# الثقة في النظرية

# Trust in the Theory

## نجاح لنظام التنمية «البديل» الخاص بالصين

مايا غيو

Maya X. Guo












# Trust in the Theory

## نجاح نظام التنمية «البديل» الخاص بالصين

https://t.me/kotokhatab

# الثقة
# في النظرية

# Trust in the Theory

## نجاح نظام التنمية «البديل» الخاص بالصين



مايا غيو
**Maya X. Guo**

ترجمة
عبد الرحمن النجار






B&R BOOK PROGRAM

.This edition was published in 2020 by Arab Scientific Publishers Inc
.and Foreign Languages Press Co., Ltd




# Trust in the Theory

## China’s Philosophy for a New International Order



ردمك: 978-614-02-3852-7

مدير الحقوق ومحرّر اللغة العربية: QIANG Dou

**الطبعة الأولى: شباط/فبراير 2020 م – 1441 هـ**




عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com

asparabic



**تصميم الغلاف: علي القهوجي**

**التنضيد وفرز الألوان :أبجد غرافيكس، بيروت – هاتف785107 (1–961+)**

**الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت – هاتف 786233 (1–961+)**

# المحتويات

# مقدمة

**داي بينغو**

كشمس ساطعة في رابعة النهار، جذب التطور الصيني السريع قدرًا كبيرًا من الانتباه خلال العقود الستة الماضية. لقد اعتُبر هذا حدثًا عالميًّا هامًّا، على الرغم من صدور ردود فعل إيجابية وسلبية عن المجتمع الدولي. رحّب البعض بالتطور الصيني كنتيجة لإبداع الشعب الصيني والجهود الدؤوبة التي بُذلت، ورأوا أن هذا قد يساعد في بناء عالم متعدد الأقطاب، ويخدم كحاضنة لمجتمع إنساني أكثر شمولية. بيد أن آخرين يرون أن صعود الصين يشكل تهديدًا للنظام الدولي القائم. بل إن هناك من يؤكد أن النمو الصيني لن يدوم طويلًا، لأن بكين ترفض اتباع نموذج التنمية الغربي.

لقد قرأتُ كتاب مايا منذ عدة أشهر بمجرد نشره، وانتهيتُ منه في جلسة واحدة. إنني أعتبره أحد أنجح الكتب التي نُشرت عن الصين اليوم. وعلى الرغم من أنه بعيد عن الكمال، إلا أنه يقدم حججًا مقنعة حول نهوض الصين. تستند الآراء المعبر عنها في الكتاب ليس فقط إلى 60 عامًا من تاريخ جمهورية الصين الشعبية وإنجازاتها الملحوظة في العقود الثلاثة الماضية، ولكن أيضًا على تاريخها الحديث الحزين منذ عام 1840، وتاريخها الذي دام 2000 عام كدولة موحدة، وحضارتها ذات الـ 5000 سنة.

وُلدت المؤلفة ونشأت في الصين، وحصلت على تعليم في الخارج. إنها ذات فكر مستقل في المقارنة بين النظام الغربي والنموذج الصيني. تعكس المقابلات مراقبتها الدقيقة للصين اليوم، والتفكير الجاد الذي ألهمته مراقبتها. يأتي الأشخاص الذين جرت مقابلتهم – وعددهم 15 – من مجموعة من الدوائر المختلفة؛ إذ تشمل مجالات خبرتهم السياسة والاقتصاد والمجتمع والوضع

الوطني وتاريخ دبلوماسية الحزب الشيوعي الصيني والاستراتيجية العسكرية وإدارة ممتلكات الدولة والرعاية الصحية والأعمال التجارية الخاصة. لقد درس معظمهم في الولايات المتحدة، وعمل بعضهم لاحقًا أساتذة في كليات بالولايات المتحدة أو هونج كونج أو تايوان. وجميعهم حريصون على إطلاع بقية العالم على الصين الحقيقية.

تختلف موضوعات المقابلات على نطاق واسع؛ فمن النظم والنظرية والتطوير والإصلاح، إلى نوعية الحياة والاستراتيجية والدبلوماسية. لكن القاسم المشترك بينها هو أن كلًّا من مايا وضيوفها يتسمون بالفكر والحكم المستقلين. إن وجهات نظرهم وآراءهم تخصهم وحدهم. وتوضح حججهم، التي تجمع بين الحقيقة والنظرية، أسس ثقة الصين في طريقها ونظريتها ونظامها.

ومع أنهم يشتركون في رؤية متفائلة لتطور الصين، فإن الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لم يحاولوا قط تجنب مواجهة المشكلات. استنادًا إلى الواقع السائد في الصين، ومن المنظور الدولي والتاريخي، يستخدم العلماء طرقًا تجريبية ومقارنة لشرح الفرص والتحديات التي تواجهها الصين حاليًا، ويشيرون إلى الأهمية العملية والأخطار المحتملة التي يمكن استخلاصها من دروس التاريخ. إن مثل هذه التحليلات والاستنتاجات المستندة إلى الحقائق تخدم وتدافع بالفعل عن المصالح العامة للأمة الصينية. وعلى الرغم من أن الآراء المعبر عنها شخصية، إلا أنها تُظهر حبًّا للبلد. وتماشيًا مع الواقع السائد، توجه تحليلات الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن تطور الصين خلال السنوات الستين الماضية نحو الاتجاه الصحيح، أي التعلم من جميع الحضارات الإنسانية بعقل متفتح، واتخاذ مسار يناسب الصين بدلًا من استنساخ النموذج الغربي.

تفتح الصين اليوم ذراعيها على اتّساعهما. إذ يرغب الكثير من الصينيين في معرفة ما يفكر به الأجانب عن بلادهم، كما يحب الناس في الدول الأخرى أيضًا سماع الأفكار الصينية وكيف ينظر شعبها إلى بلدانهم وما يعنيه نهوض الصين للعالم. أعتقد أن هذه السلسلة من الكتب توفر وجهة نظر مختلفة. وستجذب طبعاتها باللغات الأجنبية بالتأكيد اهتمام القراء الأجانب.

لا يمكن أن يتحقق نهوض الصين بمعزل عن بقية العالم. إنها ظاهرة سياسية واقتصادية وثقافية ذات أهمية عالمية وتاريخية. وخلال هذه العملية، من الضروري أن تتواصل الصين مع الدول الأخرى بإخلاص وعمق، وأن تحصل على تفهم وتقدير ودعم من بقية العالم. أعتقد أنه من خلال هذه الاتصالات وتبادل الأفكار، فإن بقية العالم سوف يتعلم المزيد والمزيد عن الصين

ويتعامل معها بطريقة مناسبة. وفي الوقت نفسه، ستتعرف الصين على نفسها وعلى الآخرين على نحو أفضل، وستتعامل مع علاقاتها الخارجية بحكمة وشعور جيد. أعتقد أن صوت الصين سيصبح جزءًا من وئام دولي سيكون بمنزلة سيمفونية جديدة مناسبة لهذا العصر الجديد.



**داي بينغ قوه**

**عضو مجلس الدولة السابق في الصين**

**أغسطس 2014**

# لماذا نتغنى بالتطور الصيني؟

**مايا**

## 1

بعد مائة عام من الآن، عندما يتتبع أحفادنا تاريخ هذه الأيام، سيُدهشون من الاضطرابات التي حدثت في المجتمع البشري – مثل الانهيارات المفاجئة للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في أواخر القرن العشرين، ثم صعود الصين في أوائل القرن الحادي والعشرين، والأزمة المالية التي اندلعت في الولايات المتحدة واجتاحت العالم وأدت إلى ركود عالمي. خلال هذه الحقبة من الاضطرابات، ثمة دولة واحدة عانت قليلًا، لكنها وقفت بثبات. هذه الدولة هي الصين، التي نهضت بعزم ووقفت على أقدامها بعد قرن من النهب الغربي.

من المرجح أن يستنتج أنصار الأيديولوجيا والسياسيون أن انهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وصعود الصين، كانا الحدثين الأبعد توقّعًا في نصف القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. لقد غيرا مجرى التاريخ والعالم من حولهما. فبينما أعلن الحدث الأول فشل أحد المسارات – أمام هتافات المؤمنين بـ «نهاية التاريخ» – أثبت الأخير نجاح مسار آخر، وهدم فكرة «نهاية التاريخ». ثمة رابط قوي بين المسارين، ولكن ثمة أيضًا اختلاف كبير بينهما؛ إذ كان أحدهما قادرًا على التغير مع الزمن وتحديد اتجاهات جديدة تناسب الظروف والواقع الوطني، فنجح. أما الآخر فعجز عن القيام بذلك، ففشل.

ومثلما شدّدت القيادة الصينية مرارًا وتكرارًا، لا يمكن تقسيم تاريخ الصين بعد عام 1949. إن الصين اليوم هي بالتأكيد نتيجة للإصلاح والانفتاح اللذين أطلقهما دنغ شياو بينغ وغيره من

القادة، لكن نجاحاتها تحققت في إطار نظام الدولة الذي أنشأه زعماء سابقون مثل ماو تسي دونغ. وليس سرًّا أن الصين تأرجحت بين «اليسار» و«اليمين» في العديد من المجالات على مدى السنوات الستين الماضية – مجالات مثل الأيديولوجيا السائدة، والتركيز على مهام وأهداف البلاد، والعلاقات مع البلدان الرئيسية الأخرى. ومع ذلك، فإن الأيديولوجيا الأساسية ونظام الدولة – الاشتراكي – لم يتغيرا قط. لا تزال الصين في المرحلة الأولى من الاشتراكية اليوم، ملتزمة بطريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

وعلى مدار الستين عامًا الماضية، كانت هناك العديد من النكسات والعقبات، لكن الصين في المجمل حققت بعض النجاحات المذهلة. ولم يتزعزع عزم الصين قط في الانتصارات والشدائد على حد سواء. تخبر تجربتها العالم بأن تحويل قيمة عليا من الأعمال الكلاسيكية إلى واقع لن يكون سهلًا. إذ سيقابل الأمر بجميع أنواع الصعوبات والنكسات. ومن خلال التجربة والخطأ المستمرين، سيجد النظام في النهاية الطريق إلى النجاح.

تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني منذ تأسيسه في عام 1949، تطورت جمهورية الصين الشعبية من بلد فقير للغاية إلى قوة ذات تأثير عالمي. ومن خلال الجهود الدؤوبة خلال العقود الثلاثة الأولى، أنشأت الصين نظامًا صناعيًّا مستقلًّا أرسى أساسًا قويًّا لازدهارها الاقتصادي في المستقبل. وقد تبنت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح في عام 1978. ثم حققت معجزة بعد ذلك بالمحافظة على معدل نمو مزدوج الرقم لأكثر من 30 عامًا، لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتحافظ على ظروف داخلية مستقرة، دون الانخراط في أي حرب مع بلدان أخرى أو أي حاجة للنهب. وهذا إنجاز غير مسبوق في تاريخ البشرية الحديث.

إن ما يدعونا إلى التغني بالتطور الصيني هو إطلاع زملائنا – عبر الحقائق والتحليلات القوية – على ما خبرته وخلقته واكتسبته الصين على مدار الأعوام الستين الماضية، وذلك لإقناعهم بقيمة مسارنا، ونظريتنا، ونظامنا، وإثارة حماسهم للحلم الصيني.

ثمّة هدف آخر، وهو إخبار العالم أنه من نقطة انطلاقه وتطبيق نموذجه الخاص، يمكن للشعب الصيني أيضًا، من خلال جهوده الخاصة، أن يصعد إلى ذروة الحضارة الإنسانية. وفي حين أن «جميع الطرق قد تؤدي إلى روما»، إلا أن المسارات المختلفة لا بد أن تتماشى مع حقب تاريخية وثقافات وظروف قومية مختلفة. إن لشعوب البلدان المختلفة الحق في أن تختار لأنفسها مسار

التنمية الأنسب لظروفها الوطنية. وكما أشار الرئيس الصيني شي جين بينغ، لا يمكن لدولة ما أن تجد طريقها إلى مستقبل مشرق إلا من خلال اتباع مسار التنمية الذي يناسب ظروفها الوطنية السائدة. وقد أثبت التاريخ هذا مرارًا وتكرارًا.

# 2

أضحى صعود الصين الآن حقيقة لا جدال فيها، وقد غير العالم بأسره. يعتقد الأمريكيون أن القرن العشرين كان القرن الأمريكي، ويصر البعض على أن القرن الحادي والعشرين سيكون أيضًا قرنًا أمريكيًا. كان السبب الأساسي الذي جعل الولايات المتحدة قوية جدًا على مدار نصف القرن الماضي هو أنها معقل العالم الغربي المتقدم. لقد كانت قدرتها على «تصدير الثروة» أقوى قاعدة لقوتها الناعمة، لكن هذا يتناقص الآن في القرن الحادي والعشرين. وقد أخذت الصين جزءًا من الدور الأمريكي على الساحة الدولية.

ومثلما تفترض النظرية الماركسية، تحدد الأساسات البنية الفوقية. وهذا يعني في مجال العلاقات الدولية أن كل من يستطيع تكوين الثروة ودفع النمو العالمي يتمتع بالسلطة والقوة اللازمة لوضع القواعد. وبسبب انخفاض مستوى دخل الفرد، لم تتمكن الصين بعد من أداء هذا الدور المحوري. ومع ذلك، فإن نقاط القوة التالية تمكن الصين من المشاركة في حصتها من الكعكة مقدمًا: فالبلاد مترامية الأطراف، وفيها عدد ضخم من السكان وقوة وطنية شاملة، ويتمتع الحزب الشيوعي الصيني بكفاءة عالية في تعبئة موارد البلاد العظيمة؛ إذ يمكن لنظام الصين أن يركز موارد البلاد بأكملها لتحقيق إنجازات عملاقة. إن هذه هي الجذور التي ينبع منها تفوق نظام البلاد، وهي كذلك السبب الأساسي وراء قدرة الصين – الاشتراكية – على التأثير في العالم وتقديم إسهامها الكبير في المجتمع البشري. وبطبيعة الحال، فإن الشروط المسبقة للزعامة الدولية، هي ضرورة أن تحقق الصين نموًّا اقتصاديًا مستدامًا، وأن يستفيد الجميع من هذا النمو، وأن تمتلك البلاد القدرة على الدفاع عن اقتصادها وأرضها وأيديولوجيتها التي تتناسب مع تعهداتها.

وفي الوقت الحاضر، يعكف أكاديميون من جميع البلدان على تحليل النماذج المؤسسية الحالية ويستكشفون نماذج جديدة للتنمية. من ثمّ، فإن النموذج الصيني يجذب انتباه المجتمع الدولي

أكثر من أي وقت مضى، وخاصة من البلدان النامية خارج العالم الغربي. ومع ذلك، يحتوي النموذج الصيني على العديد من أوجه القصور، ويواجه مجموعة متنوعة من التحديات الخطيرة في الداخل والخارج. تشمل التحديات المحلية الخلافات على المسار العام والنظام ونهج الدولة، والصعوبات التي تواجه إعادة الهيكلة الاقتصادية، والعقبات الرئيسية في بناء مجتمع أفضل، فضلًا عن الفساد الخطير الذي يلحق الضرر بالحزب الشيوعي الصيني وروابطه الوثيقة مع الناس. أما على الساحة الدولية، فيتعيّن على الصين وبقية العالم أن يتعلموا التكيف مع احتياجات الآخر، واستكشاف نماذج جديدة للعلاقات بين الدول، والترويج للديمقراطية في العلاقات الدولية، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية السلمية. وفي هذه المرحلة الزمنية، يتأمل أفضل المفكرين في الصين في مسألة ما إذا كان النموذج الصيني الذي دحض نظرية «نهاية التاريخ» يمكن أن يستمر في الصمود أمام المزيد من اختبارات التاريخ الأصعب، ويحقق أخيرًا الحلم الصيني بإعادة إحياء الأمة. كما وضعوا لأنفسهم أيضًا هدف ومهمة تحديد نظرية ونموذج كاملين للنظام الصيني في عصر يشهد تراجع الهيمنة الغربية.

تلك هي الخلفية والإلهام وراء هذه السلسلة من الكتب. لقد أجريتُ مقابلات مع 15 من أكثر الخبراء الاستراتيجيين الصينيين تأثيرًا في مجموعة من المجالات. وقد لخصوا مسار التنمية والخبرات الصينية خلال العقود الستة الماضية، وحلّلوا مكانة الصين في عالم اليوم، والفرص والتحديات التي تواجهها، وناقشوا الاتجاه المستقبلي للتنمية الاجتماعية والبشرية وإسهامات الصين المحتملة. تتألف السلسلة من ثلاثة كتب – الثقة في المسار: نموذج جديد لقوة صاعدة، الثقة في النظرية: فلسفة الصين لنظام دولي جديد، والثقة في النظام: نجاح نظام التنمية «البديل» في الصين – بما يوفر رواية نظرية وواقعية لمسار الصين ونظريتها ونظامها، وشرح أسباب ثقة الدولة في خياراتها.

لقد وقع الاختيار على الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لأنهم يفكرون في الموقف الصيني ويجرون بحوثًا عنه ويبحثون عن الحقيقة. إن أفكارهم ذات قيمة استراتيجية عالية في عملية صنع السياسات، وتساعد على تنوير الجمهور وإلهام الحس الوطني. إن نشر سلسلة الكتب هذه سيفيد التفكير الصيني من خلال إعطائه قناة للتعبير عن نفسه والسماح له بالاندماج والانتشار.

لذلك، أود أن أعرب هنا عن خالص الشكر لكل أكاديمي في سلسلة الكتب على الروح السخية التي شاركوا بها أفكارهم. لقد ساعدتني هذه السلسلة على تحقيق طموحي كصحفية وباحثة في مجال السياسة، لتقديم مساهمة متواضعة في تطوير نموذج نظري للنظام الصيني في عصر يشهد تراجع الهيمنة الغربية.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر للسيد ليو تشانغل، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة فينيكس ساتلايت، على دعمه وتقديره. لقد كان تفكيره الإيجابي واللطيف والبناء في الصحافة مصدر إلهام لي، وشجعني على الحفاظ على إرادة مستقلة ومُثُلي وشعوري بالمسؤولية كصحفية في مواجهة مجتمع مضطرب لا يهدأ ومليء بالإغراءات.

ليس للتاريخ نهاية، والمستقبل يمثل تحديات لكل بلد. يجب أن يكون التركيز الإستراتيجي لكل دولة هو ضبط شؤونها الخاصة على طول مسارها الذي تسير فيه. أعلن الرئيس ماو في الكلمة الافتتاحية في الدورة الأولى للمؤتمر الوطني الأول للشعب الصيني في عام 1954 قائلًا: «نحن واثقون تمامًا من قدرتنا على تجاوز جميع الصعوبات والعقبات وجعل بلادنا جمهورية اشتراكية عظيمة. يجب أن يتحقق هدفنا، وبلا شك سننجح». من خلال بذل جهد عظيم، قاد الحزب الشيوعي الشعب الصيني إلى حملة فريدة وناجحة نحو التحديث الاشتراكي على مدار العقود الستة الماضية. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تكون الصين آخر مرشح للتنبؤات القاتمة، وليس لدى الشعب الصيني سبب يدعوه للتشاؤم بشأن مستقبل البلاد. بل على العكس من ذلك، تحرز الصين تقدمًا مطردًا نحو الأهداف المئوية العظيمة لتجديد شبابها. يتمثل هدفا المئوية في استكمال بناء مجتمع مزدهر من جميع النواحي بحلول مئوية الحزب الشيوعي الصيني (الذي تأسس في عام 1921) وتحويل الصين إلى دولة اشتراكية حديثة مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتطورة ثقافيًا، بحلول الذكرى المئوية لقيام جمهورية الصين الشعبية (التي تأسست في عام 1949)، وهذا سيتحقق بسواعدنا.

**يوليو من عام 2014**

**بكين**

**إن صعود الصين حقيقة لا جدال فيها في عالم اليوم. عندما خرج النموذج الغربي عن مساره في الأزمة المالية العالمية في عام 2008، أثبت إحياء هذه الدولة الشرقية أن ما يسمى «نهاية التاريخ» غير صحيح.**

**لقد أذهل نهوض الصين العالم، وجعل الناس يفكرون: ما الذي فعلته الصين على نحو صحيح؟ وما الخطأ الذي فعله الغرب حتى يتحطم النموذج الغربي الذي سيطر على العالم لفترة طويلة؟ ما الذي يميز نهضة الصين في القرن الحادي والعشرين؟ ولماذا هو مختلف عن صعود القوى الأخرى؟ ماذا يعني صعود الصين وفلسفتها ونموذجها للعالم؟ وهل ستدخل جولة جديدة من «التحول» في الألفية الجديدة؟**

# تأثير صعود الصين في العالم

**تشانغ وي وي**

تشانغ وي وي هو مدير مركز أبحاث تطوير الصين بجامعة فودان، ورئيس معهد الدراسات الصينية بأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية. تشمل أعماله الرئيسية الأيديولوجيا والإصلاح الاقتصادي في عهد دنغ شياو بينغ (1978-1993)، وموجة الصين: صعود دولة حضارية، واللمسة الصينية: الملاحظات والتأملات من منظور 100 دولة.

**الوقت: فبراير 2013**

**المكان: بكين وشنغهاي**

## نجاح لا جدال فيه للنموذج الصيني

مايا: مع النهوض القوي للصين، أصبح النموذج الصيني موضوعًا ساخنًا في أوساط الأكاديميين الدوليين. ولكن داخل الصين، يتفق العديد من الأكاديميين، بمن فيهم العلماء الذين أكدوا على تطور الصين على مدار العقود الستة الماضية، على أن الوقت ما زال مبكرًا لاستخلاص استنتاجات حول نموذج تنمية البلاد. لقد كنتَ مؤيدًا قويًا للنموذج الصيني. فلماذا أنت واثق ومتفائل به؟

تشانغ وي وي: لقد سافرت خلال الثلاثين عامًا الماضية إلى أكثر من 100 دولة ومنطقة حول العالم. وأبديت ملاحظات عن هذه البلدان وأجريتُ مقارنات بين المنظورات الصينية والدولية، وبصفتي باحثًا توصلت إلى استنتاج مفاده أن نمو الصين كان الأسرع على مدار الثلاثين عامًا الماضية، وأن إنجازاتها كانت أكبر. في تلك السنوات الثلاثين، تضاعف حجم اقتصاد الصين 18 ضعفًا، وهو الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم. عندما ضرب التسونامي المالي العالم في عام 2009، تنبأ بعض الخبراء الغربيين بأن الأزمة ستسبب الفوضى في الصين. ولكن الحقيقة هي أنه في عام 2010، كانت ثلاثة من البنوك الخمسة الكبرى على العالم صينية. تظهر الحقائق الراسخة أن الصين، أول من يخرج نفسه من الأزمة المالية، قد أصبحت أيضًا المحرك للاقتصاد العالمي.

إن صعود الصين هو الآن حقيقة لا جدال فيها. وللتوضيح أكثر، وفقًا للغرب، يتبع نهوض الصين نموذجًا لم يكن يجب أن ينجح قط. ولهذا السبب شعر العالم بالدهشة من نمو الصين غير المسبوق. في نهاية عام 2009، أجرت «غلوبال لانغويج مونيتور»، وهي هيئة رقابة على وسائل الإعلام الأمريكية ذات النفوذ، تحليلًا لوسائل الإعلام المطبوعة في العالم، والوسائط الإلكترونية، والإنترنت، ووجدت أن «صعود الصين» كانت أهم العبارات في وسائل الإعلام العالمية في العالم في العقد الماضي، متجاوزة هجمات 11 سبتمبر، وحرب العراق.

المثير للاهتمام هو أن الكثير من الغربيين لديهم فهم أوضح لصعود الصين من الصينيين أنفسهم. فقد نشرت صحيفة فايننشال تايمز التي تتخذ من لندن مقرًّا لها تعليقًا على زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الصين في نوفمبر 2009، قائلة إنه خلال 10 أعوام، سيدوّن المؤرخون مضمون الرحلة وليس النبرة. في الواقع، دعا أوباما الحكومة الصينية إلى تشكيل لجنة مشتركة لتعزيز التوافق حول القضايا العالمية الكبرى بين الحكومتين. لم تتلقَّ أي دولة أخرى مثل هذه الدعوة من الولايات المتحدة. وفي بكين، اعترف أوباما علنًا بأنه في عالم اليوم، لا يمكن لأمريكا فعل شيء يذكر بدون مساعدة الصين.

إن فكرة 21G (تسمية غير رسمية للعلاقة بين الولايات المتحدة والصين) ليست فكرة تافهة ولا وسيلة إطراء تهدف إلى تقويض الصين. بل إنها ببساطة تعترف وتقبل حقيقة أن الصين قد صعدت. لم توجه الدعوة إلى الروس، ولا الهنود ولا حلفاء أمريكا الأوروبيين. لكن تلقت الصين الدعوة، لأنه بدون تعاونها، لن تكون أمريكا قادرة على حل أي من مشاكلها الملحة.

يتعين على الصينيين التوقف عن النظر إلى العالم من الفتحة الصغيرة في بابنا العملاق، وإنما رفع رؤوسهم بفخر لتحية العالم. يجب أن نكون آخر أناس في العالم يشككون في مستقبل بلدنا.

مايا: تلقى كتابك «الموجة الصينية» إشادة واسعة بعد صدوره، لكنه أثار انتقادات أيضًا. يعتقد البعض أن الصين تحتاج أيضًا إلى نوع آخر من أنواع موجة الصدمة، وهي صدمة المشكلات الحالية، ويجادلون بأن هذا النوع من الصدمات أهم من النوع الذي ذكرته أنت. فما هو ردك على هذا الرأي؟

تشانغ وي وي: لقد صدمت الصين بقية العالم بالفعل من خلال نهوضها القوي، حيث لم تحقق أي دولة أخرى الكثير في غضون مدة قصيرة من الزمن. وقد واجهت الصين مشاكلها أيضًا أثناء تطورها، لكن إنجازاتنا تفوقت على هذه المشكلات بهامش كبير، وأرست الأساس لحلها. إذا نظرنا إلى الوراء في التاريخ، لوجدنا أن القوى الكبرى الأخرى دفعت ثمنًا أعلى بكثير مما دفعناه نحن. كان معدل الفساد لديها أكثر خطورة، والفجوة بين الأغنياء والفقراء أكبر بكثير، والتلوث البيئي أسوأ بكثير، ناهيك عن عدد الحروب وعمليات النهب والقتل التي رافقت صعودها. في عالم اليوم، ومقارنة بالدول النامية التي يبلغ عدد سكانها 50 مليون نسمة أو أكثر والبلدان التي تشهد تحولًا اقتصاديًا، تحافظ الصين على نمو أقوى وتواجه مشكلات أقل. باختصار، يجب أن نقر

بإنجازاتنا أولًا، ثم نعالج مشكلاتنا بثقة. يمكن توضيح مشكلات الصين وكشفها، ويمكن تحسين وإثراء النموذج الصيني أكثر. لذا، فمستقبلنا واعد.

يجب عدم تجاهل المشكلات المحتملة في النموذج الصيني. لكن نموذجنا له ميزة رئيسية واحدة، يمكننا أن نكون واثقين عند مقارنة نموذجنا التنموي بنموذج البلدان الأخرى، والنتيجة هي أننا نربح بميزتنا التنافسية. هناك أشخاص يحاولون التشكيك في نموذج الصين من خلال تسليط عدسة مكبرة على مشكلاتها وإنكار إنجازاتها، وهو أمر غير حكيم للغاية. إذا جرى اعتبار الولايات المتحدة دولة «طبيعية»، فإن الصين، التي يبلغ عدد سكانها أربعة أضعاف عدد سكان أمريكا، يمكن أن تدّعي أنها «طبيعية» تمامًا حتى لو كانت تواجه أربعة أضعاف المشكلات. في واقع الأمر، لا تعاني أمريكا من مشاكل أقل من الصين؛ فعلى سبيل المثال، يزيد عدد نزلاء السجون في أمريكا عن الصين.

يجب أن يدرك شعبنا أننا ننهض كقوة جديدة، وعلينا أن نتفق بشأن طريق الصين القائم على الفكر والتفكير. إن مشكلاتنا اليوم هي نفسها التي واجهتها القوى الكبرى الأخرى عند صعودها، لكننا قمنا بعمل أفضل بكثير في التعامل معها، وحققنا نجاحًا أكبر في العديد من الجوانب. وعلى الرغم من عيوبه، فإن النموذج الصيني لديه مجال للتحسن ونجاحه لا جدال فيه.

## المعايير الغربية غير ملائمة للنموذج الصيني

مايا: يقول البعض إن الصين ستتجاوز أمريكا في غضون 20 عامًا لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، ولكن ليس عبر القوة الناعمة.

تشانغ وي وي: يعتمد ذلك على المعايير المستخدمة لتقييم القوة الناعمة. وفقًا للمعايير الغربية، لن تلحق الصين بأميركا أبدًا. ولكن المشكلة هي أن المعايير الغربية ممزوجة بالأخطاء، وفي العديد من الجوانب، تجاوزت الصين المعايير الغربية من حيث الرؤية والممارسة.

هناك مجموعة من الآراء تدّعي أن نهوض الصين ليس شيئًا خاصًّا، وأن بكين قد عدلت ببساطة نموذجها كي يتوافق مع اقتصاد السوق الغربي، وتزيد من حجم اقتصادها وتوسع طبقتها

الوسطى. ومع مزيد من التطوير، يتوقع الخبراء أن تتبنى الصين تدريجيًّا طرق التفكير والترتيبات المؤسسية الغربية، وستندمج في النهاية في المجتمع الغربي.

لا أستطيع أن أتفق مع هذا الرأي. لقد نهضت الصين لأنها اتبعت بحزم طريقها الخاص في التنمية، وتعلمت من البلدان الأخرى واستغلت نقاط القوة لديها على النحو الأمثل. إن الحضارة الصينية التي يعود تاريخها إلى 5 آلاف عام، هي الناجية الوحيدة من الحضارات الأربع في العصور القديمة، واستمرت حتى يومنا هذا لتصبح دولة حديثة. لديّ مصطلح لبلد يدمج الحضارة والتحديث: «دولة حضارية».

مايا: ما تعريفك «للدولة الحضارية»؟ وما الفرق بين صعودها وصعود الدول الأخرى؟

تشانغ وي وي: نهضت الصين باتباع طريق تنمية خاص بها – يرفض معظم الغرب الاعتراف به – وسوف تستمر في النمو بهذه الطريقة لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، وتمارس تأثيرًا عميقًا على مستقبل البشرية. ومع ذلك، فإن نجاح الصين لا يعني بالضرورة الصراع والمواجهة بينها وبين الغرب. بل على العكس من ذلك، فإن الصين كدولة حضارية لا تسعى إلى المواجهة مع الدول الأخرى، ولكنها تسعى إلى التعايش السلمي والتعلم والمنفعة المتبادلة.

من منظور تاريخي، كان نهوض الصين سلميًّا – فلم تُشن أي حرب على بلدان أخرى، واستمر الاستقرار والوحدة محليًّا. وهذه حالة استثنائية في تاريخ العالم. فإذا تتبعنا صعود القوى الغربية، سنرى تاريخًا من الاضطرابات وسفك الدماء. على سبيل المثال، تعتبر حوادث مناجم الفحم المتكررة في الصين أمرًا مؤسفًا، ولكن إذا جرى التقليل من إنجازات الصين بزعم أنها تقوم على ما يصفه بعض المعلقين بـ «إجمالي الناتج المحلي الدموي»، فمن دون مبالغة، لقد انطلقت القوة الاقتصادية الغربية بأكملها على بحر من الدماء.

بالنسبة إلى بعض الأشخاص، يمثل النموذج الغربي النموذج الإنساني المثالي، وليس على الصين سوى استنساخه. ولكن بالنسبة إليّ، فإن «الدولة الحضارية» سينتهي بها المطاف فريسة للفوضى والانقسام إذا اتبعت النموذج الغربي على نحو أعمى. تشير الدروس المستفادة من العقود الماضية إلى أن الصين ربما كانت ستتفكك لو أنها اتبعت الغرب وتخلّت عن طريقها، كما حدث مع الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا.

مايا: إذا كانت الصين كـ «دولة حضارية» تختلف عن الدول الأخرى أثناء عملية صعودها، فما هي الأهمية الخاصة التي يمثلها نهوضها للعالم؟

تشانغ وي وي: لقد أثبت النموذج الغربي فشله في الدول غير الغربية، وفشل في الازدهار في الدول المجاورة للغرب مثل بلغاريا ورومانيا. وداخليًا، عانى الغرب أيضًا من أزمات خطيرة، كما في حالة اليونان وإيطاليا. إن بريطانيا، مهد الديمقراطية البرلمانية الحديثة، غارقة الآن في أزمة مالية خطيرة، حيث يمثل دينها العام المعلن 90% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لأميركا، المروج شديد النشاط للديمقراطية الغربية عالميًا، فقد كانت مصدر الأزمات المالية العالمية، وكان من الممكن أن تفلس لولا مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية. يوزع الدين العام للولايات المتحدة بالتساوي بين مواطنيها، ويصل إلى 50 ألف دولار لكل شخص، وهذا الرقم لا يشمل الديون الشخصية. وإذا اقترض الشعب الصيني الأموال بهذه الطريقة، فقد تصبح الصين دولة متقدمة بين عشية وضحاها.

أود أن أرى بعض الأدلة الملموسة على أن النظام الغربي يعمل بشكل أفضل في الدول غير الغربية مقارنة بالنموذج الصيني، حتى أقتنع بتفوق النظام الغربي. والحقيقة هي أنني لا أرى دليلًا مثل هذا.

لم تنسخ الصين النموذج الغربي، ولم تكرر التاريخ الدموي لصعود الغرب. كما أن المشكلات التي تواجه 1.3 مليار صيني اليوم هي نفسها التي أربكت كل القوى الغربية الكبرى في سياق ثورتها الصناعية والاجتماعية. خلال الثورة الصناعية، كانت درجة الظلم الاجتماعي والفساد في أوروبا شديدة واستمرت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الاتساع إلى مستوى غير مسبوق. ولم تتمكن أوروبا من نزع فتيل اضطراباتها الداخلية إلا من خلال التوسع العالمي ونهب ثروات الدول الأخرى واستعباد شعوبها.

في المقابل، تسعى الصين جاهدة إلى حل المشكلات التي نشأت من عملية التصنيع والتحديث على أراضيها. لم تشن حربًا ولم تغزُ أي دولة أخرى؛ بدلًا من ذلك، جلبت فوائد ملموسة لشعبها وبقية العالم كمحرك يدفع الاقتصاد العالمي. وبهذا المعنى، فإن نجاح الصين ونموذجها مهمان بطريقتهما الخاصة.

مايا: قرر الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره الوطني الثامن عشر في نوفمبر 2012 أنه يجب على الصين أن تلتزم طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وألا تتخذ أي مسار غير صحيح. فما الذي يميز سياسة الصين في سياق مفهوم «الدولة الحضارية»؟ ولماذا يجب أن تلتزم الصين طريقتها الخاصة في التنمية في السياسة؟

تشانغ وي وي: إن تعداد سكان الصين وحجمها وتاريخها البالغ 5 آلاف عام وعمق ثقافتها تميّز الصين عن غيرها. الصين فريدة من نوعها، ولحكم هذه «الدولة الحضارية»، نحتاج إلى الاعتماد على تفكيرنا ومنهجيتنا. لا يتوافق الحزب الحاكم في الصين اليوم مع صورة الأحزاب السياسية الغربية، لكنه يواصل التقاليد الكونفوشيوسية بوصفه جماعة حاكمة موحدة مقارنة بالأحزاب السياسية الغربية التي تمثل مجموعات المصالح المختلفة وتقاتل ضد بعضها البعض للحكم. تشدد «الدولة الحضارية» على «انسجام مائة دولة»، وستغرق في الفوضى السياسية إذا تبنت نظام التعددية الحزبية السائد في الغرب.

خلال الثورة الصينية عام 1911، جرى تأسيس النظام الدستوري في الصين، ولكن سرعان ما سقطت الأمة في حالة من الفوضى والاضطراب. يجب ألا ننسى أبدًا دروس التاريخ. ومن هذا المنطلق نقول إن استبدال الاشتراكية بأنظمة سياسية أخرى سيكون خطأ. حددت القيمة الثقافية لتاريخ الصين الاتجاه العام للمجتمع الصيني – فهي لن تعزز التناقضات بين المجتمع والدولة كما قد يرغب الغرب، ولكنها على الأرجح ستطور علاقة تكاملية، مما سيجعل المجتمع الصيني أكثر تماسكًا وتنافسية مع نظرائه الغربيين.

مايا: لا ينظر كثير من الناس، داخل الصين وخارجها، إلى تاريخ الصين والظروف الفعلية عند الحكم عليها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنظام السياسي. ففي رأيهم أن شرعية الحكومة أمر مشكوك فيه ما لم تكن هناك منافسة متعددة الأحزاب في العملية الانتخابية.

تشانغ ووي: هذا تفكير ضحل للغاية. لقد قابلت ذات مرة عالمًا أمريكيًا شكك في شرعية إدارة الحزب الشيوعي الصيني. سألته: لماذا لا تشكك في شرعية حكومتك أولًا؟ لقد سلبتم الشعوب الأخرى أراضيها، وحولتم منازلهم إلى مستعمرات، وأفنيتم الشعوب الأصلية لتأسيس بلدكم. أين شرعيتكم؟ في رأينا، ووفقًا للقانون الدولي، يعد الغزو والإبادة الجماعية جرائم. لم يستطع الباحث

مواجهة حججي؛ بدلًا من ذلك، رفضها بوصفها «تاريخًا سابقًا». لقد اكتسب بلده شرعيته المشكوك فيها خلال حقبة من التاريخ الغامض، وهكذا يتطور التاريخ.

إن الحضارة الصينية هي الحضارة الحيّة الوحيدة التي انتقلت من العصور القديمة. إنها قديمة، لكن جذورها عميقة وأوراقها نضرة. ولم تشهد الإنسانية قط حضارة قديمة تتطور بسرعة إلى دولة حديثة. شارك عشرات الملايين من الناس في صعود بريطانيا وفرنسا وألمانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد أثّر صعود أمريكا واليابان في القرن العشرين في حياة مئات الملايين من البشر، ولكن صعود الصين في القرن الحادي والعشرين سوف يستهل حقبة جديدة للمليارات من الناس، متجاوزة إجمالي عدد سكان جميع البلدان المذكورة أعلاه مجتمعة.

وهذا لا يتعلق فقط بالأرقام، ولكن يتعلق أيضًا بنهضة دولة ذات نظام مختلف تمامًا. إن هذا هو صعود شعب يشكل خُمس سكان العالم، وصعود «دولة حضارية» كثالث أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، وصعود نموذج تنمية جديد وخطاب سياسي مستقل. ومن المحتمل للغاية أن يؤدي صعود الصين إلى جولة جديدة من «تحولات الألفية الجديدة».

## «خطاب ما بعد الغرب» وصوت الصين

مايا: لماذا يُنظر إلى نهوض الصين على أنه «صعود خطاب سياسي مستقل»؟

تشانغ وي وي: للإجابة على سؤالكِ، أود أن أبدأ بتفكك الاتحاد السوفياتي. ساهم الخلل الاقتصادي والسياسي في انهيار الأخير، وكان غياب نظام خطاب مقنع عاملًا رئيسيًا أيضًا.

قرأتُ ذات مرة مذكرات الدبلوماسي السوفياتي البارز أناتولي أدامشين، الذي كان مسؤولًا عن الحوار السوفياتي الأمريكي حول حقوق الإنسان مع قرب نهاية الحرب الباردة. وأثناء تمثيله للاتحاد السوفياتي في محادثاته مع أمريكا، اقتنع أناتولي أدامشين سرًّا بفكرة حقوق الإنسان الأمريكية، ووجد صديقًا قويًّا اعتقد أيضًا أن الاتحاد السوفياتي يمكنه تحسين سجله في مجال حقوق الإنسان بمساعدة الأمريكيين، ومن ثم الاندماج سريعًا مع التيار الرئيسي للثقافة الغربية. كان هذا الشخص هو ميخائيل غورباتشوف. لكن لم يستطع أي منهما التنبؤ بما حدث بعد ذلك؛ فقد انهار الاتحاد السوفياتي وانهار اقتصاده. وتوسل غورباتشوف للحصول على قرض طارئ بقيمة 20

مليار دولار من الولايات المتحدة، ولكن رُفض طلبه، ومن ثم حلّت نهاية الشيوعية السوفياتية. لسوء الحظ، اختار القادة الروس بعد غورباتشوف الاستمرار في السير على خطى الغرب، وتنفيذ «علاج الصدمة» الذي أوصى به الخبراء الأمريكيون. والنتيجة؟ مثال نادر على الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الكارثي، الذي أدى أيضًا إلى انتشار الفساد في روسيا.

واليوم، يسير عدد معين من المثقفين الصينيين على خطى غورباتشوف وأناتولي أدامشين؛ فهم مفتونون بالخطاب السياسي الغربي، ومقتنعون بأن المعايير الغربية تمثل حقًّا نهاية التاريخ. وفي اعتقادهم أن ما تحتاج الصين إلى فعله هو مجرد التعلم والاقتراب من الغرب، وتحقيق المعايير الغربية في نهاية المطاف. إنهم غير مستعدين للاعتراف بأن نهوض الصين لم يغيرها فحسب، بل وغير العالم أيضًا. لقد قضى نهوض الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة على نظرية «نهاية التاريخ». ومن المثير للاهتمام أن عالِم السياسة الأمريكي فرانسيس فوكوياما، الشخص الذي اقترح النظرية، يعدل أفكاره ويبدأ في إدراك أن نهوض الصين وسياستها يجب أن يكون له أساس ثقافي خاص بها.

مايا: لا يرى بعضنا ما وراء الطريقة والمعايير الغربية. لقد تحولت هذه «النخبة الليبرالية الصينية» المزعومة إلى أصحاب رؤى سياسية يتبعون النموذج الغربي على نحو أعمى.

تشانغ وي وي: لهذا السبب بالضبط أقول إن هؤلاء الناس بحاجة إلى تحرير عقولهم من جمود الخطاب السياسي الغربي.

يخبرنا درس الاتحاد السوفياتي أن «الدولة الحضارية» مثل الصين ستفقد قوتها وتنهار إذا تبنت النموذج السياسي الغربي. إن ما استنتجته بعد زيارة 100 دولة هو؛ لقد فشلت كل دولة غير غربية قلدت النموذج الغربي.

إن تايلاند وأوكرانيا مثالان جيدان. ولهذا السبب أقول إن الديمقراطية قيمة عالمية، ولكنها لا تقتصر على نموذج الديمقراطية الغربية. ومع قناعتنا بأن مقولة «الديمقراطية جيدة» ليست كافية في حد ذاتها، فإننا نحتاج إلى المضي قدمًا إلى الأمام والاعتراف بأن «الديمقراطية المناسبة هي فقط الجيدة». وبهذه الطريقة، سيكون لدينا فهم أكثر عمقًا وشمولية للديمقراطية. إن نوع الديمقراطية

الذي يجب على الصين اتباعه هو ديمقراطية عالية الجودة ستجلب الرخاء والحياة الطيبة لشعبها، وليست ديمقراطية معيبة تصيب البلاد بالصدمة وتجعل شعبها يعاني.

مايا: قال العالم السياسي الأمريكي لاري دياموند، المعروف باسم السيد ديمقراطية، إن «الديمقراطية هي أكثر أنواع النظام السياسي الذي يحظى بالإعجاب على نطاق واسع، وربما تكون الأكثر صعوبة في الحفاظ عليها. إذ يجب على كل دولة تتبنى الديمقراطية أن تجد طريقتها الخاصة للقيام بذلك». وهذا يعني أنه حتى مع كونها القيمة الأكثر تقدمًا، يجب تطبيق الديمقراطية ضمن نظام يتوافق مع الظروف المحلية.

تشانغ وي وي: بينما تستكشف الشعوب المختلفة مساراتها الخاصة للتنمية، لم تستكشف البشرية بعد كل إمكانيات النظام السياسي، ويحتاج الغرب إلى تحسين نظم الحكم الخاصة به. يمكن للأزمات التي تعصف بالعالم الغربي اليوم أن تُعزى إلى النظام السياسي. في رحلتها للترويج «للديمقراطية» في جميع أنحاء العالم، كان أمام أمريكا طريق طويل قبل أن تطبق هي نفسها الديمقراطية المثالية. لقد كلفت الانتخابات العامة لعام 2012 حوالي 6 مليارات دولار. فلماذا الديمقراطية غالية جدًا؟ وهل ستظل توصف بالديمقراطية إذا كانت مكلفة للغاية؟ أليست هذه «سياسة المال» بدلًا من ذلك؟ أليست هذه «سياسات انتخابية» مدفوعة بقوة رأس المال؟ أليس هذا هو السبب الجذري للأزمات المالية الأمريكية؟

لا يمكن لأي سلطة داخل نظامها السياسي التحقق من قوة رأس المال، الذي كان السبب الجذري للأزمة المالية الأخيرة في أمريكا. كيف يمكن للديمقراطية المدفوعة برأس المال أن تتمتع بالمصداقية؟ في كتابه «جرأة الأمل»، كتب باراك أوباما: «تحتاج الحملات الانتخابية إلى المال. عندما تأخذ المال، عليك أن تهتم بمصالح المتبرعين للحملة. غالبًا ما يتطور هذا النموذج الانتخابي الأمريكي إلى سياسات «الذهب الأسود» عند تطبيقه في أماكن أخرى. لقد رأينا حدوث ذلك في كوريا الجنوبية وتايوان، ناهيك عن دول العالم الثالث».

في أوروبا، تخلص دعاة التنوير تدريجيًا من الظلامية والحكم المطلق مع إدخال العقلانية، مما دفع تقدم التاريخ وأوقد الثورة الصناعية في العالم الغربي. مع مرور الوقت، أخذ الغرب نظامه السياسي، ونموذجه الاقتصادي، ونظام خطابه إلى أقصى الحدود، واعتمد مستوى جديدًا من الظلامية والحكم المطلق، وذهب إلى أبعد الحدود لفرض نموذجه على الدول غير الغربية. كان

يمكن التنبؤ بفشله. فمع دخول حرب العراق والثورة الملونة في زقاق مظلم وافتضاح العلل الخفية للنظام الغربي، فمن الإنصاف القول إن نظام الخطاب السياسي الغربي في حالة هشة وإن العالم قد دخل في عصر الخطاب ما بعد الغربي.

تسبب صعود الصين في إثارة ضجة كبيرة في العالم، متجاوزًا قدرة الخطاب الغربي على تفسيره. لقد لعبت الصين دورًا هامًّا في عملية الانتقال الكبرى. ويجب على المثقفين الصينيين التوقف عن اتباع الخطاب الغربي بصورة عمياء، والتفكير بشكل مستقل، والتصرف وفقًا لضميرهم، واستخدام معارفهم، والثناء على الحس الوطني. عليهم أن يتخلوا عن الوعظ بتجنب الظلامية الغربية وأن يتعلموا من بقية العالم بناء نظام الخطاب الصيني في عصر ما بعد الخطاب الغربي، والمساهمة بنصيبهم في تطوير نظام عالمي جديد.

# الفلسفة الكامنة وراء صعود الصين وأهميتها العالمية

مايا: ما الذي ينبغي علينا فعله لبناء نظام الخطاب الصيني في حقبة ما بعد الخطاب الغربي؟

تشانغ وي وي: في البداية، يجب على العالم الأكاديمي إجراء بعض البحوث. إن جوهر الخطاب السياسي لأمة ما هو الفلسفة الكامنة وراءه. لقد حققت الصين تقدمًا اقتصاديًّا ملحوظًا، ولكن لم يُكشف النقاب عن أي فلسفة حاسمة دعمت هذا التقدم. بالنسبة إلى بعض المحللين، ستتبنى الصين، عاجلًا أم آجلًا، القيم الغربية وتندمج في الحضارة الغربية، وهي الآن تمر بمرحلة انتقالية فقط. لكني لا أتفق مع ذلك. فالحقيقة هي أن عملية صعود الصين نفسها تنتج القيم والفلسفات، لكن العالم لا يلاحظها لأنه لا يعيرها انتباهًا.

ذكرتُ في مقالي في صحيفة ذا نيويورك تايمز ثماني فلسفات تقف خلف النجاح الصيني وهي؛ السعي خلف الحقيقة عبر الوقائع، وتحسين معايير المعيشة بوصفه مهمة أساسية، وتنمية أسلوب تفكير متفتح، وأن الحكومة هي خير ضروري، وأن السياسة الجيدة تتطلب إدارة جيدة، ومن يكسب دعم الشعب يكسب دعم العالم، وأن حفنة منتقاة من الأشخاص الصالحين والقادرين هم من يجب أن يقود البلاد، وضرورة الانفتاح على الأفكار المختلفة مع استبعاد القديم منها وتبني الجديد، وأخيرًا الترويج للتلاحم والسلام مع الحفاظ على التنوع. إن هذه مجرد أمثلة على فلسفات التنمية الصينية العديدة. وإذا فُسرت على نحو صحيح، يمكن لهذه الأفكار أن تعطي لمحة عن الفلسفة الجوهرية الكامنة وراء صعود الصين السريع وأثره على العالم.

مايا: إن بعضًا من هذه الفلسفات الثماني تتعارض مع القيم الغربية، مثل «الحكومة خير ضروري». فالغرب يرى الحكومات بوصفها «شر لا بد منه».

تشانغ وي وي: لقد نجح النموذج الصيني إلى حد ما لأنه أعاد النظر في ما اعتبرته منابر الرأي الغربية الرئيسية خطأ. على سبيل المثال، في العديد من البلدان، يعد الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي شرطًا مسبقًا لحماية حقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق الحداثة، تحتاج الصين إلى مائة عام من الاستقرار، في حين تحتاج أفريقيا إلى مائتي عام. فبدون الاستقرار، لن تكون هناك تنمية من أي نوع، وسيصبح مصطلح حقوق الإنسان بلا معنى.

ولهذا السبب فإن من السخف أن تتهم الولايات المتحدة الصين بالسلطوية كلما تحدثت الأخيرة عن الاستقرار. في الترويج إلى أن «الحقوق السياسية تسبق كل شيء آخر»، يستخدم الغرب نسخته من حقوق الإنسان لتحقيق أهداف استراتيجية. وبذلك، فقد نجح في تدمير عدد من الدول التي لم تتبع النموذج الغربي. ثم تدخلت أمريكا وحلفاؤها من أجل «المساعدة»، وإعادة بناء النظام العالمي لمصلحتهم. في المقابل، منحت الصين شعبها حريات غير مسبوقة منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح قبل 30 عامًا: التعليم والعمالة والإسكان والترفيه والإعلام والرأي العام والثقافة والحياة.. لم يتمتع الصينيون قط بهذه الحرية في مثل هذه المجموعة الواسعة من المجالات. بالنسبة لغالبية الشعب الصيني، كان إطلاق الحكم سهلًا، وسيوافق عليه أي شخص غير متحيز.

فيما يلي الأسئلة التي يجب طرحها: هل يجب علينا نسخ النموذج الغربي بأي ثمن حتى عندما يجري الكشف عن مجموعة من العيوب التي ثبت عدم فعاليتها في البلدان غير الغربية؟ وهل يجب أن نتبع الغرب على نحو أعمى؟ وبعد أن شاهدنا هذه الإخفاقات، ألا ينبغي لنا أن نفكر في ابتكار طريق آخر في ممارسة الديمقراطية؟

لا يوجد نموذج عالمي للديمقراطية ينطبق على جميع الثقافات، ويجب على كل دولة استكشاف نموذجها الخاص في ضوء ظروفها الخاصة. يمكن تحقيق الديمقراطية بأشكال عديدة، ولا يمكن أن يكون التطور السياسي في العالم نسخة طبق الأصل من النموذج الغربي. وبالنسبة للصين والعالم غير الغربي بأسره، فإن الخطة الوحيدة الممكنة لبناء الديمقراطية هي التعلم من دروس الدول الأخرى، ثم الابتكار على أساس ثقافتهم المحلية الخاصة لاستكشاف إمكانيات جديدة للديمقراطية.

## على الصين حمل راية
## المنافسة الدولية

مايا: مثلما قلتَ أنت سابقًا، الصين هي الدولة الوحيدة التي تدمج بين حضارة قديمة ودولة حديثة. فما هي خصائص هذه «الدولة الحضارية»؟

تشانغ وي وي: إن الصين – باعتبارها «دولة حضارية» – لها ثماني ميزات بارزة، يمكن تلخيصها على أنها «أربع ميزات خارقة» و«أربع ميزات خاصة». وتشير الأولى إلى حجم سكانها، واتساع أراضيها، وطول تاريخها، وعمق تراثها الثقافي، في حين تشير الثانية إلى لغاتها وسياستها ومجتمعها واقتصادها.

التزامًا بنموذج التنمية الخاص بها، استفادت الصين من «الميزات الأربع الخارقة» لتعزيز صعودها. فلديها أغنى الموارد البشرية في العالم وأكبر إمكانات السوق، ومزايا جغرافية طبيعية يحسدها عليها الكثيرون، والتراث التاريخي المذهل، وطريقة التفكير المستقلة، والموارد الثقافية التي لا تنضب.

مايا: هذا يعني أن ميزات الصين تشكل أيضًا نقاط قوتنا، ولكن هذا صحيح فقط عندما نتبع النموذج الصيني؟

تشانغ وي وي: الصين فيها أكبر عدد من السكان في العالم، وكل شيء تفعله سيكون له تأثير عالمي. على سبيل المثال، يدرس صانعو السيارات حول العالم تفضيلات العملاء الصينيين المحتملين، وتحاول شركات البناء تشييد منازل تلبي احتياجات المستهلكين الصينيين. هكذا يكون تأثير الحجم. نفس المنطق ينطبق على قوة الصين الناعمة. فنحن معروفون باسم «الدولة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية». وربما في غضون 15 إلى 20 عامًا، لا نحتاج أن نقول «ذات الخصائص الصينية»، ولكن ببساطة «الاشتراكية»، فبحجمها ونفوذها، من المرجح أن تصبح الاشتراكية الصينية هي النموذج السائد. إذا تجاوزت الصين أمريكا من الناحية الاقتصادية خلال عقد من الزمان أو نحو ذلك، فإن الطبقة الوسطى في الصين وحدها سوف تمثل ضعف إجمالي سكان أمريكا. وفي حال تحقق هذا، فماذا سيكون أمام أمريكا سوى الجلوس مع الصين والتحدث؟

ومن المرجح أننا من سنضع جدول الأعمال. لقد صنعت الصين التاريخ بالفعل، لكن الكثيرين منا يفضلون تجاهل إنجازاتنا، وهذا أمر مؤسف للغاية. نحتاج إلى بناء الثقة – فقد حان الوقت لأن يكون لدى الصين نظام خطاب خاص بها.

على مدار الثلاثين عامًا الماضية، استكشفت الصين طريق التحديث الخاص بها. فبعد الثورات الواسعة في القطاعات الصناعية والتقنية والاجتماعية في بلد يزيد عدد سكانه عن عدد سكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وروسيا مجتمعين، حافظت الصين على الاستقرار ورفعت مستويات معيشة غالبية مواطنيها على نحو ملحوظ. كما نجحت في اجتياز الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 والتسونامي المالي العالمي المستمر الذي بدأ في عام 2008. تعد أي من هذه الإنجازات حدثًا رائعًا لأي بلد في العالم، وقد حققتها الصين جميعًا. وهذا دليل قوي على نجاح النموذج الصيني.

مايا: على العكس من ذلك، لو أن الصين كانت قد «ارتبطت» بالعالم في إصلاحها الاقتصادي ونفذت مخرجات إجماع واشنطن، لـ «خسرت عقدين» من الزمان مثل بعض البلدان النامية الأخرى.

تشانغ وي وي: يحلو للبعض في الصين التأكيد على أنه يجب علينا «التواصل» مع العالم. لكن «الدولة الحضارية» تحتاج إلى فعل أكثر من مجرد التواصل. يمثل نهوضنا إحياء لحضارة كبرى تعود إلى 5000 سنة، وخلال هذه العملية سوف تولد معايير جديدة من وقت لآخر. يجب أن نأخذ زمام المبادرة للتواصل مع الآخرين في بعض المجالات، فنحن ثقافة حريصة على تعلم أشياء جديدة، وفي مجالات أخرى لا نحتاج إلى ذلك، لأن ما نفعله خاص بظروفنا، وثمة جوانب معينة يتعين على البلدان الأخرى أن تبادر هي بالاتصال بنا، حيث يحدد اختيار المسار الاتجاه المستقبلي.

خذي إصلاحنا الاقتصادي على سبيل المثال. يرفض الغرب الاعتراف بوجود اقتصاد السوق لدينا حتى اليوم، لكن ما أهمية هذا؟ إن لديهم مشكلاتهم الخاصة التي يتعين عليهم التعامل معها، لأن اقتصاد السوق لدينا يتفوق على نظامهم «التقليدي» – وهذا دليل على أننا نسير على الدرب الصحيح.

لا يوجد نموذج «مثالي» للجميع، ولكن ثمة نموذج يناسب لكل حالة على حدة. ومع استمرارنا في تعزيز الإصلاح السياسي في ضوء ظروفنا السائدة، وزيادة توضيح سلطة المنصب الإداري، والسماح للأشخاص بأخذ زمام المبادرة بحكمتهم وإمكاناتهم، فنحن ملزمون بتحقيق المزيد من النجاح في دفع قضيتنا. ومثلما تروِّج أميركا قيم الحرية والحقوق الشخصية، يمكن للصين أيضًا أن تروِّج قيمها الأساسية في جميع أنحاء العالم، مثل التركيز على النظام الاجتماعي والوئام. فبوصفنا قوة صاعدة، من الضروري بالنسبة لنا أن نجعل قيمنا معروفة للعالم.

مايا: لقد اجتذب تطوير شبكة السكك الحديدية عالية السرعة في الصين اهتمامًا عالميًا في السنوات الأخيرة، وأصبح رمزًا جديدًا لنهضة البلاد.

تشانغ وي وي: إن تطوير شبكة السكك الحديدية عالي السرعة يعكس الأفكار التوجيهية للنموذج الصيني وهي؛ التعلم من مزايا الآخرين، ثم استخدام نقاط القوة الخاصة بنا؛ فاتخاذ تدابير جريئة للابتكار، وتطوير نموذجنا الخاص مع التعلم من تجربة الآخرين لإعادة ضبط نظامنا، وذلك كي نتجاوز المعايير الغربية، ونحدث تأثيرًا في العالم.

أوضح نجاح السكك الحديدية عالية السرعة شيئًا واحدًا: أي شيء، وخاصة وضع معيار معين، يمكن أن يكون له تأثير عالمي بمجرد أن يثبت نجاحه في الصين. وفي النهاية، تجري منافسة شرسة في وضع المعايير، اقتصاديًّا وسياسيًّا وعلميًّا. هناك ثلاثة أنواع من الاستراتيجية في المسابقة حتى تكون «حامل لواء المعايير»: أولًا، استراتيجية التابع، التي تتبنى بموجبها الدولة معايير الدول الأخرى وتتبعها. وهذا هو أدنى مستوى في سلسلة القيمة. ثانيًا، استراتيجية المشارك، التي يشارك فيها بلد ما في وضع المعايير الدولية. هذه خطوة أعلى من النوع الأول. ثالثًا، استراتيجية القائد، التي تحدد بها الدولة المعايير الدولية وتلزم الآخرين باتباعها.

يستفيد البلد أكبر فائدة من خلال استخدام الاستراتيجية الثالثة. في السياسة الدولية، كان الغرب دائمًا هو القائد الذي يروج للمعايير السياسية الغربية في جميع أنحاء العالم لخدمة مصالحه الخاصة، ولا يعتذر عن أي ضرر ينجم عن «قيمه العالمية» لأنه يتمتع بأعلى صوت لتبرير أفعاله. أما في المنافسة الحالية والمستقبلية لوضع المعايير السياسية، فيجب على الصين أن تكون مشاركًا وقياديًّا – فأحد مظاهر القوة في «الدولة الحضارية» هو أنه لا بد أن تكون لديها القدرة على وضع المعايير.

## النموذج الصيني يتفوق على الغرب ويحقق الفائدة للعالم

مايا: وفقًا لبحثك، ما هي ميزات النموذج الصيني؟

تشانغ وي وي: يتميز النموذج الصيني على نحو رئيسي بالتالي: العقلانية العملية، والحكومة القوية، واعتبار الاستقرار أولوية، وتحسين مستويات المعيشة كهدف أساسي، والإصلاح التدريجي، والتنمية ذات الأولوية، والاقتصاد المختلط، والإصلاح والانفتاح. تستند هذه الميزات إلى الحضارة الصينية، ولا سيما إلى «الميزات الأربع الخارقة» المشار إليها سابقًا، التي حددت جماعيًا أن على الصين استكشاف طريق مختلف للتنمية، وأن تجد طريقها الخاص للإصلاح والانفتاح، وأن تبتكر نموذجها الخاص. على مدار الثلاثين عامًا الماضية، كانت هناك محاولات لتجاوز الشروط المسبقة الثمانية، لكنها عادت جميعًا عند الممارسة العملية. وعلى الرغم من كل التغييرات، تظل أساسيات طريقنا حية. ربما يرجع السبب في ذلك إلى القوة الوراثية للصين كدولة حضارية، التي تظهر مخططًا تطوريًا لنموها. وأي انحراف عن هذا المخطط سيؤدي إلى الإحباط والفشل.

يجذب نموذج التنمية الفريد في الصين مزيدًا من الاهتمام، حيث يمكننا أن نصمد في وجه العاصفة تمامًا مثلما يمكننا الإبحار مع التيار. يتعين علينا أن نفخر بنجاح النموذج الصيني، وأن نظل على مستوى عالٍ ونعترف بالمشكلات التي نشأت أثناء تنميتنا. إن بعض هذه المشكلات خطير للغاية، وهناك حاجة إلى التصرف لمعالجتها. وطالما لدينا فهم واضح لحالتنا، وثقة في قناعتنا، وظللنا منفتحين على النقد والآراء، فإننا على يقين من حل مشكلاتنا وإيجاد فرص لمزيد من التطوير من خلال الدروس التي نتعلمها. إن أحد الجوانب المهمة في عملية الإصلاح في الصين هو أننا نتعامل مع المشكلات كفرص لبلوغ مستوى أعلى.

مايا: قال قطب الأعمال الأمريكي جورج سوروس إن الصين هي الرابح الأكبر من العولمة، والبلد الذي استفاد أكثر من الأزمة المالية الأخيرة.

تشانغ وي وي: لماذا تعتبر الصين الرابح الأكبر؟ أعتقد أن السبب هو أن الصين وجدت طريقتها الفريدة للتنمية من خلال الإجراءات الجريئة في الفكر والممارسة. بمعنى ما، فإن النموذج الصيني «ليس سيئًا»، وهذا يعني أنه أفضل بكثير من نماذج البلدان النامية الأخرى والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، حتى مع عيوبه. وهذا واضح بشكل خاص إذا قارنا تطور الصين في السنوات الثلاثين الماضية مع تطور البلدان التي اتبعت النموذج الغربي في نفس المدة.

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، دفع الغرب إلى ما يسمى بخطة التكيف الهيكلي في أفريقيا من خلال خفض كبير في الإنفاق العام، مما أدى إلى صدمة في الاقتصاد والمجتمع في البلدان الأفريقية. ترك «العلاج بالصدمة» الذي دعا إليه الأمريكيون روسيا في حالة من اليأس، ويشير العديد من الروس إلى الكارثة على أنها «الكارثة الثالثة»، بعد الغزو المغولي في القرن الثالث عشر والاعتداء النازي في الحرب العالمية الثانية. تطلب إجماع واشنطن، الذي حظي بشعبية في التسعينيات، من جميع البلدان النامية تحرير أسواق رؤوس أموالها، الأمر الذي أدى مباشرة إلى الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 والأزمة في الأرجنتين التي تلتها. وقد عانت العديد من الدول من خسائر اقتصادية هائلة أعاقتها 20 عامًا. واليوم، تتذوق أمريكا نفسها مرارة الأصولية السوقية. تعلمنا دروس التاريخ هذه أنه إذا لم يكن لدى الصين طريقتها الخاصة في التفكير، وإذا اتبعت بشكل أعمى النموذج الغربي، فستكون العواقب مدمرة وكارثية.

مايا: ذكرتَ في وقت سابق أن نوع الديمقراطية الذي تريد الصين اتباعه هو ديمقراطية عالية الجودة ستجلب الرخاء للبلاد وحياة طيبة للشعب، وليست ديمقراطية معيبة تصيب البلاد وتجعل شعبها يعاني. فهل يمكنك التحدث أكثر قليلًا حول هذه المسألة؟

تشانغ وي وي: الديمقراطية هي جوهر النموذج الغربي، ومشعل القيم الغربية لأخذ زمام المبادرة في المسابقة لجعل أصواتهم مسموعة. ولكن في ما يتعلق بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، فإن تجربة الصين أكثر فائدة لها. لقد تعلمت بكين ثلاثة دروس قيمة من تجربة الإصلاح والانفتاح.

أولًا، كن تقدميًا وعمليًا في تنفيذ الإصلاحات. ابدأ من الواقع وليس من خطة مثالية؛ واتخذ خطوات تقدمية، واسلك طرقًا مختلفة، واسمح لإبداع الناس بأخذ زمام المبادرة، ولا تضع الكثير من القيود؛ وتقدم بثبات وحكمة، وفي نهاية المطاف اعمل على تطوير نظام جديد متوافق مع ظروف الفرد. يجب وضع الديمقراطية التي نسعى إليها في اتجاه إنشاء آلية فعالة لاختيار القادة، ونظام موثوق للإشراف، وآلية استشارية اجتماعية واقعية. ومثلما كان الحال مع الإصلاح الاقتصادي، ليس لدينا خريطة طريق محددة مسبقًا، ولكن لدينا بوصلة عاملة. ومع تحديد اتجاهنا الكلي، يجب أن نشجع الاستكشاف والتجريب أثناء تثبيت أركان الديمقراطية في الصين.

ثانيًا، امنح دفعة للتنمية من خلال الطلب الداخلي. ابدأ بطلب داخلي صالح وتأكد من التقدم المطرد للإصلاحات. يشير مصطلح الطلب الداخلي الصحيح إلى الاحتياجات الفعلية لبلد ما في قطاعات مختلفة، وهو الديناميكية الداخلية لدفع الإصلاح السياسي. في المرحلة الحالية، تتمثل أقوى مطالب الصين في إنشاء نظام فعال لمكافحة الفساد، ونظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، وحكومة موجهة نحو الخدمة، ومجتمع يخضع لسيادة القانون. إن أحد الأسباب الرئيسية للفشل المتكرر للتجارب الديمقراطية في الدول غير الغربية هو أن هذه الدول أخذت مطالب الغرب كنقطة انطلاق بدلًا من مطالبها الداخلية، وانحرفت عن احتياجات شعوبها. فبينما كان الناس العاديون يطلبون وظائف، كانت حكوماتهم وبرلماناتهم تناقش التعديلات الدستورية وتلغي عقوبة الإعدام. حدث هذا في كينيا ومنغوليا وأوكرانيا.

ثالثًا، لا بد أن يكون مستوى المعيشة للشخص العادي هو الشاغل الرئيسي للدولة. تتمثل المهمة الأساسية لبلد ما في تحسين مستويات المعيشة، والغرض من الديمقراطية هو خدمة الناس على نحو أفضل، وجعل حياتهم أكثر أمانًا وسعادة، والسماح لهم بالعيش بحرية أكبر وبكرامة. أحد الأسباب الرئيسية لفشل التجارب الديمقراطية في العالم الثالث هو أنه جرى استيراد ديمقراطيتها من الغرب، بناءً على نماذج تهدف ببساطة إلى نشر النمط الغربي للديمقراطية. أدى الخمول في الجهاز السياسي إلى خلاف داخلي لا نهاية له، مما أعطى معظم الناس نوعية حياة أقل. إن هذا النوع من الديمقراطية ليس لديه ما يقدمه.

هذه الدروس الثلاثة للإصلاح والانفتاح في الصين تحمل أهمية كبيرة. فعلى أساسها، يجب على المجتمعات غير الغربية استكشاف مساراتها ونماذجها من الديمقراطية، وتجاوز الديمقراطية

الغربية في الجودة.

مايا: هل تقترح إذًا بناء نوع جديد من الديمقراطية في الصين؟

تشانغ وي وي: يشبه بناء الديمقراطية فتح باب ذي اتجاهين؛ إذ يمكنك الدفع أو السحب. إن الثقافة الغربية معتادة على الدفع والتأكيد على التباينات والمواجهة بين المصالح المختلفة ودعم فلسفتها في الصراع. بيد أن الثقافة الصينية أكثر اعتيادًا على السحب والتأكيد على التعايش والتكامل بين المصالح المختلفة وتقدير فلسفة التناغم. وحتى نحدد أيهما أفضل، نحتاج إلى معرفة أيهما أفضل في حل المشكلات. نادرًا ما نجحت الديمقراطية الغربية في البلدان غير الغربية، بل وقد أججت فلسفة الصراع الفوضى في كثير منها. بالنسبة للصين، يمكنها أن تفتح الباب أمام الديمقراطية وتؤسس نوعًا جديدًا منها متجذرًا في ثقافتها وأن تستلهم مزايا الآخرين، وهذا سيتفوق على المعايير الغربية في الجودة والفعالية. كما أنها أيضًا فرصة للصين للمساهمة في المجتمع الإنساني. فبصفتنا «دولة حضارية»، يجب علينا قبول التحدي وتحمل مسؤوليتنا.

هناك قول مأثور في الغرب: في بعض الأحيان يمكن أن يحلّق نسر أقل من دجاجة، ولكن لا يمكن أن تحلّق دجاجة على ارتفاع نسر. الصين ليست جيدة مثل غيرها في بعض المجالات، لكن غيرها سيكافح من أجل مطابقة ما ستحققه الصين في المستقبل. ولهذا السبب فإننا نثق في نهوضنا كـ «دولة حضارية». إذا نظرنا إليها من منظور تاريخي أوسع، فقد حلّق نسر الصين على مدى آلاف السنين فوق رؤوس الغرب، ولم يخفف من ارتفاعه إلا في الـ 300 عام الماضية. بفضل جهودنا المضنية في العقود الأخيرة، استوعبنا جوهر الحضارات الغربية والحضارات الأخرى واستخدمنا قوتنا في التنمية. وفي هذا القرن الجديد، ارتفع نسر الصين مرة أخرى، متوجهًا إلى قمم لا يمكن للغرب أن يصلها أبدًا. في منافسة الثقافات هذه، تتفوق الصين من خلال التعلم من النقاط القوية للآخرين من أجل إحراز تقدم خاص بها، بينما يتخلف الغرب عن الركب لأنه متردد في التعلم. ولعل هذا هو السبب الأساسي وراء بقاء الحضارة الصينية حتى يومنا هذا، في حين تلاشت الحضارات الأخرى.

**كُتب في بكين في يونيو 2013**

**وروجع في بكين مارس 2014**

**بعد العقود الستة الأولى، وصلت جمهورية الصين الشعبية إلى مفترق طرق جديد. فإلى أين ستذهب الأمة الصينية؟ وهل سنحافظ على اتجاه التحديث لتحقيق أهدافنا المئوية الطموحة، أم أننا سنجهض النظام الاشتراكي وسنقع في هاوية التدهور والاستعباد؟ على الرغم من أن النقاش حول «الأطروحة» و«نقيضها» لا يزال ساخنًا، إلا أن «المزج بينهما» الذي ينبغي تطبيقه في النموذج الصيني. في الثلاثين سنة القادمة، ستربح الصين معاركها في الاقتصاد والنظام السياسي، بل وستربح حتى القلوب والعقول في العالم الافتراضي، طالما بقينا واثقين في عقيدتنا وعقدنا العزم في تصرفاتنا. بحلول ذلك الوقت، سيكون الشعب الصيني واثقًا من مسار التنمية في الصين ونظامها - المتميز عن الدول الغربية - وسوف يعترف العالم باحترامه للنموذج الصيني.**

# النموذج الصيني وتطور البلاد
# في الثلاثين سنة القادمة

بان وي

بان وي أستاذ بكلية الدراسات الدولية ومدير مركز الشؤون الصينية والعالمية بجامعة بكين. تشمل أعماله الرئيسية سيادة القانون و«الهوس بالديمقراطية» - تحديث الصين والنظام العالمي من منظور مراقب لسيادة القانون، ما وراء المعجزة الاقتصادية في الصين - تحالف الصناعات كثيفة العمالة الريفية والسلطات الشعبية، والنظام الصيني المعاصر - التحليل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنموذج الصيني.

**الوقت: مايو 2013**

**المكان: بكين**

## لقد حان الوقت للوصول إلى بعض الاستنتاجات
## حول النموذج الصيني

مايا: في ديسمبر 2008، استضفتَ ندوة تحت عنوان – جمهورية الصين الشعبية على مدى العقود الستة الماضية والنموذج الصيني – في مركز جامعة بكين للشؤون الصينية والعالمية، حضرها أكثر من 50 باحثًا من داخل الصين وخارجها. فما هو رأيك في هذا الموضوع؟

بان وي: تزامن عام 2009 مع الذكرى الستين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وعلى مدار جيلين، حققت الأمة الصينية مستوى من التقدم المادي والروحي غيّر المشهد العالمي. وقد تحدى المسار الفريد والناجح الذي تبنته جمهورية الصين الشعبية النظرة الدولية السائدة في السياسة والاقتصاد والمعرفة الاجتماعية. في رأيي، «النموذج الصيني» في اتجاه تصاعدي.

بالنسبة لي، إنه استنتاج من الماضي، وتعريف للحاضر ودليل للمستقبل. إذا استطعنا الاعتماد على فكرة أساسية واحدة، يجب أن تكون هناك أسباب لنجاح جمهورية الصين الشعبية خلال هذه السنوات الستين. في الوقت الحاضر، تواجه الصين العديد من المشكلات. فما هي أسبابها وكيف يجب أن نستجيب لها؟ أعتقد أنه إذا استطعنا تحديد نموذج صيني، فقد ندرك أن المشكلات التي نواجهها هي نتيجة لانحرافنا عن هذا النموذج.

مايا: ما هو تعريفك للنموذج الصيني؟ ولماذا نحتاج إلى إنشاء نظرية له؟

با وي: تلخيصي للنموذج الصيني مجهري. إن النموذج الصيني هو مجرد مقدمة، ويقدم تفسيرًا نظريًا لنجاح جمهورية الصين الشعبية على مدار 60 عامًا. هناك وهم في الأوساط الأكاديمية والسياسية بأن حاضر العالم الغربي هو مستقبل الصين. ولكن آمل أن يثبت نضج النموذج الصيني أن الأمة الصينية يمكن أن تكون متفردة وناجحة.

من أين يأتي النموذج الصيني؟ ينبغي استخلاصه من التقدم والنجاح الذي تحقق على مدار 60 عامًا. يكمن أساس هذا التقدم والنجاح في 100 عام من الكفاح من قبل الشعب الصيني، و3 آلاف عام من السلالات الإقطاعية، و5 آلاف عام من الحضارة الصينية، وكذلك بعض التأثيرات الأجنبية التي جرى دمجها كمكونات للحضارة الصينية. تمثل استمرارية الحضارة الصينية أساس النموذج الصيني.

إن العالم كله دائم التغير وغير مستقر، لكن يجب ألا نرفض المعرفة النظرية على هذا الأساس. يستند النموذج الصيني إلى نظريات قوية وتاريخ ديناميكي، ويلعب ثلاثة أدوار، مثل تقديم تعريفات للواقع، والمعرفة للمقارنة والتوجيه في ما يتعلق بالمستقبل. ولهذا السبب، فإننا نضع نظرية النموذج الصيني.

مايا: يعتقد البعض أن ابتكار ما يسمى بالنموذج الصيني ينطوي على مواجهة ضمنية؛ الصين مقابل الغرب، بمعنى أن الغرب يقف لصالح شيء ما، والصين تقف ضده. وهذا يدل على وجود قوتين متصارعتين. فما ردك على هذا؟

بان وي: أعتقد أنه لا ينبغي علينا أن نقبل اللوم على الشعور بالمواجهة والنفور. إن الغرب، وليس نحن، هو الذي يصف الأشخاص الذين كفروا بالمسيحية بالمهرطقين، ويصف البلدان غير «الديمقراطية» وفقًا لنموذجهم بالاستبدادية. ما قلناه هو إن النموذج الصيني يمكن أن يتعايش مع النموذج الياباني، والنموذج الهندي والنموذج البرازيلي. إن السبب في ظهور المواجهة والنفور هو أن الغرب لا يستطيع تحمل نماذج أخرى. وهذا ليس «جيدًا».

ولكن في الأساس، ليس هذا هو شاغلنا الأساسي. ما يهمنا هو أين نقف وإلى أين نحن ذاهبون. لذلك، نأتي بالنموذج الصيني إلى مرحلة النضج، ليس من أجل نقله إلى بقية العالم، ولكن من أجل مواجهة الاتجاه العالمي المهووس بالمذاهب الغربية، ولحمايتنا من الوقوع في مصائد تلك المذاهب.

يجادل بعض الباحثين بأنه ليست هناك حاجة لإكمال النموذج الصيني، لأن العالم الغربي الحالي يعكس بالفعل مستقبل الصين. في نظرهم، إن السبب وراء فشل جمهورية الصين الشعبية خلال السنوات الثلاثين الأولى وازدهارها في الثلاثين عامًا الأخيرة يعزى إلى «استيعاب الدروس

الضائعة» و«التواصل مع العالم»، بل وحتى تغيير مسارها ومتابعة الشمولية الغربية. لكنني أجد هذا الحكم ضحلًا وخطيرًا. حتى الآن، لم تنجح أي دولة متأخرة في استنساخ النموذج الغربي. وإذا تجاهلنا الأساس والتكاليف العالية للنجاح الغربي وحاولنا تكرار نموذجهم، فسوف تتحول الصين إلى بلد «عادي» متخلف. يمكن تعريف أساس النموذج الغربي بأنه آلة عسكرية وسياسية واقتصادية عدوانية استغلها الغرب لاحتلال العالم، وشن حملة اضطهاد عرقي وحربين عالميتين. إن الصين لم ولا ولن تتبع هذا المسار. يكمن تحديث الصين في استكشاف نموذج تطوير فريد من نوعه. إذا تجاهلنا الأساس والتكاليف الباهظة للنجاح الغربي واتبعناه على نحو أعمى، سنجد أنفسنا على طريق اللاعودة الذي سينتهي بالفشل دون أي فرصة ثانية.

شهدت الصين في العصر الحديث سلسلة من الاضطرابات، دامت كل منها حوالي 30 عامًا. فقد شهدت السنوات الثلاثين من 1919 إلى 1949 انتصار ثورة الصين. وشهدت السنوات الثلاثين الثانية من عام 1949 إلى عام 1979 تأسيس جمهورية الصين الشعبية واستقلالها. خلال فترة الثلاثين عامًا الممتدة من 1979 إلى 2009، أجرت الصين إصلاحًا وانفتاحًا وحققت الرخاء الاقتصادي. لقد مرّ أكثر من 60 عامًا منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية. والآن، نحن نقف عند مفترق طرق جديد. إلى أين تتجه الأمة الصينية؟ إن الإبقاء على الاتجاه القوي المتمثل في التجديد الوطني أو التخلي عن النظام السياسي والتحول نحو التراجع والاستعباد هو الخيار الذي نواجهه. وعلى الرغم من أن النقاش الدائر حول «الأطروحة» و«نقيضها» لا يزال ساخنًا، فإن «المزج بينهما» هو الذي ينبغي تطبيقه على النموذج الصيني. يجب أن يُطلق على وضع نظرية النموذج الصيني الخاصة بتحدي نظام الأيديولوجيا والخطاب الغربي «المدرسة الصينية».

مايا: هذا يعني أنه يتعين علينا خرق الأيديولوجيا ونظام الخطاب الغربي لاستكمال النموذج الصيني. تكمن مشكلة إنشاء «المدرسة الصينية» في دراسة وتقييم تجربة الصين من خلال الأيديولوجيا والخطاب الغربي.

بان وي: هذا سؤال مهم للغاية. يتأثر مجتمعنا بشدة بنظام الخطاب الغربي لأننا على دراية بما يسمى بالنموذج الغربي. خذي الاقتصاد كمثال. إننا نستقي أكثر الخلاصات سطحية عندما نعزو نجاح الصين إلى «الخصخصة» و«اقتصاد السوق» لتلخيص تجربتنا التي دامت 30 عامًا من الإصلاح والانفتاح. والسبب وراء هذا الاستنتاج السطحي هو أننا لم نشهد حالة ناجحة ثانية مثل

الصين، لأن هناك جحافل من البلدان الأقل تقدمًا تسعى إلى الخصخصة واقتصاد السوق. إذا نظرنا إلى الوراء، إلى التنمية الاقتصادية في الصين على مدار 60 عامًا، لرأينا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظل عمومًا يتراوح بين 7–9%، وقد وصل هذا الرقم إلى 9.5% (وفقًا لطرق الحساب المختلفة) في السنوات الأخيرة من الإصلاح والانفتاح. خلال هذه المدة، وضعت إنجازات السنوات الثلاثين الأولى بلا شك أساسًا قويًا للازدهار السريع في الثلاثين عامًا التالية.

أما بالنسبة للمجتمع، فالوضع مشابه. يعزو البعض نجاح الصين إلى Guotuiminjin، وتعني تراجع دور الدولة في الوقت الذي يمضي فيه المجتمع إلى الأمام. نتيجة لذلك، أصبحت الدولة أضعف قليلًا والمجتمع أقوى قليلًا. والسبب في أننا لم نكن ناجحين تمامًا ونجد أنفسنا في مواجهة مجموعة من المشكلات هو أن مجتمعنا المدني لا يزال غير مكتمل وضعيف. لقد جرى صياغة العديد من المقالات حول موضوع تعزيز المجتمع المدني. فهل الوضع الحقيقي واضح ومتسلسل؟ إن النظرية الغربية حول انفصال الدولة عن المجتمع تشبه الانفصال بين الديمقراطية والديكتاتورية، حيث تغرس المعرفة الجديدة في الأيديولوجيا الصينية التقليدية. ومع ذلك، مثلما هو الحال عند القبول الأعمى بثنائية الديمقراطية والديكتاتورية، فإن التقيد الصارم بانفصال الدولة عن المجتمع قد أوجد عيوبًا في الأيديولوجيا الصينية.

في السنوات الأخيرة، تحت تأثير نظريات الانفصال الغربية، مثل «الديمقراطية والديكتاتورية»، و«الدولة والمجتمع» و«الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق»، وجدت الصين نفسها تواجه العديد من المشكلات التي لا يمكن حلها بواسطة النموذج الغربي. وبالتالي، أرى أن الوقت قد حان للقضاء على الأيديولوجيا ونظام الخطاب الغربي وتطوير النموذج الصيني.

## النمط الفرعي الأول: نمط الدولة الاجتماعي

مايا: في رأيك، كيف يجري تجسيد النموذج الصيني في الإطار والمحتوى؟

بان وى: لقد لاحظت للتو أن استنتاجي حول النموذج الصيني عياني. وأنا أرفق معه ثلاثة أنماط فرعية: نمط الدولة الاجتماعي، والنمط السياسي المتمركز حول الناس، والنمط الاقتصادي العام والخاص. وقد قمت بتحليل علاقاتها وتجريد النموذج الصيني من خلال الدمج بينها.

مايا: ما هو نمط (شيجي) الدولة الاجتماعي؟

بان وي: في العصور القديمة، حيث كان يُنظر إلى الطعام على أنه ضرورة قصوى للناس، فإن كلمة شيجي تعني في الأصل أضرحة يعبد فيها الناس إله الحبوب. وهي تشير أيضًا إلى وحدة الاهتمام والأيديولوجيا بين المسؤولين والناس، وبين الناس والأباطرة. تختلف فلسفة شيجي عن عقيدة الفصل الغربي بين «الدولة والمجتمع»، وبصفتها مجتمعًا من التفاعل بين الحكومة والشعب، فإنها معنية بالجانب المادي والروح الأخلاقية. وفي رأيي، يتجلى مثل هذا المجتمع في الصين.

إنني ألخص النموذج الاجتماعي الصيني في أربعة مكونات:

أ) مجتمعات محلية ووحدات العمل مؤلفة من العائلات الفقيرة والمتنقلة؛

ب) شبكة شاملة مرنة ومفتوحة من خلال دمج المجتمعات ووحدات العمل والأجهزة الإدارية؛

ج) أخلاقيات الأسرة التي تهيمن على منطق المنظمات الاجتماعية وعمل الإدارة؛

د) نمط شيجي مترابط كنتيجة لعلاقة وثيقة بين الحكومة والشعب.

مايا: هل يمكنك أن تشرح المكونات الأربعة؟

بان وي: على عكس العالم الغربي، يتكون المجتمع الصيني من مجتمعات ووحدات عمل بدلًا من المجتمع المدني. في الدول الغربية، يشكل الأفراد المجتمع المدني. أما في الصين، فإن الأسر، وليس الأفراد هم الذين يشكلون المجتمعات ووحدات العمل. وبالنسبة لكل من الصين والدول الغربية، تعد الأسر هي الناقل للأخلاقيات. علاوة على ذلك، فإن العائلات هي حواضن اقتصادية وتشكل تاريخيًا الاقتصاد الزراعي المستقل والحر. في الوقت الحاضر، يكسب نصف سكان الصين الذين يعيشون في المناطق الريفية لقمة العيش من خلال العمل في الزراعة. وتعد المناطق الحضرية موطنًا لثروة من المؤسسات العائلية – التي تمثل حوالي 99% من المؤسسات المسجلة في الإدارة الحكومية للصناعة والتجارة. وتؤدي الأسر أيضًا دورًا في المؤسسات الكبيرة والعامة.

في الدول الغربية، ينقسم المجتمع رأسيًّا إلى طبقات عليا ووسطى وسفلى. ومع ابتعادها عن المجتمع الطبقي، تتميز الصين بشبكة اجتماعية مؤلفة من مجتمعات ووحدات عمل متساوية. بناءً على التقسيم الطبقي، فإن المجتمع المدني الغربي مستقل عن الدولة. أما في الصين، فهناك شبكة تدمج الحوكمة على الوحدات الإدارية فوق المجتمعات والسلطة الإدارية لمؤسسات الإنتاج والصناعات الاجتماعية. لذلك، يعتبر مجتمع الشبكة الشامل في الصين شبكة اجتماعية تضم المجتمعات والوحدات المتداخلة مع الشبكة الإدارية.

مايا: هل حقيقة أن أخلاقيات الأسرة تهيمن على منطق المنظمات الاجتماعية، وأن السلطة الإدارية تنبع من دور الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية؟

بان وي: هذا صحيح. بالنظر إلى أن المجتمع يتكون من عائلات أكثر من أفراد، فإن المفهوم الأخلاقي للأسرة يتغلغل في المجتمعات والمؤسسات، فضلًا عن منطق السلطة الإدارية.

ما هو المفهوم الأخلاقي للأسرة الصينية؟ بدلًا من الحريات الفردية والحقوق المشروعة التي تشدد عليها الدول الغربية، يقدّر الشعب الصيني «الأبوة الودية والذرية الصالحة». يُعنى البطاركة برعاية أفراد الأسرة بينما يتعين على أفراد الأسرة الوفاء بواجب تربية الأبناء. لقد تغلغل مفهوم «التضحية بالنفس من أجل الأسرة» كنموذج مثالي للأخلاقيات الاجتماعية في منطق المنظمات الاجتماعية والسلطة الإدارية. لذلك، اتبعت الأنظمة الحاكمة الصينية السابقة هيمنة التقوى والبر.

في الغرب، هناك علاقة تعاقدية بين المجتمع والدولة. وهناك فرق مطلق بين المصالح العامة والخاصة. والحقوق الاجتماعية والفردية لها حدود واضحة. أما في الصين، فيضعف التمايز بين المصالح العامة والخاصة، ويشتمل المجتمع على طبقات من الدوائر العائلية. فالأسر هي «العائلات الصغيرة» والأقارب هم «العائلات الممتدة». والمجتمعات المحلية ووحدات العمل هي «العائلات العامة» وتعلوها الدولة. إن «العائلات الصغيرة»، و«العائلات الكبيرة»، و«العائلات العامة» والدولة التي ترتبط مصالحها بهم ارتباطًا وثيقًا تتشارك في معنى مماثل. لذلك، لا يوجد تمييز واضح بين المصالح العامة والخاصة. فبوصفها أكبر «عائلة عامة»، تخطط الحكومة المركزية لعملها من أجل المصالح الخاصة لمساعدة جميع «العائلات الصغيرة» على زيادة دخلها من أجل حياة مريحة. على النقيض من ذلك، فإن «العائلات الصغيرة» يجب أن تعتمد على الدولة.

وهذا يعني أن حماية الدولة تعادل حماية العائلة. في هذا السياق، أصبحت الرفاهية والألفة والأمان التي توفرها المجتمعات ووحدات العمل هي معايير الثناء أو النقد. يجب على الحكومة تشجيع المسؤولين على جعل الناس محط اهتمامهم، وتوفير الأراضي الزراعية للفلاحين وضمان مكان للعيش فيها. ويجب على الحكومة أيضًا سن سياسات لتخفيض الضرائب وتقييد عدد المسؤولين وتنشيط الجمهور. إن الهدف الأسمى للأمة الصينية هو بناء مجتمع مثالي يتمتع فيه كبار السن بحياتهم، ويعمل البالغون فيه على نحو أفضل، وتجري تربية أطفال يتمتعون بالأمان والسلامة، مع الاعتناء بالأرامل والأيتام وكبار السن الذين لم ينجبوا أبناء وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى كما ينبغي. كل هذا مستمد من أخلاقيات الأسرة. وبالمقارنة مع الأيديولوجيات المصطنعة والمعتقدات الدينية والأفكار التعاقدية، فإن أخلاقيات الأسرة أكثر طبيعية ومتانة.

مايا: وبالمثل، هناك أنواع مختلفة من «المنازل» التي تجمع بين المسؤولين والأفراد لتكوين دولة مترابط.

بان وي: صحيح. بوصفها مجتمعًا للتفاعلات بين المسؤولين والأشخاص، تتميز الدولة بتداخلين في شبكتها الاجتماعية وشبكتها الإدارية. التداخل الأول هو الوعي بأخلاقيات الأسرة الذي يشمل المسؤولين والأشخاص. عادة ما ينظر إلى المسؤولين على أنهم كأرباب أسر لديهم مسؤولية نحو الشعب. ويستنبط المسؤولون أرباب الأسر وعي «العبادة الرسمية» بما يعكس الاحترام للقواعد السلوكية للمسؤولين. إذا خان المسؤولون أخلاقيات رعاية شعوبهم وكرسوا أنفسهم لمصالحهم الخاصة فقط، سينفر الشعب منهم، مما يخلق فوضى في النظام الاجتماعي.

التداخل الثاني هو القادة «شبه الرسميين وشبه المدنيين» للمجتمعات وأماكن العمل، والمعروفون أيضًا باسم «الإقطاعيين» في تقليد يجسد استقلالية المجتمع الصيني. بوصفهم قناة اتصال بين الحكومة والناس، فهم لا يمثلون فقط المصالح المحلية للمجتمعات وأماكن العمل، ولكنهم يشاركون أيضًا في التخطيط الحكومي العياني. فمن خلالهم، يمكن للحكومة معرفة آراء الجمهور التي تخلق المرونة لتصحيح الأخطاء الإدارية، وتقليل عدد وتكلفة المسؤولين، والحفاظ على معدلات ضريبية منخفضة في بلد ضخم من ناحية المنطقة والسكان. تكمن تفاصيل «هيمنة السلوك التقي» لجميع الأنظمة الصينية في توطيد القوة السياسية على مستوى القاعدة الشعبية، حيث ستقع البلاد بأكملها في حالة اضطراب دون وجود سلطة سياسية مستقرة على مستوى القاعدة.

## النمط الفرعي الثاني:
## النمط السياسي المتمركز حول الناس

مايا: هل النمط السياسي كالنمط الفرعي الثاني مرتبط بالنمط الاجتماعي؟

بان وي: بناءً على النمط الاجتماعي الصيني، لا يضمن النمط السياسي الصيني فقط النمط الاجتماعي الصيني، لكنه يستنبط النمط الاقتصادي الصيني. لقد وفّر هذا النمط السياسي الفريد بنجاح ضمانًا سياسيًّا للصين لأكثر من 60 عامًا.

فبدلًا من القرارات المجردة من المبادئ من قِبَل عدد قليل من الباحثين أو السياسيين، فإن الأسلوب السياسي المستخلص من التجارب التاريخية المعقدة يمثل «البنية الفوقية» القائمة على النمط الاجتماعي. تحدد هذه البنية الفوقية الطريقة التي يجري بها إنتاج السلطة الحكومية المؤسسية وتجميعها وتنفيذها وتصحيحها. وعلى الرغم من أن الحكومة كجهاز للحكم الاجتماعي تظل قائمة من خلال احتكار السلاح وقوة الضرائب، إلا أن حيويتها تنبع أساسًا من النخبة التي تشكل الحكومة وكذلك من الأفكار السياسية الرائجة. لذلك، يشتمل النمط السياسي عمومًا على أربعة عوامل أساسية: أولًا، الأفكار السياسية المتعلقة بالعلاقة بين الحكومة والشعب؛ ثانيًا، طريقة توظيف المسؤولين واستبدالهم بما يتماشى مع الأفكار المذكورة أعلاه؛ ثالثًا، طريقة إنشاء الحكومة لتنفيذ سلطتها بما يتماشى أيضًا مع الأفكار المذكورة أعلاه؛ رابعًا، طريقة تصحيح أخطاء الحكم تمشيا مع الأفكار المذكورة أعلاه.

بالنسبة للصين، يتألف الوضع السياسي الصيني أيضًا من أربعة أعمدة: أولًا، عقيدة حديثة تركز على الناس؛ ثانيًا، آلية اختيار رسمية مع التركيز على مراجعة المزايا والعيوب؛ ثالثًا، مجموعة حاكمة متقدّمة غير أنانية وقوية؛ ورابعًا، آلية فريدة لتقسيم العمل من أجل التوازن وتصحيح الأخطاء في الحكومة.

مايا: كيف نفهم «العقيدة الحديثة التي تركز على الناس»؟

بان وي: يشير تعريف العقيدة التي تركز على الناس إلى أن السبب الوحيد لوجود الحكومة يكمن في رعاية رفاهية الشعب بأسره. وإذا فشلت في هذا، فإن التمرد أمر منطقي ويجب الإطاحة بالحكومة. وهذا مثلما يتضح هو امتداد لأخلاقيات الأسرة الصينية في الحياة السياسية. تعود العقيدة التي تركز على الناس إلى العصور القديمة في الصين. إذ يجب على الحكومة الفاضلة أن تضع الناس في المرتبة الأولى؛ وأولئك الذين يتجاهلون مصالح الناس سيخذلون تفويض السماء ويفقدون شرعيتهم. كانت العقيدة التي تركز على الناس التي طبّقتها أسرة تشو الغربية (1046– 771 قبل الميلاد) مقدسة لدى جميع المدارس الأكاديمية. وقد أثرت الكونفوشيوسية التي دعا إليها الإمبراطور وو من أسرة هان (206 ق.م. – 220 م) على الصين لأكثر من ألفي عام. تقترح الكونفوشيوسية الأرثوذكسية أن يكون المسؤولون هم أول من يهتم بمشاكل العالم وآخر من يستمتع بملذاته. في جمهورية الصين، كانت العقيدة سالفة الذكر تسمى مبادئ عيش الناس. ولكن يُطلق عليها اليوم «خدمة الشعب» وتطورت لتصبح «المبادئ الثلاثة الجديدة للشعب»، التي تتطلب استخدام القوة في خدمة الشعب، وأن مصالح الناس يجب أن تأخذ دائمًا المرتبة الأولى، وأن رفاهية الناس أمر بالغ الأهمية. ومن ثم، فإن العقيدة الراسخة المتمركزة حول الناس باعتبارها أيديولوجيا رئيسية موروثة وغير متغيرة قط، وباعتبارها إجماعًا أخلاقيًا بين المسؤولين والناس، وأساسًا لشرعية السلطة الرسمية، قد اندمجت بالفعل في جينات ودماء الثقافة الصينية.

إن النظام السياسي التقليدي في الصين بأيديولوجيته التي تركز على الناس قد ولّد نظامًا سياسيًا فريدًا ورائعًا يخضع فقط لتناوب السلالات وليس لتغيير النظام على مدار أكثر من 2000 عام. ومع ظهور الأفكار الغربية الخاصة بالحقوق المدنية وازدهار قوى السوق في العصر الحديث، أضيف الوعي بالقوة الشعبية إلى مبدأ الصين المرتكز على الشعب. وقد جرى التخلص من العائلات الملكية وأُسست حكومات من ممثلي الشعب، ثم دخلت الديمقراطية إلى الصين. تختلف ديمقراطية الصين الحديثة كثيرًا عن نظيرتها الغربية، التي تلبي مصالح المجموعات الاجتماعية القوية. بناءً على العقيدة المتمحورة حول الناس، فإن الديمقراطية الصينية تسعى بشكل أساسي إلى تقديم خدمات محايدة ومتكاملة لصالح الأشخاص الذين يشرف عليهم ممثلو الشعب. بالنسبة للصينيين، فإن «النزاعات الحزبية» بين مجموعات المصالح، أي الديمقراطية على الطريقة الغربية، ليست ضرورية ولا شرعية.

مايا: هل «آلية الاختيار الرسمية التي تركز على تقييم المزايا والعيوب» هي حصيلة الأيديولوجيا المتمحورة حول الناس؟

بان وي: إن اختيار الشخص الحكيم وتعيين القادر على العمل هو مفتاح لجميع الآليات الحكومية. في الدول الغربية، يجري الاعتراف بسياسة القوة من قبل المجتمع ومجموعات المصالح التي تشكل أحزابًا. يحصل مندوبو الأحزاب على السلطة السياسية من خلال الفوز بأغلبية الأصوات النسبية، وحماية مصالح المجموعات التي يمثلونها. أما في الصين، فتُطبق السياسة المحايدة للعقيدة التي تركز على الناس. لا يمكن لأي حكومة أن تحمي مصالح جميع الناس بحياد ونزاهة أن تخرج من نظام الخدمة المدنية البيروقراطي، الذي يوجه السياسة المحايدة من خلال الإدارة التنفيذية.

بخلاف نظام الديمقراطية والبيروقراطية الغربي، يرتبط نظام الخدمة المدنية في الصين بالجدارة، أي أن المسؤولين المعينين من خلال الاختبارات يتلقون الترقية والنقل والمكافأة والعقاب بما يتماشى مع أدائهم في خدمة مصالح الشعب. في الوقت الحاضر، تتكون الحكومات على جميع المستويات في الصين من موظفي الخدمة المدنية المعينين من خلال الاختبارات. ويجري تضمين المسؤولين من جميع وحدات الحزب والحكومة في نظام الخدمة المدنية المهنية.

أما في ما يتعلق بخدمة المطالب الاجتماعية، فإن الجدارة وآلية المنافسة بين مندوبي مجموعات المصالح تعاني من عيوب أساسية، لكنها تنشأ كنتيجة لمختلف الهياكل الاجتماعية والأيديولوجيات. يكمن لغز نظام التقييم في القضاء على المحسوبية التي تمارسها الزمر ذات النفوذ الكبير، وتعديل نظام التقييم بما يتماشى مع الزمن، وضمان دقة تقييم الأداء. ومع ذلك، ومقارنة بتنظيم المصالح الداخلية لآلية المنافسة، فإن تحسين نظام التقييم أسهل بكثير.

مايا: بالنظر إلى أن الديمقراطية الغربية ليس لديها شرعية ضرورية في الثقافة السياسية في الصين، كيف جرى تأسيس شرعية النظام السياسي في الصين؟

بان وي: إن الميزة الأساسية للنموذج السياسي الصيني هي وجود مجموعة حاكمة تقدمية، ناكرة للذات ومتماسكة. يمثل الحزب الشيوعي الصيني المجموعة الحاكمة التي تقود حملة التحديث الصينية. وتدّعي هذه المجموعة الحاكمة تمثيلها لرفاهية الشعب الصيني في عملية التحديث، وتؤدّي دورًا سياسيًّا قويًّا في قيادة الأمة الصينية المضطربة والمفتّتة.

مايا: ولكن هذه مجرد فرضية مثالية؛ ففي الواقع، أضعف الفساد ثقة الجمهور في الحزب الحاكم والحكومة.

بان وي: في مكان تقل فيه النزاعات الحزبية بين مجموعات المصالح المختلفة في السياسة البرلمانية، فإن أكبر مشكلة تواجهها السياسة المحايدة التي تخدم جميع المصالح الاجتماعية هي إساءة استخدام السلطة لمصالح خاصة. إن عددًا كبيرًا من المسؤولين المنخرطين في استغلال السلطة العامة من أجل المصالح الخاصة سرعان ما أصبحوا أعضاءً في نخبة صغيرة جدًا وأثرياء للغاية، وقد تسببوا بوضوح في تدهور الحزب الحاكم. من المنظور التاريخي، بمجرد أن تفقد المجموعة الحاكمة الأساسية بوصلتها بسبب الفساد الأخلاقي وانعدام الانضباط الذاتي، ستختفي خصائصها الرئيسية الثلاث: التقدمية، ونكران الذات والتضامن. ومن ثم، فإن المجموعة الحاكمة، المكبلة بالعجز والفساد، سوف تنقسم إلى مجموعات المصالح الخاصة التي تتصارع على السلطة. نتيجة لذلك، وإلى أن تبرز جماعة حاكمة تقدمية جديدة ناكرة للذات ومتماسكة، ستدخل الأمة الصينية في فوضى سياسية وقد تنهار البلاد.

في أيامنا هذه، كيف يمكن أن يبقى الحزب الشيوعي الصيني متقدمًا، وناكرًا للذات ومتماسكًا؟ الجواب هو من خلال التحسين المستمر للحزب. يكمن شريان الحياة للحزب في الحفاظ على طبيعة النخبة من خلال تحسين الذات، وهذا يتطلب أن يكون مسؤولو الحزب والحكومة أصحاب «ميزات خاصة» ولديهم معايير أخلاقية أعلى من الأشخاص العاديين. تتنوع الوسائل التي يحسن بها الحزب نفسه بما يتماشى مع الزمن، لكنها لا تنحرف قط عن المبدأ الأساسي الذي يتمثل جوهره في التحقق من الأفكار الخاطئة باكرًا وإخضاع مسؤولي الحزب لإشراف أعضائه وللجماهير. إن هذا الإشراف من جانب الجماهير لا يعني نوع الحملة الجماهيرية، بل الآلية الأكثر فاعلية لمنع الفساد في الحزب الحاكم، التي من خلالها يمكن للحزب الشيوعي الصيني أن يظل تقدميًا، وناكرًا للذات ومتماسكًا. لا يوجد سوى معيار واحد لقياس نجاح حملة الحزب الشيوعي الصيني لتحسين الذات، وهو تطبيق الانضباط الصارم للحد من انتشار الفساد.

مايا: لا يزال توازن القوى والإشراف عليها يمثل مشكلة كبيرة في السياسة الصينية. كيف يمكنك تحديد «آلية الموازنة والتصحيح الفريدة من خلال تقسيم العمل في الحكومة؟».

بان وي: إن الفصل بين السلطات والمراقبة والتوازنات هي السمة السائدة للنظام السياسي الغربي، في حين تطبق الصين تقسيم العمل لتحقيق التوازن. هناك 10 فئات في تقسيم العمل في الصين من أجل الموازنة: أولًا، إن العقيدة المتمحورة حول الناس التي يتبعها المسؤولون والأفراد هي بمثابة موازنة ناعمة على المسؤولين؛ ثانيًا، التوازن المتبادل للحزب والنظام الحكومي؛ ثالثًا، تقدم المركزية الديمقراطية للحزب والدولة موازنة متبادلة بين الديمقراطية والمركزية؛ رابعًا، نظام مدة شغل المنصب والحد العمري الأقصى؛ خامسًا، منظمات التحقق من الانضباط والرقابة التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني التابعة للمكتب السياسي؛ سادسًا، نظام تناوب المسؤولين في مختلف المجالات وعدم وجود تعيينات رسمية للمسؤولين في أماكن ولادتهم؛ سابعًا، نظام المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني وبرلمان الشعب، وكلاهما يفرضان موازنة واضحة على صنع القرار؛ ثامنًا، المنظمات التي تنقل نبض الرأي العام إلى السلطات العليا؛ تاسعًا، وجهات نظر المصالح المختلفة للإدارات الحكومية ومؤسساتها التابعة للبحوث السياسية التي تؤدي إلى موازنة متبادلة واتخاذ قرارات دقيقة؛ عاشرا وأخيرًا، التوازن المتبادل بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

على الرغم من أن تقسيم العمل في الصين من أجل الموازنة ليس مثاليًا، إلا أن إعلان مزايا نظام الرقابة والتوازن الغربي واتباعه وفقًا لذلك لا ينطوي فقط على التقليل من شأننا وتقليد النظام الغربي على نحو أعمى. في نهاية المطاف، فإن الحكومة الصينية هي التي وضعت البلد الأكثر اكتظاظًا بالسكان مع أكبر تباين على مسار التحديث والتطور السريع في السنوات الستين الماضية.

النظام الفرعي الثالث: الوضع الاقتصادي العام والخاص

مايا: هل يتكون النظام الاقتصادي الأخير من أربعة أعمدة؟

بان وي: أجل. يتكون الوضع الاقتصادي في الصين من أربعة أعمدة: الأول، سيطرة الدولة على الأرض والحق المحدود في الاستخدام الخاص للأرض؛ الثاني، المؤسسات المالية المملوكة للدولة والمؤسسات الكبيرة والمؤسسات العامة؛ والثالث، أسواق القوى العاملة الحرة القائمة على الأسر والمؤسسات المجتمعية الصغيرة والمتوسطة؛ وختامًا الرابع، أسواق رأس المال السلعي الخالية من المنافسة. بدورها تنقسم الأعمدة الأربعة إلى قسمين، أحدهما عام والآخر خاص. إذ

يتكاتف كل من الجمهور والقطاع الخاص مع بعضهما البعض، ويشكلان اقتصاد السوق الاشتراكي الصيني.

إن النظام الاقتصادي الصيني فريد من نوعه. إذ يحل النظام الاقتصادي العام والخاص مشكلة افتقار الاقتصاد المخطط إلى الزخم، وافتقار اقتصاد السوق إلى السيطرة الكلية، وعدم تمتع اقتصاد الرفاهية بالكفاءة. إنه يحشد حماسة جميع العمالة الصناعية والتجارية، ويحفز التنافس بين المؤسسات ويؤدي إلى الإنتاج على نطاق واسع.

## نجاح وفشل النموذج الصيني يقع على عاتق الحزب الشيوعي الصيني

مايا: كيف يجري الربط بين الأنظمة الفرعية الثلاثة؟

بان وي: إن النموذج الصيني المنبثق عن تكامل الأنظمة الفرعية الثلاثة هو «نظام طائر الرخ». وهناك ثلاث وجهات نظر في هذا الشأن:

أولًا، العلاقة بين الأنظمة الفرعية الثلاثة هي أن المجتمع ينتج حكومة تركز على الناس، في حين تحمي هذه الحكومة المجتمع وتنتج الاقتصاد العام والخاص. يمكن فهم ذلك بسهولة في سياق أن الصين آخذة في الارتفاع، مثل طائر الرخ يطير، وذلك بفضل مزيج يكون فيه الوضع السياسي هو العقل، والوضع الاجتماعي هو الجسد، والوضع الاقتصادي هو الجناحان.

ثانيًا، كانت تكلفة نجاح النموذج الصيني مرتفعة، ولكنها أقل بكثير من تكلفة النموذج الأمريكي الأوروبي والسوفياتي. لم يتضمن أساس نجاح الصين الآليات العسكرية والسياسية والاقتصادية العدوانية، وإنشاء مستعمرات في جميع أنحاء العالم من خلال القوة العسكرية، والاضطهاد العرقي والإبادة الجماعية، أو حربين عالميتين ونزاعات إقليمية مستمرة.

ثالثًا، إن أضعف نقاط النموذج الصيني واضحة للغاية: إذ تظل سيادة القانون في الصين غير كاملة، والمجموعة الحاكمة تواجه خطر التدهور. تكمن أقوى وأضعف نقاط النظام السياسي الصيني في المجموعة الحاكمة. فإذا كان بإمكان الحزب الشيوعي الصيني أن يتبع بإخلاص حكم القانون

ويحد من الفساد، ويتجنب الوقوع في فخ الانتخابات على غرار تايوان، فإن النموذج الصيني يمكن أن يتحسن ويدوم.

مايا: هذا يعني أن الحزب الشيوعي الصيني نفسه هو الذي سيحدد ما إذا كان النموذج الصيني سينجح أم لا.

بان وي: إن الحزب الشيوعي الصيني مسؤول عن النظام والاضطرابات في الصين، فضلًا عن الرخاء والانحدار. يجري تحديد مدى نجاح أو فشل الحزب عن طريق قياس مدى تقدمه. قد يفشل الحزب الحاكم على ثلاثة أسس: أولًا، باستبدال فكرة التركيز على الناس بأيديولوجيا فاسدة وغير مسؤولة، واستبدال المصالح العامة بالمصالح خاصة؛ ثانيًا، استبدال الجدارة بالمحسوبية، وفشل تقسيم العمل من أجل الموازنة نتيجة للتنظيم الفوضوي والانضباط البطيء وأخذ الرشوة والفساد؛ ثالثًا، عزل الناس والخوف منهم، ورفض الرقابة والنقد العام، وكل ذلك يؤدي إلى مشكلة أن المنافسة بين المزايا السياسية والسياسات قد طغت عليها السلطات العليا وخداع الناس. سوف يتسبب ما ذكر أعلاه في أن تتحول المجموعة الحاكمة إلى مجموعة ضعيفة وغير عادلة تهتم بالمصالح الخاصة فقط، وستتراجع وتتشبث بالحياة عبر ما تبقى من «إنفاذ القانون» و«المساءلة»، مثل حكومة الكومينتانغ المنتهية ولايتها في عام 1949. عندما يتطور «إنفاذ القانون» إلى مقاومة عنيفة، وتتحول «المساءلة» إلى تنحٍّ، وتغيير الحكومة وتفكك الدولة، سيتبع ذلك معاناة في الحياة وكوارث اجتماعية.

مايا: لقد ذكرتَ أن العديد من المشكلات الحالية التي تواجه الصين ناتجة عن تأثيرات الأيديولوجيا الغربية ونظام خطابها، وتنبع من الانحراف عن النموذج الصيني. فما السبب في ذلك؟

بان وي: النموذج الصيني عبارة عن بلّورة تدمج بين تاريخ جمهورية الصين الشعبية واستمرار الحضارة الصينية التي تعلمت من الحضارات الأخرى على مدى عدة آلاف من السنين. يمكن أن تضمن خصوصية النموذج الصيني نجاح الصين، في حين سيؤدي التخلص منه إلى الفشل. إن الصين ملك لشعبها، ويجب أن يكون الأخير هو الأولوية الأولى للبلاد. وسواء كان ذلك في الوضع السياسي أو الوضع الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي، فقد ربط مبدأ التركيز على الناس المدون في كتاب التاريخ بين الماضي والحاضر. ويجب أن يكون تركيز البلاد والحكومة هو الشعب.

إن الاستنتاج الأساسي للنظريات الغربية هو أنه يجب على المجتمع الحديث أن يضم منظمات المجتمع المدني لموازنة ما يسمى بالدولة. عمومًا، تتكون المجتمعات الغربية من «مجموعات» متعددة العوامل تستند إلى التقسيم الطبقي الاجتماعي؛ مجموعات تتنافس وتصادر منصة «الدولة» لحماية مصالحها الخاصة. بمعنى آخر، تتطلب صراعات المصالح بين الفئات الاجتماعية الفصل بين الدولة والمجتمع وكذلك بين الضوابط والتوازنات.

إن المجتمع الصيني الذي يضم أسرًا فلاحية صغيرة مستقلة لا يحفز الطبقة أو مجموعات المصالح الاجتماعية، أو الإحساس بسياسة المجموعة. الآن، على الرغم من أن الصين تمتلك صناعة حديثة، وأقوى وأكبر قاعدة إنتاج، فإن الصناعة الحديثة في الصين لا تحفز مجموعات المصالح ذات النمط الغربي أو الإحساس الشعبي بسياسة المجموعة. ليس لسياسة المجموعة شرعية في العقلية الصينية، في حين أن وجود حكومة إنسانية وحيادية ونزيهة وفاضلة شرعي. لقد أيدنا الرأي القائل إن الغرب كان لديه فهم متقدم للمجتمع. الآن يجب أن نؤكد بثقة أن أفكارنا ونظامنا في ما يتعلق بالعلاقات بين الدولة والمجتمع، وبين الحكومة والناس ليست متخلفة مقارنة بأفكار الغرب. بخلاف ذلك، فإن المنافسة بين مجموعات المصالح وبين المجتمع والدولة ستجبر حكومتنا على التخلي عن مبدأ التركيز على الناس، وتجاهلهم ومن ثم الفشل. ونتيجة لذلك، ستصبح الصين مثل معظم البلدان غير المتقدمة التي يجري تقسيمها وتخضع لسيطرة الدول الرأسمالية الغربية. في المقابل، ستركز المثل العليا والأهداف المشتركة كامل قوة المسؤولين والجمهور لتعزيز التطور والتقدم السريع في الصين. نحن لسنا دولة نامية «عادية» أو دولة غربية، لأن لدينا أوضاعنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة التي تشكل النموذج الصيني.

## درس الاتحاد السوفياتي:
## الفشل الناجم عن الصراع الأيديولوجي

مايا: قد يتساءل البعض عن كيفية شرح الأمور إذا كانت الصين ستفشل أو تنهار في غضون 20 عامًا كما يتكهن البعض، بالنظر إلى أن إنجازات بكين يجب أن تعزى إلى النموذج الصيني.

بان وي: إن أي نموذج يواجه خطر الفشل. ولكن كيف يحدث الفشل؟ صادف عام 2011 الذكرى السنوية العشرين لانهيار الاتحاد السوفياتي، وقد كتبت مقالًا بعنوان «في ذكرى مرور 20 عامًا على انهيار الاتحاد السوفياتي». لقد مرت عشرون عامًا وما زالت روسيا تعاني وتبحث عن الحلول. اليوم فقط، استعادت ناتجها المحلي الإجمالي إلى مستوى عام 1989.

مايا: إذن، من وجهة نظرك، من أين أتى فشل الاتحاد السوفياتي، وما هو الدرس الأكثر فائدة الذي يمكن أن تستخلصه الصين من هذا الفشل؟

بان وي: أعتقد أن الاتحاد السوفياتي لم يفشل في القوة العسكرية أو العلوم أو الاقتصاد، ولكن في الصراع الأيديولوجي. أدى ظهور الأسلحة النووية إلى حقبة جديدة وقيد المغامرة العسكرية. فأصبح الصراع الأيديولوجي بين القوى الكبرى مؤسّسيًا. إن استخدام الأيديولوجيا لإجبار المعارضين على «الانتحار» هو الأسلوب المفضل من قبل القوى الكبرى كوسيلة فعالة لممارسة المنافسة. لقد فشل الاتحاد السوفياتي لأن الغرب قهر أولًا مفكريه ثم قادته، مما أدى إلى الانهيار الأيديولوجي والاستسلام. ونتيجة لذلك، سقطت الأمة بأكملها في فوضى وفشل. إن الصراع الأيديولوجي ليس أقل من حرب رموز، بحيث تُستخدم فيها المفاهيم المجردة كأسلحة. فلماذا سميت أيضًا بالحرب؟ لما كان بمقدور الاقتصاد الافتراضي التغلب على الاقتصاد الحقيقي، يمكن للسياسات الافتراضية أن تطيح بسياسات الكيان. في الصراع الأيديولوجي، تمثل الرموز البنادق والمدافع والقوة والثروة. وفي عصر المعلومات، لا يوجد بلد آمن، حيث يمكن أن تنتشر الرموز في أي مكان عبر وسائل الإعلام والإنترنت. لذلك، يعد الاستعداد للأسوأ في أوقات السلامة ضروري لجميع البلدان للبقاء على قيد الحياة في عالم معولم. إن تحرير العقل ورفع مستوى المفاهيم الرمزية مهمان للأمن القومي. ويمكن أن يؤدي الفشل في ذلك إلى تدمير أي بلد سريعًا، حتى لو كانت قوة عظمى مثل الاتحاد السوفياتي.

وعلى نفس المنوال، إذا تعطلت الصين وفشل النموذج الصيني في المستقبل، فإن السبب الأرجح هو فشل الصراع الأيديولوجي، الذي يبدأ بالحرمان من الحق في الخطاب السياسي. سيجري إقناع الصين بالتخلي عن طريقها الخاص في التنمية وإنشاء مجموعات المصالح الخاصة التي تشارك في لعبة خاسرة. ونتيجة لذلك، ستخضع الحكومة لنفوذ مجموعات المصالح القوية، وستتجاهل المبادئ التي تركز على الناس ورفاهية الجمهور العام. لقد أنشئ بالفعل نظام الخطاب

هذا، مع اندماج الفصل بين الدولة والمجتمع، والديمقراطية والديكتاتورية، واقتصاد السوق والاقتصاد المخطط له، في نظام الأيديولوجيا والخطاب الخاص بنا. في واقع الأمر، إن أكبر مفارقة للإصلاح والانفتاح هي أنه كلما حققنا نجاحًا ماديًا، صارت أصوات المثقفين والسياسيين أعلى في معارضة نظامنا السياسي.

مايا: إن هؤلاء الناس يغضون الطرف عن إنجازات الصين وينتقدون مشكلاتها بكل الوسائل. يعتقد الكثير من المفكرين والصحفيين المزعومين الذين يعارضون حكم الحزب الشيوعي الصيني والنظام السياسي الحالي أن كل شيء فعله الحزب خاطئ لأنه لا يتوافق مع «القيم العالمية». هذه ليست مجرد مسألة سذاجة.

بان وي: في ظل النظام الحالي للحزب والحكومة، حققت الصين نجاحًا معترفًا به عالميًا. ومع ذلك، فنحن نعاني من النقد من الغرب ومن بعض المثقفين المحليين الذين اعتنقوا «الحرية والديمقراطية» الغربية. ومن السذاجة الاعتقاد بأن الصين لن تعاني على نحو خطير بعد تعرضها «للاتهام». فنظرًا للشك الذاتي في شرعية النظام السياسي في الصين، تحول ما يسمى «الإصلاح السياسي» إلى برنامج رسمي. لقد أصبحت فكرة أن «الإصلاح السياسي يتأخر عن الإصلاح الاقتصادي» محل إجماع في الأوساط الأكاديمية في الصين وجزءًا من الخطاب الرسمي. تغلغل هاجس «القيم العالمية» الغربية – خاصة مع النظام الانتخابي – في هيئات صنع القرار في الصين، حيث بدأ يشكل تهديدًا للتوقعات المستقبلية لنظام الحزب والحكومة في الصين. ومن وجهة نظر العديد من النخب المثقفة البارزة، يختلف الإصلاح كثيرًا عن إدخال تحسينات على النظام الإداري، ويجب أن يحول «الديكتاتورية» إلى «ديمقراطية» ويفكك «المدينة المحرمة» لبناء «بيت أبيض». لا يوجد سوى بيت أبيض واحد في العالم. والنسخة الصينية ستكون مزيفة. لن يكون البيت الأبيض المزيف رمزًا للحرية، بل علامة على العبودية للأصل.

نظرًا لعدم وجود نظام سياسي مثالي في العالم، فإن النظام السياسي الحالي في الصين معيب. ولكن هل يوجد في النظام السياسي الصيني عيوب أكثر من غيره؟ ولماذا يرفض البعض الاعتراف بالتقدم الهائل الذي حققته الصين على مدار 60 عامًا في ظل هذا النظام السياسي؟ كيف استطاعت الولايات المتحدة أن تبني النجاح الذي تتمتع به اليوم دون اللجوء إلى الحرب والاحتلال؟

وهل صحيح أن «بناء منزل أبيض» يمكن أن يساعد الصين في اللحاق بالولايات المتحدة؟ أليس هذا هو الخيال الذي تبناه ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين قبل حوالي 20 عامًا؟

انتهى عهد الاتحاد السوفياتي بينما تمضي عجلة التاريخ. إن مستقبل التاريخ مفتوح لجميع «الأنماط». ولم يتوقف سعي البشرية نحو المعرفة مع البيان الشيوعي في عام 1848، ولن يقتصر على نظامي القرن العشرين. هناك العديد من النماذج حول العالم وستقوم الحضارات بترقية نفسها باستمرار من خلال التفاعل. إن من المستحيل تلخيص الحضارة السياسية الصينية القديمة والمعقدة والفريدة من نوعها بسمتين هما الديمقراطية والديكتاتورية.

مايا: كيف ترى عيوب وثغرات النظام السياسي الحالي في الصين؟

بان وي: جميع الأنظمة السياسية الحالية معيبة، والأفكار النظرية حول النظم السياسية تختلف دائما عن النظم السياسية في العالم الحقيقي ولا تحل محلها قط. إضافة إلى ذلك، يبدو أن أي نظام سياسي غير فعال بالنسبة للصين حيث ينقسم سكانها بالتساوي في المناطق الحضرية والريفية وتوجد فجوات تنموية هائلة في مناطق مختلفة. عندما يكون الناس مرضى يحتاجون إلى الدواء. على نفس المنوال، يحتاج النظام المعيب إلى التحسين. ومع ذلك، فإن تناول الدواء لا يعني تناول السم والانتحار. بسبب الصراع الأيديولوجي الخالي من الأسلحة، والأوهام التي تبناها ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين والمثقفون الساذجون وقيادتهم، انهار الاتحاد السوفياتي من قِبَل خصومه. لم تفهم النخبة السياسية والفكرية في الاتحاد السوفياتي أن بلادها لا يمكن أن تتحول إلى ولايات متحدة أخرى. إن تفكيك الكرملين شيء، في حين أن بناء البيت الأبيض شيء آخر. إن الطريقة التي يكسب بها السوفيات رزقهم ليست هي الطريقة التي يعمل بها الأمريكيون.

منذ الثمانينيات، نمت شعبية الظلامية في جميع أنحاء العالم وسادت في الصين. وفقًا للنظرية الشعبية، سادت الديكتاتورية لأكثر من ألفي عام في الصين من أول إمبراطور من أسرة تشين (221–206 قبل الميلاد) إلى العصر الحديث، وكانت «الديكتاتورية المركزية» التي كانت تسيطر على الصين على مدار الستين عامًا الماضية هي الأسوأ. ومما يدعو للسخرية أن العديد من العلماء والسياسيين الصينيين قد تبنوا هذا «الوصف» كقاعدة لهم. أصبحت فكرة الافتقار إلى الشرعية في النظام السياسي في الصين هي التيار الرئيسي، وأصبح «الإصلاح السياسي الأساسي» بمثابة الدواء الشافي لجميع المشكلات. وبصرف النظر عن الإنجازات الهائلة التي تحققت في التقدم المادي الذي

أحرزناه، صُنف النموذج الصيني على أنه «يفتقر إلى الشرعية» إذا ما قورن بـ «القيم العالمية». إذا سمح لهذا النوع من التصنيفات السياسية بالانتشار بين المثقفين الصينيين واخترق هيكل صنع القرار في الصين، فسوف يصل إلى هدفه ويؤدي إلى «انتحار» الصين.

مايا: وهكذا، فإن النجاح أو الفشل في التنافس على النظام والأيديولوجيا سيكونان حاسمين لمستقبل الصين.

بان وي: في عصر الأسلحة النووية، وبدون الثقة والشجاعة للانخراط في منافسة أيديولوجية، لا يوجد مستقبل ولا احتمال للبقاء. تشكل مهمتان رئيسيتان المنافسة الأيديولوجية: أولًا، نحتاج إلى تفكيك ما يسمى «القيم العالمية» وكشف الكذبة القائلة إن علاجًا واحدًا يمكن أن يكون فعالًا لمئات الأمراض؛ ثانيًا، علينا أن نكمل بأمانة الطريقة الصينية للبقاء، ونقدم شرحًا مقنعًا ونظريًا للنموذج الصيني للمجتمع الفكري. فمن ناحية، نحن بحاجة إلى كسر نظام خطاب الهيمنة الدولية؛ ومن ناحية أخرى، يجب أن نؤسس وعيًا ذاتيًا لطريقتنا في البقاء في المجتمع الفكري في الصين، أي وعيًا ذاتيًا لطريقة التنمية الصينية.

## آفاق مستقبل الصين وتحدياتها في الأعوام الثلاثين المقبلة

مايا: لقد ذكرت أن أي وضع قد يفشل وأن النموذج الصيني ليس استثناءً. ما هي التحديات التي تواجهها الصين الآن برأيك؟

بان وي: تواجه الصين أربعة تحديات كبيرة.

أولًا، علينا أن نكسب معركة الاقتصاد. إن ما يسمى تحول التركيز الحضاري نحو الشرق يعني بشكل أساسي نقل التقدم المادي، وتحديدًا نقل الاقتصاد. لا يشمل الاقتصاد الحديث أكثر من ثلاثة عناصر: التصنيع والتمويل والتكنولوجيا. هذا يعني أن لدينا ثلاث معارك اقتصادية علينا أن نخوضها. من المحتمل أن تكون الصين قد ربحت بالفعل المعركة الأولى وأنجزت عملية النقل التصنيع شرقًا. أما بالنسبة للمعركة الثانية لنقل التمويل شرقًا، فنحن الآن في مرحلة حرجة. الصين ليست قوية في المعركة المالية وعليها تدويل اليوان. إذا خسرنا هذه المعركة، فإن صناعة الصين

ستظل راكدة وقد تنهار. أما إذا انتصرنا، سنمضي بثقة في تحويل التركيز على التكنولوجيا شرقًا. فهل سنربح الصين المعركة المالية؟ حتى الآن، لا تبدو احتمالات الخسارة منخفضة.

ثانيًا، الشرط الأساسي للفوز في معركة الاقتصاد هو النصر في الحرب المؤسسية. تنقسم الحضارة إلى ثلاث فئات: المواد، الثقافة والأيديولوجيا، والمؤسسية. تتسم الصين بالضعف في التقدم الثقافي والأيديولوجي (السعي نحو مستقبل أفضل على حساب التمتع المادي الحالي) والقوة في التقدم المؤسسي الذي يحافظ على تقدم الحضارة المادية ويتجنب الإفراط في الرغبات المادية والخداع والاحتيال والاضطراب الاجتماعي. على مدار ألفي عام، اتبعت الصين نظامًا سياسيًا محوره الشعب يتخطى صعود وسقوط الإمبراطوريات والدول، وأصبح أقدم نظام سياسي على مستوى العالم. بدون حضارة النظام السياسي الصيني، أخشى أننا سنخسر معركة الاقتصاد.

لذلك، فإن ساحة المعركة الرئيسية للحضارات الصينية والغربية تكمن في النظام السياسي. وعلى الرغم من أن الصين آخذة في الصعود وأصبحت محرك الاقتصاد العالمي، إلا أن الدعوات إلى «الإصلاح السياسي» تصدح بصوت عالٍ، ويجري التلاعب بالخداع كإرشادات مفيدة. إن جميع الآثار السلبية للمجتمع المتخلف وجميع المشكلات المرتبطة بالتقدم السريع تُعزى إلى مشكلات مؤسسية. أدعي كذبًا بأن جميع المشكلات ستُحل بتفكيك «المدينة المحرمة» وبناء «بيت أبيض». بمعنى آخر، فإن الصين اليوم بلد مستقل وقادر على توفير الغذاء الكافي لشعبه، لكننا ما زلنا نتعرض للنقد ويجري إغواؤنا «للانتحار» كما فعل الاتحاد السوفياتي. بمجرد استعمار الصين مؤسّسيًا، سوف نتحول إلى دولة عادية غير متطورة.

وهكذا، يكمن التحدي الثالث في كسب المعركة الأيديولوجية قبل الدفاع عن النظام السياسي. أما التحدي الرابع فهو أن أفكارنا في العالم الافتراضي يجب أن تسود إذا أردنا كسب المعركة الأيديولوجية. يشمل جوهر هذين التحديين المشكلات التي أدت إلى فشل الاتحاد السوفياتي.

ببساطة، الأيديولوجيا هي ساحة المعركة التي تتنافس عليها القوى الكبرى اليوم. إذا فشلت الصين، فإن السبب المحتمل هو أننا نخسر المعركة الأيديولوجية نتيجة للخسارة في الخطاب السياسي. وهذا وارد. إنها ليست مهمة سهلة على الإطلاق بالنسبة للحزب والمسؤولين الحكوميين التمسك بمبدأ التركيز على الناس، وتجنب الإذعان لجماعات المصالح، أو تعرضهم للتضليل من قبل «دعاة القيم العالمية»، والحفاظ على الثقة في مسار التنمية الحالي للصين، ونظرية النظام السياسي.

مايا: كيف تقترح مواجهة التحديات الرئيسية الأربعة؟

بان وي: من أجل مواجهة التحديات الأربعة، ينبغي أن نعتمد بشكل شخصي على «اللاءات الثلاث» – أي لا للتذبذب في التنمية الاقتصادية، ولا لعدم الثقة في نظامنا السياسي، ولا للانحياز للجنوب والشمال في الشؤون الدولية. لتحقيق «اللاءات الثلاث»، نحتاج إلى إدراك الاتجاه العام للتنمية في الصين.

منذ العصر الحديث، تعرض منطق التنمية المحلية في الصين للهجوم من قبل منطق الغرب، مما شجع عدم المساواة الشديدة في مجتمع الصين المعتدل في المساواة. لذلك، كنا بحاجة إلى الثورة التي عاقبت الطغاة المحليين ووزعت الأراضي الزراعية على الفلاحين. بعد إنشاء جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، استغرق الحزب الشيوعي الصيني 30 عامًا لبناء نظام المساواة الاجتماعية الذي وفر لشعب الصين احتياجاته المادية الأساسية. ومع ذلك، جاء هذا النظام بتكلفة باهظة ووجد نفسه في صراع مع الكفاءة والوفرة. كما استغرق الحزب الشيوعي الصيني 30 عامًا أخرى لتفكيك نظام المساواة الاجتماعية هذا وإنشاء نظام كفاءة يركز على المنافسة في السوق، وتحويل الصين من بلد معدم إلى قاعدة تصنيع على مستوى عالمي. وقد تعارض نظام الكفاءة هذا مع المساواة، فضلًا عن أنه جاء بتكلفة باهظة. وظهر عدم المساواة الشديد والفساد والتلوث البيئي، وأصبح عدم المساواة في الحصول على السكن والرعاية الطبية والتعليم والدخل ورعاية كبار السن أكثر خطورة.

سنرحب بـ «حقبة ما بعد الإصلاح» في الثلاثين عامًا القادمة بمهمة أساسية هي إعادة بناء نظام المساواة الاجتماعية في مجتمع جديد وأكثر ثراءً. هل سيتم الانتهاء من هذه المهمة؟ إذا نظرنا إلى الوراء على فترتي الثلاثين سنة السابقة، لوجدنا أنه قد برزت مشكلة خطيرة في السنة العاشرة لبناء نظام المساواة الاجتماعية الأولي؛ أزمة الجوع الكبرى التي امتدت من 1959 إلى 1961. كما حدثت مشكلة كبيرة في السنة العاشرة لبناء نظام السوق؛ حادثة ميدان تيانامان عام 1989. هل سيكون هناك إحباط كبير في غضون 10 سنوات من الآن ونحن نعيد بناء نظام المساواة الاجتماعية؟ يجب ألّا ننسى أبدًا الدروس التاريخية.

مايا: في رأيك، ما هو المفتاح لتجنب الأخطاء وضمان تحول ثابت في السنوات العشر القادمة؟

بان وي: أعتقد أن هناك ثلاث مشكلات رئيسية:

أولًا، يجب أن نحافظ على تطورنا السريع وأن نستمر في مضاعفة حجم اقتصادنا كل عشر سنوات. تلعب السياسة حاليًّا دورًا مهمًّا في تباطؤ التنمية الاقتصادية في الصين. وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية المدفوعة باستثمارات الدولة تواجه انتقادات شديدة من الولايات المتحدة، فإن أي ممارسات تستقطب انتقادات مكثفة من الولايات المتحدة عادة ما تكون مفيدة ويجب الحفاظ عليها. لقد عززت كل من اليابان وكوريا الجنوبية اقتصاداتها من خلال استثمارات الدولة في هذه المرحلة. فالدولة التي تمتلك بنية تحتية متطورة سوف تهيمن على المستقبل. في أمريكا اللاتينية، ينتج ما يسمى بـ «فخ الدخل المتوسط» عن عدم كفاية البنية التحتية والصراع السياسي الداخلي المحتدم. لا يزال معيار البنية التحتية في الصين متخلفًا عن معايير البلدان المتقدمة. لذلك، ينبغي أن تركز الصين على البناء، وخاصة بناء البنية التحتية.

ثانيًا، يجب علينا كبح جماح الفساد. إن الافتقار إلى الثقة في النظام السياسي هو أحد مصادر الفساد الرئيسية. في ظل النظام السياسي نفسه، كانت الصين واحدًا من أكثر البلدان غير القابلة للفساد في العالم. لذلك، يمثل الفساد مشكلة متعلقة بالأشخاص ويجب أن نلجأ إلى تعزيز نظام الحزب، وتحسين المؤسسات التنظيمية وشؤون الموظفين، وتسهيل الإشراف من قبل الرأي العام.

ثالثًا، يجب علينا حل أزمة الرأي في القيم والأيديولوجيا. وعلى الرغم من أن المجتمع التعددي ليس مشكلة، إلا أن هناك قيمًا وأيديولوجيا مهيمنة في جميع البلدان المتقدمة. فالبلدان المتقدمة هي مجتمعات تعددية ومتكاملة، في حين أن الصين تعددية فقط دون تكامل.

ما هي القيم الأساسية للصين؟ كان التعريف الرسمي السابق معقدًا جدًا وغير واضح بما فيه الكفاية. في رأيي، فإن «الأسرة الكبيرة» أو «الأسرة الصينية» هو التعريف الأكثر إيجازًا، وكذلك الرأي الرئيسي الذي ظل دون تغيير على مدى آلاف السنين، وكان أساس حكم الأمة الصينية. بصفتها «عائلة كبيرة»، لا ينبغي فصل الدولة عن العائلات الفردية. إذا فشل مسؤولو الحزب الحاكم في تحمل مسؤولية «العائلة الكبيرة»، فسيفقد الجمهور الثقة وسيخسر الناس فكرة المصالح المشتركة.

مايا: بصفة عامة، هل أنت متفائل من احتمال أن تتغلب الصين على كل التحديات التي تواجهها وتنجح في تجديد الأمة الصينية؟

بان وي: على مدار 60 عامًا من الجهود المضنية، حققت الصين تقدمًا هائلًا في تقوية الأمة. وبفضل هذا الإنجاز، لدينا الوسائل اللازمة لمواجهة التحديات الأجنبية بكل سهولة. إن الاتجاه نحو حل قضية مضيق تايوان هو في صالحنا. وبالنسبة لعودة الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فلن يكون هناك أي تهديد كبير لتقدمنا أو سلامتنا من زيارات بعض شركات الطيران. من الصعب تخيل أي صراع كبير لأن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وأوروبا وروسيا مستقرة. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن لأحد جر الصين إلى حرب ما لم نكن مستعدين لها. لذلك، طالما أن الصين تحافظ على الاستقرار الداخلي، فلن تستطيع أي دولة تعطيل تقدمنا. إن المشكلات الداخلية هي التحديات الأساسية للصين. وطالما أن الحزب الشيوعي الصيني قادر على الالتزام بالمبدأ الذي يركز على الناس، فلا ينأى أبدًا عن الشعب الصيني، ويحمي المصالح الأساسية للشعب الصيني، ويوحد الأيديولوجيا، ويحد من الفساد ويضمن التنمية الاقتصادية السريعة، فإن الصين ستصبح أمة لا تُقهر وسيستمر الحلم الصيني لأكثر من قرن.

**كُتب في بكين في يونيو 2013**
**وروجع في بكين في مارس 2014**

**من المنظور التاريخي الكلي، يعد صعود البر الرئيسي للصين وظهور نموذج التنمية الصيني تغيرًا تاريخيًا ملحوظًا له تأثير عالمي. لقد لعب هذا الصعود دورًا رائدًا في تطوير تاريخ البشرية. في القرون الثلاثة الماضية، كانت هناك ثلاثة أحداث تاريخية مماثلة - الثورة الفرنسية في عام 1789، وثورة أكتوبر عام 1917 في روسيا، وصعود الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويمكننا القول إن التغيير الكبير للنظام العالمي في العقود القليلة الماضية قد أثر في تطور نموذج التنمية الصيني. ومع ذلك، في المستقبل سوف يؤدي صعود البر الرئيسي للصين إلى إعادة بناء النظام العالمي.**

# صعود البر الرئيسي للصين
# ومزايا النظام الصيني

**تشو يونهان**

تشو يونهان أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة تايوان الوطنية وباحث متخصص في معهد العلوم السياسية في أكاديميا سينيكا. تشمل أعماله الرئيسية التحول الديمقراطي في تايوان: التجربة والإلهام، كيف ينظر الآسيويون الشرقيون إلى الديمقراطية، والديمقراطية في شرق آسيا: قرن جديد.

**الوقت: فبراير 2013**

**المكان: بكين**

## المسارات السياسية المتباينة
## بين البر الرئيسي للصين وتايوان

مايا: منذ أن أسس الحزب الشيوعي الصيني الحكومة الصينية في عام 1949، استمر الحكم المنفصل بين البر الرئيسي وتايوان لأكثر من 60 عامًا. خلال هذه العقود، سلكت المنطقتان مسارات تنمية مختلفة. في مجال السياسة، كان كل من حزب الكومينتانغ والحزب الشيوعي الصيني تحت تأثير الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، فقد اختارت تايوان المسار الديمقراطي الغربي تحت تأثير الولايات المتحدة، في حين أنشأ البر الرئيسي نظام صنع قرار يخضع للقيادة الجماعية من خلال الإصلاح السياسي. فهل بإمكانك أن تقارن وتحلل عملية التطور في كل من تايوان والبر الرئيسي؟

تشو يونهان: ما هو الفرق الأكبر بين تايوان والبر الرئيسي؟ بادئ ذي بدء، لم يغير حزب الكومينتانغ المجتمع التايواني تمامًا كما فعل الحزب الشيوعي الصيني في البر الرئيسي. في بعض النواحي، يرتبط حزب الكومينتانغ بتربة المجتمع التايواني. لقد غيرت عملية الإصلاح الزراعي التي أطلقها، إلى حد كبير، هيكل مجتمع تايوان. ومع ذلك، فإن القوى الاجتماعية التقليدية – التحالفات العائلية والنخب الحضرية التي تملك الأرض، والمهنيين والمحامين والأطباء، الذين تلقوا تعليمًا جيدًا خلال الفترة التي كانت فيها تايوان تحت الحكم الياباني – تبنت جميعها درجة معينة من المقاومة تجاه حكم حزب الكومينتانغ. تنطوي هذه المقاومة على مشكلة الإحساس بالموافقة وتوزيع المصالح السياسية. وبشكل أساسي، لم يكن حزب الكومينتانغ قادرًا على ممارسة السيطرة الكاملة على المجتمع عندما جعل نفسه السلطة السياسية في تايوان أول مرة. بحلول سبعينيات القرن العشرين، شكلت مجموعات النخبة الاجتماعية المختلفة قوة وسط التطور الاقتصادي السريع. بعد ذلك ازدادت القوة الاجتماعية المحلية لتايوان. في ذلك الوقت، كان حزب الكومينتانغ يتعرض

لضغط شديد، مما تطلب توسيع المشاركة السياسية وتقاسم السلطة. طالب التايوانيون المحليون بالسماح لهم بالمشاركة في السياسة ولم يسمحوا للمجموعات السياسية من خارج تايوان باحتكار الموارد السياسية. وقد توافقت مطالبهم مع قيم الديمقراطية والتعددية السياسية التي دعت إليها الولايات المتحدة. إن القوى المحلية التي طالبت بالانفتاح في السياسة لم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه الأيديولوجيا فحسب، بل اعتمدت أيضًا على نفوذها لتشكل تحديًا لقانونية حزب الكومينتانغ.

الفارق الآخر بين حزب الكومينتانغ والحزب الشيوعي الصيني هو أنه في عامي 1947 و1948 عندما عمل حزب الكومينتانغ مع الأحزاب الديمقراطية لإنتاج دستور جمهورية الصين، تبنى مفهومًا سياسيًّا أقر بأن الديمقراطية متعددة الأحزاب التي تنطوي على المنافسة والانتخابات يجب أن تشكل أساس شرعية حكم حزب الكومينتانغ. جُمد الدستور بعد انسحاب حزب الكومينتانغ إلى تايوان، ولكن على المستوى النظري، تمسك حزب الكومينتانغ بوعده بأنه سيستأنف وضع التصميم السياسي الأصلي والنظام بعد انتهاء الحرب الأهلية، وتقلص التهديد الذي تتعرض له تايوان من البر الرئيسي. لذلك، منذ نهاية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، أبدى حزب الكومينتانغ هذا الالتزام السياسي، وفي الوقت نفسه واجه ضغوطًا كبيرة ومتنامية لم يستطع السيطرة عليها تمامًا. كانت مطالب السكان المحليين متوافقة مع الثقافة والقيم الغربية التي تروج لها أمريكا، التي اعتمدت عليها تايوان. وتحت تأثير هذا النفوذ، أُجبر حزب الكومينتانغ على إجراء تعديلات على سياسات الانفتاح. وبالإضافة إلى ذلك، لم تدرك دكتاتورية تشيانغ كاي – شيك وابنه تشيانغ تشينغ – كو بشكل كامل حتمية تداول السلطة السياسية. ولطالما عانت الدكتاتوريات في إدراك هذه الحتمية. على سبيل المثال، لا تمتلك كل من إندونيسيا ومصر آليات للتعامل مع الأزمة الناجمة عن تداول السلطة. إن العوامل المذكورة أعلاه، وهي الوعد التاريخي لحزب الكومينتانغ والضغط الداخلي من المجتمع التايواني والتأثير الدولي من الحلفاء الذين اعتمدت عليهم تايوان، جعلت حزب الكومينتانغ يسلك طريقًا مختلفًا تمامًا عن البر الرئيسي في ما يتعلق بتطور النظام السياسي. وقد تبين في النهاية أن هذا المسار كان سلسًا نسبيًّا.

مايا: في سياق الإصلاح والانفتاح في البر الرئيسي وتحوله نحو اقتصاد السوق، واجه نموذج التنمية التقليدي الذي أنشأه الحزب الشيوعي الصيني تحديات، ويتعين عليه تجديد نفسه للحفاظ على وضعه السياسي.

تشو يونهان: إذا قارنا الوضع في تايوان مع الوضع في البر الرئيسي اليوم، يمكننا أن نرى أنهما مختلفان تمامًا. بادئ ذي بدء، في عام 1949 عندما اختار الحزب الشيوعي الصيني قيادته السياسية، قرر أن يقود الأمة الصينية نحو تحقيق الاستقلال السياسي والوحدة، والتخلص من غزو وقمع القوى الإمبريالية الغربية. ومع تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ادّعى الحزب الشيوعي الصيني أنه حقق ما لم ينجزه حزب الكومينتانغ. بيد أن الحزب الشيوعي الصيني، باعتباره الحزب الحاكم، قال إنه لم يحقق بعد تجديد شباب الوطن، لذا تعهد بمواصلة قيادة البلاد لاستعادة كرامتها ومكانتها في الساحة العالمية التي كانت تتمتع بها من قبل. ووصف الحزب الشيوعي الصيني هذه بأنها «مهمة تاريخية»، وما زال هذا الشعار قائمًا حتى اليوم. إن الحلم الصيني بتجديد الأمة الصينية الذي اقترحه الرئيس شي جين بينغ هو تمثيل حديث لهذا الشعار. وقد خضع الشعار لتفسيرات مختلفة في مراحل مختلفة، لكن معناه الأساسي هو أن الحزب الشيوعي الصيني لم يكمل المهمة التاريخية التي تعكس الطموح المشترك لغالبية الشعب الصيني. يرى الحزب أنه يتعين عليه الحفاظ على قيادته حتى ينجز مهمته. وهذا الالتزام من جانب الحزب لا يزال قائمًا حتى اليوم.

ثانيًا، يختلف الوضع الدولي الذي تواجهه الصين اليوم تمامًا عما واجهته تايوان في ذلك الوقت. في النظام الدولي، تمارس الولايات المتحدة تأثيرات مختلفة على العالم من حيث الاقتصاد والقوات العسكرية والثقافة، لكن الصين تتقدم بسرعة كبيرة. وهي تفتخر بأساس ثقافي عميق، كما أنها كيان سياسي واقتصادي واجتماعي ضخم في النظام الدولي. ليس من السهل على أي دولة أخرى أن توجه أو تتدخل أو تفرض قيودًا على مثل هذا الكيان الكبير. تتمتع الصين بمساحة واسعة نسبية تجعلها قادرة على اتخاذ القرارات باستقلالية. يمكن للبلد أولًا تشكيل إجماع داخلي، واختيار أهداف التنمية الاجتماعية الخاصة به. وقد تحتاج إلى الاعتماد على مختلف الموارد التي يوفرها العالم الخارجي، ولكن لا يمكن أن تملي عليها البيئة الخارجية أو النظام الدولي ما يجب أن تفعله. وهذا فرق كبير بين البر الرئيسي وتايوان. وفي نهاية المطاف، من السهل جدًا على الولايات المتحدة فرض نفسها على مجتمع صغير مثل تايوان. إن لدى الولايات المتحدة في تعاملها مع تايوان العديد من الأدوات والآليات التي تكون مباشرة وفعالة للغاية. وبهذا المعنى، فإن البر الرئيسي يختلف بالفعل عن تايوان.

بالإضافة إلى ذلك، في العقود الثلاثة السابقة للإصلاح والانفتاح، بنى البر الرئيسي نظامًا سياسيًا يتمتع بقدرة قوية على تغلغل المجتمع وإدارته وتعبئته، وهو نظام لم يسبق له مثيل في

التاريخ الصيني. في هذه العملية، من أجل مصلحة البلاد أو لبناء نظامها الاجتماعي، تمكنت الحكومة من استخدام فائض موارد المزارعين للدفاع والتحديث، ولإضفاء الطابع الاجتماعي على جميع رؤوس الأموال في الوحدات الاجتماعية الحديثة، خاصة في المدن والقطاعات الصناعية، وجعلها الأصول الهامة لتسريع عملية التصنيع. وعلى الرغم من أن قدرة الحزب الشيوعي الصيني على الإدارة والاندماج الاجتماعي قد تقلصت تدريجيًّا عن طريق إصلاح نظام السوق الاقتصادي، إلا أنها كانت لا تزال أكبر من قدرة حزب الكومينتانغ في تايوان خلال الستينيات والسبعينيات.

علاوة على ذلك، امتلك الحزب الشيوعي الصيني إرادة سياسية قوية واحتفظ بمعظم العناصر الأساسية للنظام الاشتراكي. على سبيل المثال، أصرّ الحزب على وضع بعض الخطوط الحمراء في إصلاح نظام الأراضي الزراعية ولم ينسحب منها قط. كما أصر على أن تظل الصناعات الاستراتيجية والأساسية مملوكة للدولة على المدى الطويل. وقد اعتمد النظام الاقتصادي للسوق، لكنه لم يتبع طريق الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية من حيث الملكية. إن الحزب الشيوعي الصيني، بقدراته القيادية في الاقتصاد، بالإضافة إلى القدرة على تعبئة مصادر التمويل وتحويل المدفوعات، قد مكّن نظامه الوطني ونظامه السياسي بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي. وفي عملية تراكم رأس المال الخاص، لم تفقد الحكومة مكانتها المهيمنة وحافظت عليها عند مستوى عالٍ معين. كان تأثير النظام الدولي على الصين محدودًا، وظل كذلك حتى بعد حل الاتحاد السوفياتي وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة. لذلك، وفي ما يتعلق بالتحليل السياسي، يمكن للحزب الشيوعي الصيني أن يقدم وصفًا مناسبًا لمهامه التاريخية خلال فترات مختلفة، وما تزال مثل هذه الأوصاف مقنعة حتى اليوم.

## البر الرئيسي للصين لن يتبع أبدًا طريق التحول السياسي في تايوان

مايا: بعد التحول السياسي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، اعتقد كثير من الغربيين أن البلد التالي الذي سيتبنى التغيير سيكون الصين. في ذلك الوقت، كان البر الرئيسي تحت ضغط شديد من الاتجاه الأيديولوجي الغربي.

تشو يونهان: منذ نهاية الثمانينيات إلى بداية التسعينيات، بسبب انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، تمتعت الولايات المتحدة بوضع لم يسبق له مثيل في النظام الدولي الجديد. ومع ذلك، ما حدث تاليًا خالف التوقعات. مقارنة بالاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية، تبنى البر الرئيسي للصين نظامًا ثنائي المسار وعملية إصلاح تدريجية تمكنت من حل مشكلة التوازن في عملية التحول على نحو أفضل، وكان لها تأثير سلبي أقل على المجموعات المحرومة، وقدمت حافزًا للحفاظ على النمو الاقتصادي السريع. على النقيض من ذلك، في الثمانينيات والتسعينيات، شهدت معظم البلدان والمناطق التي تحولت ديمقراطيًّا تقدمًا سلسًا وإيجابيًّا ضعيفًا. قبل ذلك، كان الفصل بين السلطات في الولايات المتحدة، وقيمها المتمثلة في الحرية الاقتصادية العالية وحماية الحقوق الفردية، إلى جانب أنظمة الرفاه في دول أوروبا الغربية، تُعتبر منذ مدة طويلة المثل العليا للحضارة السياسية الإنسانية. ومن هنا، قدم لنا فرانسيس فوكوياما نظرية «نهاية التاريخ». ومع ذلك، على مدى السنوات العشر الماضية، انقلبت أيديولوجيا العالم على أعقابها، مما يدل على أن النظام الغربي لا يمكن أن يتحمل تمامًا اختبار الزمن، وما يزال يحتفظ بالعديد من أوجه القصور. يمكن الحفاظ على نظام الرعاية الاجتماعية في البلدان الأوروبية فقط عندما تحتل تلك البلدان أعلى نقطة في التقسيم الدولي للعمل والتبادل، مما يسمح لتلك البلدان بالحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للغاية لصناعاتها وتقنياتها المتقدمة. ومع ذلك، عندما تتناقص قدرتها التنافسية، تبدأ صراعاتها الداخلية في الظهور ويصبح النظام غير مستدام. هذه هي المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة بالضبط.

إن النخب الاجتماعية والسياسية في البر الرئيسي الصيني اليوم تملك إطارًا مرجعيًّا مختلفًا مقارنة بنظيره في تايوان في الثمانينيات، عند تلخيص التجربة التاريخية والتفكير في التحول السياسي. في ذلك الوقت، كان لدى تايوان إجماع واضح على ما هو أفضل نموذج. لقد قبِلت تمامًا وبدون تحفظ تفوق نظام معين، ولم تتردد في السير على طريق التحول. يتمتع البر الرئيسي الصيني اليوم بطريقة مختلفة تمامًا في التفكير. إذ يعتقد أن النظام الأمريكي يعاني أيضًا من عيوب غير منطقية مستدامة؛ كما تواجه أوروبا أيضًا مشكلات خطيرة وهي تنزلق نحو المتاعب، في حين يواجه جيران الصين الذين اختاروا الخصخصة الكاملة تحديات في عملية التحول. لم تجد كل الدول الديمقراطية مياهًا هادئة ورياحًا مواتية. لذلك، هناك درجة عالية من الاختلاف في وجهات نظر الأوساط الأكاديمية والاجتماعية على حد سواء في البر الرئيسي للصين، وأصبح هذا الاختلاف

أكثر وضوحًا في السنوات العشر الأخيرة. على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين يفضلون تجنب الخلاف، إلا أن قنوات الإعلام وعامة الناس يمكنهم التعبير عن آرائهم بحرية نسبيًّا في البر الرئيسي في عصر الإنترنت الحالي. يعكس هذا الاختلاف البيئة الواسعة التي ذكرتها سابقًا. ففي مجال الأيديولوجيا، يشهد العالم كله تغييرًا هائلًا. علاوة على ذلك، من المرجح أن تحدد الصين طريقها الخاص، الذي لا يقتصر بالضرورة على تأثيرات خارجية معينة أو اتجاهات معينة.

مايا: لقد كان التحول الديمقراطي لتايوان ناجحًا نسبيًّا، مما شجع الكثير من الناس في الداخل والخارج على الاعتقاد بأن الديمقراطية الغربية يمكن أن تُطبق في مجتمع يتبنى الثقافة الكونفوشيوسية. ووجهة النظر هذه هي أنه مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن البر الرئيسي للصين سوف يسلك طريق التحول السياسي على غرار تايوان. فما هو رأيك في ذلك؟

تشو يونهان: على الرغم من أن النظام الحالي للحزب الشيوعي الصيني يواجه بعض المشكلات والتحديات – مثل الفساد والسيطرة على السلطة الرسمية – إلا أن النظام يخضع باستمرار للتكيف الذاتي. خلال هذه العملية، يتعامل النظام مع مجتمع يشهد تحولًا سريعًا، من مجتمع قديم يعيش فيه أقل من ربع سكانه في المدن، ويتميز بحركية اجتماعية محدودة للغاية، إلى مجتمع جديد يتميز بدرجة عالية من التواصل الاجتماعي، حيث يتجاوز معدل التحضر 50% ويتوقع أن يصل الرقم إلى 70%. لقد تشكلت العديد من المجموعات الاجتماعية الحديثة والتعددية، مع مصالح متباينة على نطاق واسع. فهل يمكن للنظام الحالي للحزب الشيوعي الصيني أن يتعامل مع مثل هذه البيئة المعقدة، إلى جانب العلاقات المتداخلة مع المجتمع الدولي؟

بمعنى أدق، فهذا السؤال هو خارج الإطار النظري السابق للعلوم السياسية. وعلى الرغم من أننا قد نكون قادرين على تحديد بعض الاحتمالات والثوابت ضمن نطاق العلوم الاجتماعية، إلا أن الصين هي بالفعل مثال خاص للغاية. بوصفها إمبراطورية نجحت في توحيد النظام السياسي منذ أكثر من ألفي عام، تعتبر الصين نفسها كيانًا فريدًا في تاريخ البشرية والحضارة. وقد تمتع عدد قليل جدًّا من الحضارات القديمة بمثل هذه الحيوية القوية. لقد عدلت البلاد نفسها باستمرار للتكيف مع عصور مختلفة من التاريخ، والاجتماع، واستيعاب وتبادل العناصر مع الثقافات الأخرى. بهذا المعنى، لا يمكننا أن نأخذ أمثلة هامشية أخرى كنقاط مرجعية ونقول إن الصين ستخطو بالتأكيد على هذا الطريق أو ذاك. يتطلب مستقبل الصين بأن يتخذ الجيل الحالي القرار الذي يخدم مصالحه على

أفضل وجه. ومن المحتمل أن يُتخذ القرار بناءً على التاريخ والوضع الدولي والخبرة العملية في التكيف مع العقود الثلاثة الماضية من التحول الاقتصادي والاجتماعي السريع. ومن المرجح أن تكون العناصر المذكورة أعلاه هي أهم أدلة تطور النظام في البر الرئيسي في المستقبل. لقد نما نظامنا بمفرده عبر المجتمع الصيني وهو يجسد العديد من العناصر والجينات الثقافية الصينية التقليدية. على سبيل المثال، ومثلما قال البروفيسور وانغ شاوغوانغ من جامعة هونغ كونغ الصينية، يتميز نظام الحزب الشيوعي الصيني بقدرة قوية على التعلم، وتمكن هذه القدرة النظام من التقدم مع الزمن. في الواقع، إن طريقة التفكير هذه – الاستعداد لما هو غير متوقع والحفاظ على اليقظة للمشكلات – هي جين الثقافة الصينية. وكما يقول المثل: إذا لم يكن للرجل مخاوف بعيدة المدى، سيجد الحزن بين يديه، والعكس بالعكس.

يميل الشعب الصيني أيضًا إلى تجنب التطرف، ويبقى عقلانيًّا وعمليًّا ومتوازنًا. كان ذلك يسمى عقيدة الوسط في الكونفوشيوسية. نحن نؤكد في كثير من الأحيان على الاعتدال من خلال استعارات مثل المشي على ساقين وفعل الأشياء بيدين بنفس القوة. وكل هذه الاستعارات تعني إجراء تعديلات ديناميكية ومتوازنة باستمرار. لا توجد سياسة أو نظام يمكن أن يكون دائمًا في مجتمع يشهد تغيرًا وتطورًا سريعًا. ولا يمكنك فعل شيء مرة واحدة وإلى الأبد. إن أي سياسة أو نظام مناسب فقط للأوقات الخاصة به. وبعد أن يثبت نجاحه، فإنه سيخلق حالة اجتماعية وثقافية جديدة أو تغييرًا في البيئة السياسية، التي يجب تعديلها بدورها للدخول في المرحلة التالية. لذلك، من وجهة نظري، يمكن أن تكون تجربة تايوان في التحول السياسي بمثابة مرجع جيد للبر الرئيسي، لكن الأخير لن يختار بالضرورة طريقًا مشابهًا، لأن الاثنين قادمان من نقطة انطلاق مختلفة جدًّا، وبالتالي فإنهما يتخذان خيارات مختلفة تحت ظروف عملية مختلفة.

## النموذج الصيني يقدم تجربة تطوير مهمة لتاريخ البشرية

مايا: في السنوات الأخيرة، ناقشت الدوائر الأكاديمية في الداخل والخارج النموذج الصيني. من وجهة نظرك كباحث في الشأن التايواني، هل تعتقد أن هناك نموذجًا صينيًّا؟

تشو يونهان: هذا يعتمد على كيفية تعريف «النموذج». وستكون الإجابة مختلفة إذا كان التعريف مختلفًا. فأي نوع من النظام يمكن أن يشكل نموذجًا؟ يقيّم بعض الأشخاص ذلك وفقًا لمعيارين رفيعي المستوى: الأول، ما إذا كان النظام مستدامًا ويمكن أن يتحمل اختبار الزمن. إذا كان النظام ناجحًا في الوقت الحاضر، ولكن تبين أنه غير قابل للتطبيق بعد بضع سنوات، فلن يتمكن من تشكيل نموذج. والثاني هو ما إذا كان يمكن تعلم النظام ونسخه. إذا كان النظام خاصًّا وفريدًا للغاية، ولا يمكن تطبيقه إلا في ظل ظروف اجتماعية وثقافية وتاريخية معيّنة، ولا يمكن للآخرين تعلمه ونسخه ومن غير المحتمل أن يتم ترقيته على نطاق أوسع أو أن يصبح مرجعية، فلا يمكنه تشكيل نموذج أيضًا.

في رأيي، إن هذين المعيارين صلبان للغاية. إذا طبقنا مثل هذه التعريفات، فلن يكون هناك نماذج في أي مكان في العالم. اليوم هناك بعض النماذج التي جرى الاعتراف بها على نطاق واسع لتكون ناجحة. على سبيل المثال، اعتادت اليابان أن تكون ممثلة لنموذج شرق آسيا. لقد كان لهذا النموذج تأثير واضح على التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة لليابان والارتفاع السريع للبلاد. ومع ذلك، فقد اتضح أن نظام ما بعد الحرب غير قابل للتطبيق في بداية التسعينيات، ومنذ ذلك الحين عانت اليابان عبر ثلاثة عقود متتالية من الركود الاقتصادي، لذلك، فإننا لا نأتي كثيرًا على ذكر نموذج اليابان.

لقد جرى تحسين نموذج ما بعد الحرب الذي تبناه شمال أوروبا، وأضحى نموذجًا معقولًا ومثاليًّا نسبيًّا. بيد أن ذروته صمدت 70 عامًا فقط، ولم يتمكن من تكوين نظام طويل الأجل من السلام والانضباط. إذا قمنا بتحليل الصين وفقًا للأُسر التي حكمتها، يمكننا أن نرى العديد منها صمد أكثر من 200 عام. وهكذا، ما كنتُ لأقيّم نموذجًا بناء على عنصر مدة بقائه وما إذا كان يمكن تعلمه ونسخه من جانب الآخرين. إنه من الصعب استنساخ النظام الأمريكي. فقد نسخت العديد من دول أمريكا الوسطى والجنوبية دستور الولايات المتحدة، لكن ظروف التطبيق العملية تختلف من دولة إلى أخرى. عندما يجري التعديل على نظامك في بلدان أخرى ولم يعد النموذج الأصلي، فهل يمكنك القول إنه لا يمكن اعتبار النظام نموذجًا؟ هذا جلي للغاية. وبهذا المعنى، أظن أنه بإمكاننا النقاش حول النموذج الصيني.

مايا: هل تقصد أنه للحكم بأن نظامًا ما يشكل نموذجًا، لا بد أن نسأل عما إذا كان فعالًا في موطنه الأصلي، بدلًا من السؤال عما إذا قابلًا للتطبيق في دول أخرى؟

تشو يونهان: في الواقع، إن إحدى الخصائص الهامة للغاية في النموذج الصيني هو أنه يشدد على تعديل التدابير وفقًا للظروف العملية، والتقدم مع الوقت مع تعلم الدروس من تجارب الماضي. لم يقل الصينيون قط إن أي شيء يمكن أن يبقى أبديًا ويصبح نموذجًا دائمًا يلائم كافة الظروف. إذ يجري تعديل العديد من السياسات والنظم وفقًا للظروف التاريخية والاجتماعية والوطنية السائدة.

بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن النموذج الصيني قد أدّى أدوارًا مختلفة في مراحل مختلفة عبر التاريخ. لكن المهام التي ينجزها خلال المرحلة الراهنة ربما لا تكون جذابة لدول شرق آسيا، لأن كلًّا من كوريا الجنوبية واليابان وتايوان تعتقد أنها أكثر تقدمًا، ومترددة في النظر إلى الوراء والاعتراف بأن هناك شيء جديرًا بالتعلم من التجربة الصينية. ومع ذلك، فإن النموذج له تأثير بدرجة ما على فيتنام، ويمكنه أن يكون مرجعًا نافعًا إلى حد ما في المستقبل لبعض البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

بمعنى آخر، لقد أنجز البر الرئيسي للصين أضخم وأسرع عملية تحول إلى التصنيع في تاريخ البشرية. ففي غضون ثلاثة عقود فقط، شهدت الدولة أعظم عملية قضاء على الفقر في تاريخ البشرية. وخلال مدة قصيرة، ارتفع مؤشر HDI (مؤشر التنمية البشرية) من مستوى دولة ذات أقل معدل للدخل إلى مستوى مكافئ لمستوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي OECD. إذا كان لنظام ما القدرة على توليد مثل هذه النتائج العملية والتاريخية من حيث تلك المؤشرات الأساسية، فإنه بكل تأكيد جدير بالدراسة لغرض فهم آلياته الأساسية وأيديولوجيته. وهكذا، أعتقد أنه من المهم للغاية أن تناقش الدوائر الأكاديمية النموذج الصيني. من منظور علم الاجتماع، فإننا نعتبر نظامًا كهذا نموذجًا وسنجري المزيد من التحليل النظري لمكوناته وهيكله وآلياته وعملياته. إنه بلا شك يقدم خبرة تطوير هامة للتاريخ البشري.

مايا: كيف ترى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البر الرئيسي على مدى العقود الستة الماضية؟

تشو يونهان: في نهاية عام 2012، ألقيتُ خطابًا أمام طلاب جامعة تايوان الوطنية، وكان عنوانه «صعود البر الرئيسي وإعادة هيكلة النظام العالمي». بدأتُ حديثي باقتباس من كتاب مؤلفه هو باحث هندي من مركز أبحاث أمريكي، اسمه آرفيند سوبرامانيان والكتاب يحمل اسم «الكسوف». وعنوانه الفرعي هو «العيش في ظل الهيمنة الاقتصادية للصين». يبدأ سوبرامانيان الكتاب بسيناريو افتراضي ومثير للغاية: في عام 2021، تواجه الولايات المتحدة أزمة إفلاس مالي. والرئيس الأمريكي في طريقه من البيت الأبيض إلى مقر صندوق النقد الدولي (IMF) على الطرف الآخر من شارع بنسلفانيا للتوقيع على اتفاقية مع المدير الإداري الصيني لصندوق النقد الدولي، التي بموجبها سيقدم الصندوق 3 تريليونات دولار أمريكي كتمويل طارئ إلى الولايات المتحدة، وفي المقابل تتعهد الولايات المتحدة بالالتزام بسلسلة من الشروط التي كان على اليونان وإسبانيا قبولها عندما طلبا المساعدة مؤخرًا لتخفيف أزماتهما الاقتصادية. فيخلص سوبرامانيان بالقول إن التغير في الهيمنة على العالم قد تحقق الآن.

هذا سيناريو افتراضي، لكنه ليس مستحيلًا. يقوم سوبرامانيان بإجراء تحليل كامل للتغيرات التي طرأت على المشهد الاقتصادي العالمي من عام 1870 وحتى اليوم، وهو يصل إلى استنتاج مفاده أن الصين قد وصلت الآن إلى نقطة التحول التي قد تحل فيها محل الولايات المتحدة وتتولى الدور الريادي في الاقتصاد العالمي. وبحلول عام 2030، ستتناسب حصة الصين من القوة الاقتصادية العالمية مع بريطانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر ومثيلتها في سبعينيات القرن العشرين. سيصبح اليوان العملة الاحتياطية الأولى عالميًا أسرع مما كان يمكن أن يتخيله الجميع. لقد أثار كتاب سوبرامانيان نقاشًا ساخنًا في الأوساط الأكاديمية الدولية. وبطبيعة الحال، لم يتقبل جميع الباحثين البارزين وجهات نظر سوبرامانيان.

مايا: مع تعاظم النفوذ العالمي للصين، سيكون هناك المزيد والمزيد من التقارير والأبحاث والمقالات والكتب الصادرة عن المؤسسات الأجنبية حولها.

تشو يونهان: في أغسطس 2012، عملت مجلة فورين بوليسي ومقرها الولايات المتحدة ومعهد ماكينزي العالمي معًا على إعداد قائمة تضم أكثر من 75 مدينة نشطة في عام 2025. ومن بين هذه المدن الـ 75، كانت هناك 29 مدينة في البر الرئيسي للصين، في حين حلت الولايات المتحدة ثانيًا بـ 13 مدينة، وكان لأوروبا ثلاث مدن فقط. احتلت طوكيو المرتبة الأولى في العالم في

عام 2010. ومع ذلك، قدّر التقرير أنها ستحتل المرتبة 10 فقط بحلول عام 2025، وستحتل تايبيه المرتبة 50.

بعض المدن الكبيرة – من بين الـ 29 مدينة في البر الرئيسي – معروفة لنا بالفعل، مثل شنغهاي وبكين. لكن أخريات، مثل شنيانغ وتشونغتشينغ، خالفت التوقعات. في الواقع، من ضمن قائمة أكثر 20 مدينة تنافسية في العالم، هناك 13 مدينة من البر الرئيسي الصيني، بما في ذلك شنزن، التي نمت من قرية صيد صغيرة منذ 25 عامًا إلى مدينة كبرى يبلغ عدد سكانها حوالي 10 ملايين نسمة. علاوة على ذلك، فإن مدن ووهان وفوشان ودونغ جوان ضمن القائمة. لم تعد هونغ كونغ من بين أفضل 20 مدينة، بل تحتل المرتبة رقم 30. إذا اعتبرنا المدن بمثابة مراكز تجمع بين الموارد الاقتصادية ومنصات الابتكار ومحركات الإبداع، يمكننا أن نتوقع حدوث تغييرات ضخمة في الـ 15 سنة القادمة.

مايا: أشارت مقالة مجلة فورين بوليسي إلى أنه إذا كان هناك أي نقطة مضيئة في التوقعات المعتمة للاقتصاد العالمي، فهو صعود المدن. إن التحضر في الصين يزداد بسرعة هائلة. فهو يحدث بمعدل 10 أضعاف سرعة أول دولة في العالم تتحول إلى المدن – بريطانيا – وبـ 100 ضعف المقياس. إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسيزيد عدد سكان الحضر في الصين من حوالي 570 مليونًا في عام 2005 إلى 925 مليونًا في عام 2025، وهي زيادة أكبر من إجمالي سكان الولايات المتحدة الحاليين.

إذا كان صعود المدن الصينية يمثل صعود البلاد بأسرها، أو مثل العنوان الذي استخدمته لخطابك – صعود البر الرئيسي للصين – فما نوع المزايا المنهجية التي ظهرت خلال صعود المدن في العقود القليلة الماضية؟

تشو يونهان: كيف يمكن تحقيق هذا النمو السريع والواسع النطاق وغير المسبوق؟ سأسرد ثلاث نقاط لفهم السؤال. الأولى هي النظام السياسي. يعتقد الكثير من الناس أن البر الرئيسي للصين قد أهدر 30 عامًا من عام 1949 إلى بداية الإصلاح والانفتاح. ووجهة نظرهم هي أن هذه العقود الثلاثة كانت «فترة مظلمة» تمامًا. لكنها وجهة نظر خاطئة تمامًا. لقد أمضى الحزب الشيوعي الصيني هذه العقود الثلاثة في الاستكشاف، ولم يكن ذلك إهدارًا للوقت على الإطلاق. فخلال تلك المدة، دفعت الصين تضحيات اجتماعية عالية للغاية – حتى أن الكثير من الناس فقدوا أرواحهم –

لترسيخ أسس الإصلاح والانفتاح. إن من الممكن فهم هذه الأسس، لكن سيكون من الصعب للغاية على البلدان الأخرى نسخها. لقد أنشأ الحزب الشيوعي الصيني نظامًا وطنيًا حديثًا يتمتع بقدرة قوية على التعبئة، فضلًا عن خلق إرادة وطنية قوية جدًا. ولم يكن مثل هذا النظام موجودًا من قبل في التاريخ الصيني والأراضي الصينية، مع تغلغل قدرته على التعبئة في أدنى مستويات المجتمع. في هذه الأثناء، حقق الحزب الشيوعي الصيني ثورة اشتراكية شاملة، حيث أدخل الملكية الخاصة، لا سيما أهم الموارد، مثل الأرض، تحت ملكية الدولة أو الملكية الجماعية. أصبحت هذه الملكية العامة الواسعة الأساس الرأسمالي للتنمية الاقتصادية السريعة خلال الثلاثين عامًا التالية. ولم تشهد أي دولة أخرى هذا من قبل، لذلك ليس لديهم الشروط المسبقة لتحقيق هذا التطور السريع.

ثانيًا، يستفيد البر الرئيسي الصيني بشكل كامل من «أرضه الواسعة». عندما فتحتُ فصلًا عن «التغييرات السياسية والاقتصادية في البر الرئيسي للصين» لطلاب الدراسات العليا في قسم العلوم السياسية بجامعة تايوان الوطنية، أوضحت نقطة واحدة في البداية. قلتُ لطلابي إنه عندما يفهمون البر الرئيسي، عليهم أن يضعوا في اعتبارهم ثلاث نقاط: الأولى هي أن الصين واسعة؛ والثاني هو أن الصين واسعة حقًا، والثالث هو أن الصين واسعة حقًا حقًا.

«كونها واسعة» قد يشكل عبئًا، ولكن يمكن أن يكون أيضًا ميزة كبيرة. بادئ ذي بدء، يمكن للصين الاستفادة الكاملة من هذه الميزة في تطوير اقتصادات الحجم والآثار المرتبطة بها. اليوم، لا يمكن حتى إنشاء بعض الصناعات الرئيسية الأقل تطورًا، دون تحديد حجم معين. على سبيل المثال، لا تستطيع تايوان إنشاء صناعة فضائية أو نظام سكة حديد عالي السرعة، لأنه لا يوجد سوق وحجم كافيان. وبالمعنى الدقيق للكلمة، ليس لدى العالم سوى مجموعتين في الفضاء – واحدة هي بوينغ والأخرى هي إيرباص. وأعتقد أن الشركة الثالثة من المرجح أن يجري تأسيسها في البر الرئيسي للصين. إذا استُخدمت الإمكانات الضخمة للحجم، فستولد تأثيرات هائلة.

اليوم تسعى كل الشركات متعددة الجنسيات جاهدة للدخول إلى السوق الصينية. عادة ما يأتون لإنشاء مكتب أولًا لتأمين موطئ قدم. حتى أعضاء مجالس الأمناء في أفضل 50 جامعة أمريكية يسألون السؤال التالي: «هل لدينا استراتيجية للتعامل مع صين أقوى؟» يجب الإجابة على السؤال. إذا لم تستطع إحدى الجامعات الإجابة عليه، فهذا يعني أنها تفتقر إلى خطة مستقبلية للقرن الحادي والعشرين. إن لدى الرؤساء التنفيذيين في 500 شركة عالمية نفس السلوك. تستطيع الصين

وضع العديد من الشروط الخاصة لدخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد، وبعضها شروط لا تقبلها الشركات متعددة الجنسيات عادة. على سبيل المثال، عندما دخلت شركة جنرال موتورز الصين، قامت بإنشاء مركز جديد للبحث والتطوير في شنغهاي. كانت الشركة قد رفضت طلب أي بلد آخر أن تنشئ جنرال موتورز مركزًا للبحث والتطوير فيها. لكن الصين لديها نطاق معين، ونظام علمي وتكنولوجي وصناعي كامل أُجبرت على تأسيسه خلال الثلاثين عامًا من الاعتماد على نفسها. وعلى الرغم من أن المكونات داخل النظام ربما تكون قد تطورت بشكل غير متساوٍ، إذ وصل بعضها إلى المعيار الدولي المتقدم بينما تخلفت المكونات الأخرى، إلا أن هذا لا يهم. بمجرد تشغيل النظام، يمكن تحسينه بسرعة. يتمتع البر الرئيسي اليوم بالمعرفة والتكنولوجيا والمرافق اللازمة لإنشاء قمر صناعي من صنع الإنسان. في المقابل، حتى لو قدمت الولايات المتحدة جميع المخططات التصميمية الخاصة بصاروخ إلى تايوان، فإنها ستظل غير قادرة على صنع الصاروخ، لأنها تايوان لا تمتلك فريقًا كاملًا يمكنه فهم وإنتاج مثل هذا التصميم.

مايا: هناك كلمة تحظى بشعبية الآن في البر الرئيسي، وهي الطاقة الإيجابية. مثلما قلتَ، «كونك ضخمًا» قد يكون عبئًا، ولكن بمجرد أن يتحول إلى شيء إيجابي، يمكنه أن ينتج طاقة إيجابية كبيرة.

تشو يونهان: في الماضي، تحدث اليابانيون غالبًا عن نموذج الأوز الطائر في شرق آسيا. وهذا يعني أن الأوزة القائدة كانت اليابان، التي تتمتع بتقسيم رأسي للعمل والتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال الوفير. يتألف المستوى الثاني من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج. بعد هاتين المجموعتين جاءت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ الدفعة الثانية من الاقتصادات الصناعية الناشئة حديثًا. في الواقع، يمكن أن يشكل البر الرئيسي للصين سربه الخاص من الأوز، وتحقيق التقسيم الرأسي للعمل. يمكن تقسيم القوة الدافعة لنمو الصين إلى عدة مستويات، بدءًا من المناطق الساحلية إلى الوسط، فالغرب، ثم المنطقة الغربية الممتدة.

يمتلك البر الرئيسي جميع الشروط الضرورية للتنمية، بما في ذلك تكلفة العمالة وسعر الأرض. ومن حيث تحسين الإنتاجية، فإن المجالات المختلفة لديها قدرات مختلفة للتحسين. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع البر الرئيسي بمزايا متأخرة على مدار العقود الثلاثة الماضية. على سبيل المثال، كان قادرًا على التعلم من تجربة الآخرين للنجاح، وتجنب أخطائهم وجهدهم الضائع. على

وجه الخصوص، وبالنظر إلى أن لديها القدرة على نسخ وإدخال تحسينات على المؤسسات القائمة، يمكن أن تتقدم البلاد بسرعة.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن البر الرئيسي قد تبنى منهج التغيير التدريجي لتحديث تقنيته. خلال الحقبة التي كان من الصعب فيها حتى تثبيت هاتف أرضي، حقق البر الرئيسي خطوات كبيرة في تطوير الاتصالات اللاسلكية والرقمية. مثال آخر هو أنه عندما تخلف البر الرئيسي عن كوريا الجنوبية وأوروبا الغربية في شبكات الجيل الثالث (G3) من الاتصالات المتنقلة، كان قد بدأ بالفعل تطوير نظام شبكات الجيل الرابع G4. علاوة على ذلك، فإن التوقيت الصحيح للإصلاح والانفتاح جعل البر الرئيسي أكبر مستفيد من العولمة. خلال تلك الحقبة، تطور الإنتاج وتسويق المنتجات والتكامل المالي والاقتصاد العالمي على قدم وساق. يمكننا التفكير في ذلك. فقبل أربعين إلى خمسين عامًا، عندما بدأت تايوان مرحلة التطور السريع، هل بإمكان وانغ يونغتشينغ الذهاب إلى وول ستريت للحصول على تمويل وإدراج شركته في بورصة ناسداك؟ الجواب هو لا. في السنوات الثلاثين الماضية، تشكلت سلسلة التوريد العالمية. يتطلب الأمر بالطبع تنسيق العديد من العناصر، بما في ذلك تحرير التجارة والخدمات اللوجستية والنقل، والاتصالات الرقمية، وسهولة التخليص الجمركي. كان البر الرئيسي للصين مجهزًا بكل هذه الظروف، واستفاد بالكامل من مميزاته المتأخرة خلال تلك الحقبة.

## تأسيس نظام الحزب الواحد الذي أقامه الحزب الشيوعي الصيني كان لصالح «الشعب»

مايا: لقد ذكرتَ سابقًا أن الحزب الشيوعي الصيني لم يضيع 30 عامًا من عام 1949، بل قام بوضع الأسس اللازمة للإصلاح والانفتاح من خلال الاستكشاف والنضال. في رأيك، ما هي مزايا النظام السياسي في البر الرئيسي؟

تشو يونهان: أكبر ميزة للنظام السياسي في البر الرئيسي هي حكم الحزب الواحد. ومع ذلك، فإنها لا تتوافق مع الاتجاه العالمي، لكن نجاحها يكمن في كيفية الحفاظ على الاستقرار السياسي والقدرة على الحكم. هناك مزايا لهذا النظام؛ الأولى هي أنه قد حل مشكلات تداول السلطة

والاستبداد الفردي. ومن الصعب عادة على حكم الحزب الواحد أو حكم الاستبدادي التغلب على هاتين المشكلتين. ومع ذلك، فمنذ عهد دنغ شياو بينغ، أنشأ البر الرئيسي تدريجيًّا نظامًا ينص على مدة الولاية وينظم تداول السلطة لحل المشكلتين. أظهر المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر عام 2012 التنفيذ العملي لنظام تداول السلطة. يحل النظام مشكلة استبداد الفرد من خلال قيادة المجموعة. لذلك، فإن اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني تشبه تمامًا الرئيس القوي، لكن هذا «الرئيس» يتكون من سبعة أعضاء، يمارس كل منهم مسؤوليات مختلفة، لكنهم بحاجة للتوصل إلى توافق في الآراء عند اتخاذ قرارات مهمة.

إلى حد ما يحل النظام أيضًا مشكلة القدرة على الحكم. تتحمل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عبئًا مهمًا للغاية في اختيار المواهب وإنشاء آلية منافسة داخلية، والسماح للأشخاص ذوي المؤهلات والقدرات المناسبة بتولي وظائف مختلفة في النظام، وإتاحة الفرصة للترقية إلى وظائف قيادية مهمة. وتلعب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني أيضًا دورًا في تخطيط كل عنصر كجزء من الكل. إنها تتميز بآلية واسعة جدًّا للتنسيق وضوابط وتوازنات فردية حول ممارسة السلطة – مثل نظام المناطق العسكرية السبعة، ونظام المكاتب الفرعية الكبير لبنك الصين الشعبي – للتحكم في الطاقة الأساسية، والنقل، والاتصالات، وموارد الأراضي، وأدوات الدعاية، وسلطة تعيين الموظفين. وتعتمد اللجنة سلسلة من التدابير لضمان سيطرتها على السلطة السياسية على المستوى المحلي. في الوقت نفسه، يشبه نظام البر الرئيسي النظام الفيدرالي. إذ تعد حكومات المقاطعات الصينية في بعض المناطق أقوى من حكومة الولاية في الولايات المتحدة. ليس للنظام في الصين دستور على الطريقة الأمريكية كأساس له، ولكنه في الواقع مماثل للنظام الفيدرالي. فالحكومات المحلية قادرة وتشجعها الحكومة المركزية لإطلاق مختلف الابتكارات وفقًا لظروفها السائدة. يشجع هذا النظام مناطق مختلفة، مثل المقاطعات والأقاليم، في جميع أنحاء البلاد على التنافس بعضها مع بعض من حيث الموارد والموهبة والاستثمار.

عندما حولت مدينة كونشان الخاضعة لولاية مدينة سوتشو نفسها من منطقة ريفية إلى قاعدة رئيسية للتكنولوجيا الفائقة، تسابقت المدن المجاورة لنسخ تجربتها وجعلها في كونشان أخرى. يوفر النظام أيضًا حوافز كافية للحكومات المحلية لكي تعتبر نفسها «صاحبة مصلحة». وغالبًا ما ترى الحكومات المحلية أن المنطقة الواقعة تحت إدارتها شركة كبيرة، مع اعتبار الحكومة مثل المقر الرئيسي، ولها القدرة على تخصيص جميع الموارد اللازمة لمزيد من التطوير.

يتمثل التحدي الأكبر لهذا النظام، مثلما ذكرتُ سابقًا، في كيفية اختيار الموهبة المناسبة واستبعاد غير المؤهلين، من أجل ضمان أن يكون الأشخاص المناسبون في المواقع المناسبة وتحت إشراف فعال. ومن هذا المنظور، يواجه البر الرئيسي مهمة صعبة للغاية في بناء «قسم الموارد البشرية» الأكثر تعقيدًا في العالم. إنها مهمة هائلة وشاقة تتطلب اتخاذ قرار بشأن آلية اختيار وإدارة المواهب وتشكيل نظام للاستبعاد والمنافسة. إن قلة من المجتمعات البشرية واجهت مثل هذا التحدي. ولكن إلى حد ما، فإن آلية اختيار المواهب والاستبعاد المتبعة في الحزب الشيوعي الصيني تشبه إلى حد كبير تلك الموجودة في وزارة الدفاع الأمريكية.

مايا: من أي ناحية؟ معظم الناس يعتقدون أن هذين نظامان مختلفان تمامًا. ويبدو أنه لا يمكن المقارنة بينهما.

تشو يونهان: أولًا وقبل كل شيء، إن نظام وزارة الدفاع الأمريكية مغلق. هذا يعني أنه عند اختيار القائد الأعلى، لن يتم التفكير في أي شخص من خارج النظام. إذ يجب اختيار واحد من شاغلي المناصب الدنيا داخل النظام وترقيته تدريجيًّا إلى المناصب العليا. ثانيًا، ليس لدى كل مساعد فرعي الفرصة للترقية إلى ملازم ثم نقيب ثم نائب حاكم؛ ففي الجزء العلوي من الهرم هناك عدد قليل من المناصب للجنرالات. يشبه نظام الحزب الشيوعي الصيني هذا الهرم. إذ يجري اختيار المسؤولين تدريجيًّا من المستوى الأساسي، وهناك سبعة قادة فقط على قمة الهرم؛ الأعضاء السبعة في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني. ويوجد أقل من 30 عضوًا في اللجنة التنفيذية Poliburo التابعة للحزب الشيوعي الصيني.

إن دائرة التنظيم باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني هي المقر الرئيسي لقسم الموارد البشرية بالحزب، والمسؤولة عن اختيار وتدريب وتقييم وترويج أو استبعاد حوالي 13 مليون مسؤول داخل الحزب. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي الصيني ليس لديه نظام ديمقراطي بموجب التعريف العام، إلا أنه يتمتع بنظام ديمقراطي خاص به ذي خصائص اشتراكية، وله وظائف عملية. أهم وظيفة هي اختيار الكوادر والتقييم. تكلف إدارات التنظيم في العديد من المدن المؤسسات الأكاديمية أو مراكز استطلاع الرأي بطلب رأي الشعب في الدوائر الحكومية للتحقق مما إذا كان الناس راضين عن أدائها. يجري تحذير الأسوأ أداءً في المرة الأولى، وإذا تكرر تصنيف القسم مرة أخرى على أنه الأسوأ أداءً، يُعزل مديره من منصبه أو تُخفض رتبته.

في العديد من المدن، وخاصة المدن الساحلية المتقدمة نسبيًّا، يطالب الناس بمزيد من المشاركة في الشؤون السياسية. في تلك المدن، أُنشئت آلية للتشاور والتفاوض مع أصحاب المصلحة. فعند اتخاذ قرار بشأن أي مشروع مهم، يجري دعوة السكان المحليين والمؤسسات ذات الصلة ومجموعات مهنية مختلفة للمشاركة في آلية التفاوض.

جرى تبني تلك التدابير من قبل البر الرئيسي خلال مدة التحول السريع. في الواقع، لقد عدل الحزب الشيوعي الصيني باستمرار آلياته الداخلية المختلفة لنزع فتيل النزاعات الاجتماعية، وبنى قنوات للناس للقتال من أجل مصالحهم، وأدار الكوادر بفعالية من خلال نظام المساءلة. وقد أدخل البر الرئيسي أيضًا آلية تدقيق في السنوات الأخيرة، مما يعني أنه سيجري مراقبة أي كوادر على مستوى نائب مدير القسم أو أعلى، على أي نفقات وميزانيات قاموا بها خلال فترة ولايتهم. إذا أثبت التدقيق أنه لا توجد مخالفات، يمكنهم تسليم عملهم إلى من سيخلفهم. وفي هذه العملية، يمكن اكتشاف بعض المشكلات. وهذه الآلية عبارة عن تعديل أُجري بواسطة الحزب الشيوعي الصيني لضمان تقدم نظامه مع الزمن.

مايا: وفقًا لنظرية السياسة المقارنة، يمكن أن يُعزى صعود أي ظاهرة سياسية إلى أسبابها المؤسسية والاقتصادية والثقافية. في رأيك، ما هي الخلفية الثقافية للنظام السياسي في البر الرئيسي؟

تشو يونهان: يتمتع حكم الحزب الواحد في البر الرئيسي بالتأكيد بخلفيته الثقافية الخاصة. يجب أن نقول إن الخلفية الثقافية هي الأكثر شيوعًا بالنسبة لنا. أُسس النظام على أساس أن يكون «للشعب» وليس «من قبل الشعب». إن أساس قيادة الحزب الشيوعي الصيني مبهم، وهو أمر يصعب تفسيره بالكلمات، ولكن يمكن فهمه. أود أن أصف الأساس بأنه «القلب الشعبي». يفوز النظام بقلوب الناس وليس استطلاعات الرأي. فـ «كسب قلب الشعب» هو مفهوم أساسي في إضفاء الشرعية على السلطة في السياسة التقليدية للصين. إن فكرة خدمة الناس في الكونفوشيوسية هي في الواقع نوع من الجدارة. إن الغرض منها هو خدمة الشعب من خلال وسائل الجدارة. بطبيعة الحال، أن يكون لديك هدف لا يعني بالضرورة أن تكون قادرًا على تحقيقه. فقد تواجه العملية العديد من العقبات أو حتى المعضلات التي لا يمكن حلها. ومع ذلك، فإن شرعية النظام السياسي لها أساسها.

بعض الأكاديميين الغربيين في حيرة من صعود البر الرئيسي الشامل بالتصنيع السريع. وفي مواجهة النظام السياسي في البر الرئيسي، فإنهم يطرحون سؤالًا بناءً على تجربتهم السياسية

الخاصة: إذا لم يكن هناك مساهمة «من قبل الشعب»، كيف يمكن تقديم خدمات «للشعب»؟ ومع ذلك، يثير الأكاديميون في البر الرئيسي السؤال المضاد: إن النظام في الفلبين مستمد «من قبل الشعب»، ولكن هل هناك خدمات جيدة مقدمة «للشعب»؟ لذلك، يجادلون بأنه لا يمكن المساواة بين الأمرين ببساطة. يجد الأكاديميون الغربيون أيضًا أنهم لا يستطيعون إنكار نتائج التطوير العملية التي حققها البر الرئيسي على مدار العقود الثلاثة الماضية. فهم يلاحظون قدرة الحكومة الصينية على القيادة خلال أولمبياد بكين، أو إعادة الإعمار بعد زلزال ونتشوان. ليكتشف الكثير منهم أن حكومات بلدانهم لا تملك القدرة على التعامل بسرعة وفعالية مع الأزمات والتحديات المماثلة.

أصدر توماس فريدمان، وهو كاتب عمود بارز في صحيفة نيويورك تايمز ومؤلف كتاب «العالم مسطح»، كتابًا جديدًا يحتوي على فصل بعنوان «لنكن الصين ليوم واحد». يرى فريدمان أن هناك العديد من المشكلات الخطيرة في النظام الأمريكي، وهو قلق من أن الولايات المتحدة لا تستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بشكل فعال، لأنها محاصرة في عملية تنافسية داخلية مستمرة. لذلك، يقترح أن تكون الولايات المتحدة الصين لمدة يوم واحد فقط. في ذلك اليوم، يمكن سن جميع القوانين واللوائح التي يجب سنها على نحو دائم، ومن ثم يمكن للولايات المتحدة أن تعود إلى سابق عهدها في اليوم التالي. بالطبع، هذه مجرد فكرة افتراضية، لكن فريدمان يستخدم هذه الحجة لإظهار الاختلافات بين النظامين الصيني والأمريكي.

إذن لماذا طرح فريدمان هذه الفكرة؟ أود أن أقدم مثالًا أولًا. استغرق الأمر ثلاث سنوات فقط لإنهاء إعادة بناء البنايات السكنية في منطقة كارثة زلزال ونتشوان، وبناء منازل جديدة أو تجديد منازل لأكثر من 5.4 مليون أسرة، وحل مشكلة الإسكان لأكثر من 12 مليون شخص. ماذا يعني هذا الرقم البالغ 5.4 مليون أسرة في الواقع؟ هناك ما مجموعه 8 ملايين أسرة في تايوان. هذا يعني أنه خلال ثلاث سنوات فقط، بنى البر الرئيسي حوالي 70% من المنطقة السكنية في تايوان. سيكون مثل هذا الحجم وسرعة إعادة الإعمار بعد الكوارث مستحيلًا تقريبًا في أي دولة أخرى في العالم. لقد مر عامان (بحلول عام 2013) منذ زلزال مارس عام 2011 في اليابان؛ ومع ذلك، فإن الحطام على طول الساحل الشمالي الشرقي لم يجرِ بعد جمعه وإزالته بالكامل.

مايا: هل يقبل الطلاب في تايوان هذا النوع من الكلام في محاضراتك؟

تشو يونهان: لم أجرِ دراسة رسمية عن استجابة الطلاب، لكني أعتقد أن لديهم بعض الآراء القوية. لا يتحدث كثير من الناس عن صعود البر الرئيسي من الزاوية التي أركز عليها. لذلك في بداية محاضراتي، أخبر طلابي أنني سوف «أهز» دماغ الجميع. لماذا أقول ذلك؟ لأنني أعتقد أن من المهم لنخبة تايوان في القرن الحادي والعشرين أن تفهم بشكل صحيح الأهمية التاريخية لصعود البر الرئيسي للصين. إذا لم يتمكنوا من فهم ذلك، فلن تفهم تايوان أبدًا كيفية مواجهة المستقبل.

من المنظور التاريخي الكلي، يعد صعود البر الرئيسي للصين، وظهور نموذج التنمية الصيني، تغييرًا تاريخيًّا ملحوظًا في العالم. لقد أحدث تأثيرًا هائلًا ولعب دورًا رائدًا في تطوير تاريخ البشرية. في القرون الثلاثة الماضية، كانت هناك ثلاثة أحداث تاريخية فقط يمكن مقارنتها بهذا الصعود – الثورة الفرنسية في عام 1789، والثورة الروسية في أكتوبر من عام 1917، وصعود الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. يمكننا القول إن التغييرات الكبيرة التي طرأت على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية أثّرت في تطور نموذج التنمية الصيني. ومع ذلك، فإن صعود البر الرئيسي الصيني سيدفع إعادة البناء المستقبلية للنظام العالمي. لفهم التأثير الذي قد يحدثه البر الرئيسي للصين على العالم، يجب أولًا أن يكون لدينا فهم موضوعي وشامل لنموذج التنمية. في الوقت الحالي، يفتقر العديد من قادة الفكر في تايوان إلى هذا الفهم، وما زالوا يلاحقون المعرفة ذات الصلة. لماذا توجد مثل هذه الفجوة الضخمة في الفهم؟ أحد الأسباب المهمة للغاية هو أننا من المحتمل أن نعتمد على المعرفة والعقلية التي نعرفها لفهم نموذج التنمية في البر الرئيسي. بالطبع لا حرج في ذلك، لكن إذا فعلنا ذلك فقد لا نتوصل إلى فهم شامل. إن أساس المعرفة الذي نعتمد عليه متحيز بعمق من خلال أخذ العالم الغربي كمركز، لكننا لا نعرف شيئًا عن وجود هذا التحيز. لقد اعتدنا على طريقة تفكيرنا، ونعتبرها المنظور الوحيد.

في الواقع، حتى الأميركيون يذكرون أنفسهم أحيانًا: هل نفهم تمامًا البر الرئيسي للصين ونظامه وتاريخه وأسباب صعوده السريع؟ كانت صفحة الغلاف لإصدار من مجلة نيوزويك صادرة عام 2012 مثيرة للتفكير والاهتمام. قُلبت صورة الرئيس ماو تسي تونغ رأسًا على عقب، وكان العنوان «كل ما تعرفه عن الصين خاطئ». وبالمثل، إذا لم يقم قادة الفكر التايواني بتعديل أفكارهم المسبقة وتصورهم الانتقائي، فقد لا يكونون قادرين على تشكيل تصور حقيقي ومتوازن عن البر الرئيسي.

مايا: هل يتابع الناس العاديون في تايوان صعود البر الرئيسي؟

تشو يونهان: كانت عملية صعود البر الرئيسي في الثلاثين عامًا الماضية سريعة جدًّا. فحتى 1.3 مليار من سكان البر الرئيسي لم يدركوا ذلك تمامًا. بالنسبة للعالم بأسره، لقد كان تغييرًا صادمًا. الغالبية العظمى من التايوانيين لديهم فهم ضحل للغاية حول التغييرات الضخمة في البر الرئيسي. إن فهم بعض الناس مشوّه. فبعضهم يؤمنون بنظرية «انهيار الصين». ومع ذلك، من خلال الاستثمار من البر الرئيسي في تايوان في السنوات الأخيرة وتزايد عدد المسافرين منه، سيحصل سكان تايوان على فهم مباشر أكثر وضوحًا، وسيكون لديهم تقدير أعمق وأوسع نطاقًا لصعود البر الرئيسي.

**كُتب في بكين في يونيو 2013**

**وروجع في بكين مارس 2014**

**مع أن هذه المقابلة أجريت في عام 2009، إلا أن القيمة الأيديولوجية والروح الأكاديمية المجسدة فيها لا تزال قيمة اليوم.**

**كانت المرة الأولى التي قابلت فيها السيد شي تيانجيان في مؤتمر أكاديمي في بكين في صيف عام 2007. اتفقنا على إجراء مقابلة حول الموقف الصيني من الديمقراطية في مرحلة ما في المستقبل، ولكن لم يحدث ذلك حتى خريف عام 2008 حيث كان يدرّس في الولايات المتحدة.**

**أتذكر أنه سألني إذا كنت من أتباع القيم العالمية أو المحلية، بعد الدراسة لمدة عشر سنوات في الولايات المتحدة. قال لي إنه من أتباع الأخيرة. انتابني الفضول لماذا لم يصبح داعية للقيم العالمية بعد تدريس العلوم السياسية في الولايات المتحدة لمدة 20 عامًا. ولكن سرعان ما أصبحتُ أفهم أن الدراسة المقارنة لأكثر من عقد من الزمان حول الصين والغرب، وخاصة الدراسة التجريبية بشأن الصين، جعلته يدرك أن ما يسمى بالقيم العالمية للغرب لا تنطبق بالضرورة على الصين.**

**لاحظ شي تيانجيان أن الشعب الصيني يريد ديمقراطية تتفق أكثر مع الأيديولوجيا الموجهة للشعب والتي يفضلها كونفوشيوس ومنسيوس بدلًا من الديمقراطية الغربية. يحكم الناس على الحكومة وفقًا لمعايير مختلفة لا يمكن الوفاء بها بمجرد الانتخاب. وهذا يطرح علينا سؤالًا كبيرًا: كيف نطور الديمقراطية أثناء تصميم النظام؟ وما نوع النظام الذي يمكن أن يلبي متطلبات الناس؟**

**وقال أيضًا إنه يجب علينا أن نتحلى بالواقع، وأن نكرس أنفسنا أكثر لدراسة المشكلات، وأن نتحدث بدرجة أقل عن العقيدة، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة أن تحل مشاكل الصين الحالية.**

**«تجتذب الأشجار العالية الرياح القوية، في حين ترسل البحار الشاسعة الأمواج العاتية» بالنسبة لنا، ترك شي تيانجيان وراءه أكثر من مجرد ذكريات.**

# الأيديولوجيا التي تركز على الناس
# دراسة تجريبية حول النظرة الصينية إلى الديمقراطية

**شي تيانجيان**

كان شي تيانجيان أستاذًا للعلوم السياسية ومديرًا لمركز دراسات الصين بجامعة ديوك. تشمل أعماله الرئيسية المشاركة العامة في بكين، والاختلافات بين الأجيال في المواقف السياسية والسلوك السياسي في الصين، والديمقراطية في الريف الصيني.

**التاريخ: أكتوبر 2008**

**المكان: بكين**

**في ذكرى السيد شي تيانجيان**

**1951-2010**

## أكثر من 80% من الصينيين يعتقدون أن الديمقراطية أفضل من الاستبداد

مايا: بعد 30 عامًا من الإصلاح والانفتاح، تحولت الصين من مجتمع مغلق وأحادي اللون إلى مجتمع منفتح وتعددي، مع حدوث تغييرات كبيرة في اقتصادها وسياستها ومجتمعها. في المقابل، تغيرت أفكار الناس ومفاهيمهم كثيرًا. ولما كنتَ تدرّس في الولايات المتحدة منذ سنوات، هل يمكنك أن تشاركنا بملاحظاتك، كطرف خارجي، حول كيف تطورت الديمقراطية في الصين وكيف تغيرت أيديولوجيا الناس؟

شي تيانجيان: الديمقراطية في مصلحة الكثيرين. فما هو وضع الديمقراطية في الصين؟ لقد أجريتُ دراسات تجريبية منذ أوائل التسعينيات. كان أكبرها – «تحديث الإنسان» قد أُجري عام 2002 في سبع دول ومناطق آسيوية بما في ذلك تايوان وهونج كونج، مع التركيز على الديمقراطية. وحددنا ظاهرة معينة من خلال هذا البحث.

كان سؤالنا للمشاركين على النحو التالي: أي مما يلي يناسب رأيك بشكل أفضل: 1. الديمقراطية أفضل دائمًا من الأنظمة السياسية الأخرى؛ 2. في بعض الظروف، تكون الحكومة الاستبدادية أفضل من الحكومة الديمقراطية. 3. الحكومة الاستبدادية جيدة مثل الديمقراطية. وكانت النتيجة أن أكثر من 80% من سكان البر الرئيسي الصيني أعربوا عن رأي مفاده أن الديمقراطية أفضل من الاستبداد وأنها أكثر ملائمة لبلدهم. من متوسط العينة، وجدنا أن سكان البر الرئيسي يفهمون الديمقراطية أكثر من سكان البلدان والمناطق الأخرى.

**صورة**

**قابلية الديمقراطية للتطبيق**

مايا: هل هذا يعني أن معظم الصينيين يعتقدون بأن الديمقراطية يجب أن تكون الاختيار؟

شي تيانجيان: إذا توقف بحثنا هنا، فإن الجواب نعم. لكن مثل هذا البحث ليس دقيقًا، فهو لا يتناول سوى جانب «الطلب» من الديمقراطية ولكنه يفشل في معالجة جانب «العرض». فهل الديمقراطية موجودة في بلدنا، حتى نعتقد أنها جيدة؟ للحصول على إجابة، طرحنا سؤالًا آخر: ما مدى الديمقراطية في بلدك أو منطقتك إذا كان الرقم 1 يمثل لا ديمقراطية و10 ديمقراطية كاملة؟

استطلعنا مدى الثقة بالديمقراطية في البر الرئيسي في الأعوام 1987 و1995 و2002 على التوالي، ووجدنا أنه في عام 1987، كان المتوسط أعلى من 3، وفي عام 1995 كان أعلى من 5، وفي عام 2002 أعلى من 7. من نتائج هذا الاستطلاع، اكتشفنا أن` الصينيين يعتقدون بأن الصين تتمتع بقدر كبير من الديمقراطية، لتحتل المرتبة الثانية بين خمس دول آسيوية ومنطقتين. بعبارة أخرى، إن عجز الصين عن توفير الديمقراطية ليس كبيرًا كما قد نتصور.

ومن النتائج الأخرى المثيرة للاهتمام أنه من بين هذه البلدان والمناطق التي شملتها الدراسة، في تايوان فقط اعتقد الناس أن المعروض من الديمقراطية كان مفرطًا وتجاوز الطلب.

**صورة**

**المعروض من الديمقراطية**

**صورة**

**اختلاف الرؤى حول المعروض من الديمقراطية**

مايا: قد تفاجئ هذه النتيجة الكثير من الناس. فكيف تفسرها؟

شي تيانجيان: لماذا يفكر الصينيون في ديمقراطيتهم على نحو إيجابي أكثر من نظرائهم في الدول الآسيوية الأخرى؟ ولماذا كان التباين بين العرض والطلب على الديمقراطية بين الصينيين ليس بالقدر الذي يعتقده الناس؟ لدينا فرضيتان نظريتان لشرح هذه الظاهرة. أولًا، نظرية الخوف: لما كان الكثير من الغربيين ينظرون إلى الصين كدولة بلا حرية، فإذا أجرينا دراسات استقصائية

عن الديمقراطية في بلد غير ديمقراطي، فإن شعبها قد لا يقول الحقيقة بسبب الخوف. سيخبروننا بأن هناك ديمقراطية في البلاد، في حين أن الواقع ينفي ذلك.

يمكن اختبار هذه الفرضية باستخدام نظام مؤشر لمعرفة ما إذا كان الناس خائفون أم لا. إذا كانوا كذلك، يجب أن نعرف ما إذا كان خوفهم يؤثر على حكمهم. طرحنا عليهم سؤالًا: إذا انتقدتَ الحكومة، هل تخشى أن يتم الإبلاغ عنك؟ اتضح أن 20% من الناس أجابوا بنعم. لكن هذا الخوف قد لا يتسبب بالضرورة في إحجامهم عن قول الحقيقة.

لدينا طريقة إحصائية بسيطة للغاية لاختبار هذه المشكلة – وهو المعامل بين تقييم الشخص لمدى الديمقراطية في بلده وما إذا كان خوفه إيجابيًا أم سلبيًا. في حالة استسلامه للخوف، قد يقول إن الصين ديمقراطية وأن تقييمه لها وخوفه أمر إيجابي. وهذا يعني أنه كلما زاد خوفه، كانت الصين أكثر ديمقراطية والعكس صحيح. لكن اتضح أن النتيجة ذات علاقة سلبية، مما يدل على أن عنصر الخوف لا يمكن أن يفسر المشكلة.

## هل يريد الشعب الصيني الديمقراطية أم الأيديولوجيا التي تهتم بالشعب؟

مايا: هل هذا يعني أن التقييم العالي من الشعب الصيني لديمقراطيته يعكس ما يعتقده حقًّا؟

شي تيانجيان: منطقيًا، هناك إمكانية أخرى، إذ يعرّف الشعب الصيني الديمقراطية على نحو مختلف عن الغربيين. فرضيتنا النظرية الثانية هي أن الفهم المختلف للديمقراطية يؤدي إلى مطالب مختلفة. قد تختلف الديمقراطية التي يناقشها ويريدها الشعب الصيني عن الديمقراطية التي ينشدها بعض المثقفين والديمقراطية على النحو المتبع في الغرب.

سنختبر هذه الفرضية بخطوتين. أولًا، صممنا مجموعة أخرى من الأسئلة: يعتقد بعض الناس بأنه يمكننا إدارة بلدنا على نحو مختلف؛ إليك أربع طرق – أيها تفضل؟ 1. اختيار القيادة من خلال الانتخابات؛ 2. إلغاء مؤتمر الشعب والانتخابات والسماح للخبراء باتخاذ جميع القرارات؛ 3. السماح للأطراف بالتنافس على الحكم؛ 4. الحكم العسكري للبلاد.

## التوق إلى الديمقراطية ومعارضة الاستبداد (نسب مئوية)

| الدول والمناطق | التوق إلى الديمقراطية | معارضة الاستبداد | التوق إلى الديمقراطية ومعارضة الاستبداد | معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|
| تايلاند | 82.6 | 43.1 | 39.5 | 0.103 |
| اليابان | 67.2 | 54.3 | 12.9 | 0.233 |
| الفلبين | 63.6 | 35.6 | 28.0 | 0.100 |
| منغوليا | 57.9 | 36.9 | 20.3 | 0.312 |
| البر الرئيسي للصين | 53.8 | 57.9 | –4.1 | 0.332 |
| كوريا الجنوبية | 49.4 | 65.1 | –15.7 | 0.184 |
| تايوان | 40.4 | 50.0 | –9.6 | 0.177 |
| هونغ كونج | 40.2 | 49.4 | –9.2 | 0.207 |

**المصدر: بيانات من 1ABS**

نقسم الأسئلة الأربعة إلى مجموعتين، يصنف السؤالان 1 و3 على أنه «توق إلى الديمقراطية»، والسؤالان 2 و4 «دعم للاستبداد». وإذا افترضنا أن الاستبداد والديمقراطية هما وجهان لعملة واحدة، من ثم إذا تاق أحد إلى الديمقراطية، يمكننا أن نستنتج نظريًا أنه يعارض الاستبداد ومعامل الارتباط بين هاتين المجموعتين من الأسئلة هو 1. ولكن تحليلنا لبيانات الصين يدل على أن هذا المعامل منخفض جدًا.

مايا: أين تكمن المشكلة؟ الشعب الصيني يتوق إلى الديمقراطية، لكنه لا يعارض الاستبداد. وهذا ليس له أي معنى.

شي تيانجيان: أحد الاحتمالات أن يكون لدى الشعب الصيني فهم مختلف للديمقراطية عن الغربيين. من الناحية النظرية، يمكن تعريف الديمقراطية بطريقة مختلفة. إحداها هي الديمقراطية الإجرائية التي دافع عنها مفكرون مثل جوزيف ألويس شومبيتر وجون لوك. ترى هذه النظرية أن العلاقة بين الناس والحكومة علاقة تجارية وأن الانتخابات هي المصدر الشرعي الوحيد للسلطة. لكن الفهم الشرقي للديمقراطية متجذر بشكل عام في الفكر الذي يركز على الناس في كونفوشيوس ومنسيوس.

يعتقد العديد من الباحثين أن الفكر الذي يركز على الناس يحتوي على عناصر الديمقراطية. ولكن في الواقع، هناك اختلافان مهمان بين هذين المفهومين: أولًا، يحدد الفكر الذي يركز على الناس العلاقة بين الحكومة والناس على أنها علاقة بين الملك والتابع. ثانيًا، تعتمد شرعية الحكومة على مزايا سياساتها، أما كيفية الحصول على السلطة فليست بهذه الأهمية. لا يكمن تبرير السياسات في عدالة الإجراءات بل في جوهرها، أي ما إذا كانت ستجلب فوائد للناس. نحن نسمي هذا الفهم للديمقراطية بالـ «ديمقراطية الجوهرية».

ولكن كيف يفهم الشعب الصيني الديمقراطية؟ للحصول على إجابة، طرحنا سؤالًا مفتوحًا: لما كان الجميع يتحدثون عن الديمقراطية، فما هو فهمك للديمقراطية؟ ومن خلال تحليل إجابات المجيبين، وجدنا أن أقل من 12% منهم يعتقدون أن الديمقراطية تشير إلى الانتخابات، وأن 6.3% منهم يعتقدون أن الديمقراطية هي نقطة تحول ضد الديكتاتورية، وهم يشكلون معًا فهم الناس للديمقراطية الإجرائية. وأكد 22.9% من المستطلعين أنهم يعتقدون أن الديمقراطية تعني الحرية. ويعتقد 55% أن الديمقراطية هي حكومة تخدم الشعب، التي تأخذ دائمًا مصالح الناس في الاعتبار، وتستمع إلى آرائهم وتضعها في الحسبان أثناء اتخاذ القرارات. إن هذا الفهم، وفقًا للنظرية الغربية حول الديمقراطية أو الديمقراطية الإجرائية، لا يمكن تسميته بالديمقراطية ولكنه نوع من أنواع الديكتاتورية الناعمة.

مايا: هل هذا التباين المعرفي ناتج عن جهل الشعب الصيني بالديمقراطية الإجرائية لأنهم لم يختبروا الديمقراطية الغربية؟

شي تيانجيان: قد يوحي بعض الناس بأننا نجري دراسة استقصائية في بلد غير ديمقراطي يعتمد فيه مفهوم الناس وفهمهم للديمقراطية على نظامهم. لكن لما كانوا لم يختبروا الديمقراطية، فهم لا يستطيعون فهمها حقًّا. وقد يتغير هذا الفهم إذا تغير النظام.

هل يمكن أن يكون النظام مسؤولًا عن هذا الاختلاف في الفهم؟ يمكننا أن نجد الإجابة من خلال مقارنة بيانات تايوان ببيانات البر الرئيسي. تطورت ديمقراطية تايوان على مدار 15 عامًا بين عامي 1987 و2002. إذا كان الناس على كلا الجانبين يفهمون الديمقراطية بنفس الطريقة، فلن يكون النظام السياسي عاملًا حاسمًا. لقد اتضح أن لديهم نفس الفهم للديمقراطية. يعتقد أقل من 14% من المستطلعين التايوانيين أن الديمقراطية تدور حول الانتخابات أو الضوابط والتوازنات، ويعرّف حوالي 50% منهم الديمقراطية على أنها الحرية والمساواة. في الوقت نفسه، يعتقد 33.7% منهم أن الديمقراطية تعني أنه يتعين على الحكومة أن تأخذ مشورة الناس وتخدم الشعب. بمعنى آخر، هناك عدد كبير من التايوانيين يؤمنون بالفكر الموجه نحو الناس لدى كونفوشيوس ومنسيوس عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية. ما هو مفهومهم للديمقراطية؟ إنه خدمة حكومية تلبي مصالح الناس وتخدم الشعب، وهو فهم متجذر في الثقافة الصينية التقليدية.

مايا: يتجلى ذلك في ما ندعو إليه الآن: «ممارسة السلطة لخدمة الشعب، وإظهار الاهتمام بالناس وتحقيق المنفعة لهم».

شي تيانجيان: أجل، إلى حد ما. لكن هذا التعريف يختلف اختلافًا كبيرًا عن الديمقراطية الإجرائية الغربية. وهذا ما يفسر لماذا النظام نفسه غير مسؤول عن الاختلاف في فهم الديمقراطية بين الصينيين والغربيين.

تبعًا لهذا المنطق، طرحنا سؤالًا آخر يتعلق بالديمقراطية الإجرائية والجوهرية. أي من الأمور التالية أكثر أهمية: أن يجري انتخاب قيادة الحزب والدولة؛ أم أن تضع قيادة الحزب والدولة في الاعتبار دائمًا مصالح الناس في اتخاذ القرارات؟ فاتضح أن 80% من المستطلعين يعتقدون أن الجوهر له الأولوية على الإجراء. هذا هو الوضع الأساسي لفهم الشعب الصيني للديمقراطية.

## فهم الشعب الصيني في البر الرئيسي والتايوانيين للديمقراطية (بالنسب المئوية)

| | الشعب الصيني في البر الرئيسي | | الشعب التايواني | |
|---|---|---|---|---|
| ماذا تعني الديمقراطية بالنسبة لك | نقاط مئوية | حجم العينة | نقاط مئوية | حجم العينة |
| الحرية | | | | |
| الحرية/المساواة | 22.9 | 739 | 48.6 | 687 |
| إدارة العائلة | 54.7 | | 33.7 | |
| الاستماع إلى آراء الناس خلال عملية اتخاذ القرار | 13.5 | 429 | 13.4 | 190 |
| استطلاع آراء الناس | 17.1 | 544 | 5.7 | 81 |
| المشاركة في اتخاذ القرارات | 16.9 | 538 | 6.8 | 96 |
| خدمة الناس | 7.2 | 229 | 7.8 | 111 |
| | | | | |
| الانتخاب/الانضباط والتوازن/الحقوق المدنية | 17.9 | | 14.4 | |
| الانتخاب/المشاركة السياسية | 11.6 | 371 | 10.4 | 147 |
| الانضباط والتوازن/الحقوق | 6.3 | 200 | 4.0 | 56 |
| | | | | |
| لا أعلم | 42.1 | 1340 | 17.0 | 241 |

مايا: مثلما قلتَ سابقًا، يعتقد التايوانيون أن هناك وفرة من الديمقراطية في تايوان. فهل هذا لأن فهمهم للديمقراطية يختلف عن الغربيين؟

شي تيانجيان: أجل. إذا كان أفراد الشعب يريدون ديمقراطية حقيقية ولكنهم حصلوا على الديمقراطية الإجرائية، فسيظلون يعتقدون أن وطنهم غير ديمقراطي. إن السبب وراء اعتقاد التايوانيين بأن لديهم وفرة من الديمقراطية هو فشل نظام تايوان في تلبية ما يريده شعبه، فما يتمتع به التايوانيون ليس ما يريدونه حقًّا. وعلى الرغم من أن قادة تايوان منتخبون، إلا أن الناس ما زالوا غير راضين بسبب مشكلات عديدة، مثل فضائح الفساد المتكررة والفشل في جلب المنافع للشعب.

لذلك، أخلص إلى أن الصين قد تتأثر بعاملين في عملية تطوير الديمقراطية؛ الأول هو الثقافة السياسية التي تقوم عليها الديمقراطية المثالية المفضلة لدى الشعب، والثاني هو أنه إذا كانت الديمقراطية التي تمارسها الحكومة ليست مثالية، فقد يكونون غير راضين ويواصلون السعي نحو تحقيق ديمقراطية حقيقية.

مايا: ماذا يمكننا أن نستنتج من البحث والتحليل السابق؟

شي تيانجيان: أولًا، يريد الشعب الصيني ديمقراطية تتفق في جوهرها أكثر مع الأيديولوجيا التي تركز على الشعب، والتي ينادي بها كونفوشيوس ومنسيوس بدلًا من أشكال الديمقراطية التي تمارس في الغرب، على الرغم من أن الأخير يطبق مصطلح «الديمقراطية». ثانيًا، يقيم الناس أداء الحكومة وفقًا لمعايير مختلفة لا يمكن الوفاء بها ببساطة عن طريق الانتخابات. ثالثًا، ما نوع الديمقراطية التي نريدها فيما يتعلق بالنظام، وما نوع النظام الذي يمكن أن يلبي متطلبات الشعب؟ هذا يشكل سؤالًا أكبر بالنسبة إلى الحكومة والباحثين السياسيين. رابعًا، إذا كانت النخب المثقفة تريد ديمقراطية مختلفة عن مطالب الناس العاديين، فأي الفريقين له الأفضلية؟

## الأمريكيون متشائمون
## بشأن تطور الديمقراطية في الصين

مايا: يقال إنك واجهت صعوبة في نشر بيانات الاستطلاع والنتائج التي توصلت إليها حول الديمقراطية الصينية في أمريكا. لماذا هذا؟

شي تيانجيان: هناك العديد من الأسباب الأيديولوجية. فلا يمكن للعديد من الباحثين الغربيين تقبل فكرة أن معظم الصينيين لا يعتقدون أن ديمقراطيتهم سيئة كما يعتبروها هم. وخاصة عندما يذكر تقريرنا أن الصينيين يعتقدون أن مدى ديمقراطيتهم مرتفع للغاية، وأن الثقة الاجتماعية في الحزب الشيوعي الصيني والحكومة المركزية مرتفعة للغاية، فلا يمكنهم قبول ذلك. إنهم يردون بقول «هذا ليس صحيحًا» في مراجعة مقالاتنا ورفضها. ولكن هذا ليس هو التصرف الصحيح. إن تقاريرنا البحثية مبنية على استطلاعات الرأي. ربما يمكنك التشكيك في المنهجية، لكن لا يمكنك رفض ورقة بحثية نظرًا لأنها «لا تبدو صحيحة». ولكن لسوء الحظ، هذا ما حدث.

مايا: ماذا فعلت بعد رد طلبك؟

شي تيانجيان: راجعتُ عملي وحاولت مرة أخرى. عندما يتعلق الأمر بالثقة السياسية، فقد تجنبتُ الإشارة إلى أن ثقة الشعب الصيني بالحكومة مرتفعة، بل ركزت على الفرق بين الثقة في المسؤولين الحكوميين والحكومة، ولماذا لن تؤدي عدم الثقة في المسؤولين الحكوميين إلى عدم الثقة في الحكومة. وقد جعل هذا عملي أكثر قبولًا. ولكن ظل من الصعب عليهم قبول بعض الحقائق. على سبيل المثال، سألنا الصينيين عما إذا كانت حرية التعبير في الصين أفضل أم أسوأ في عام 2002 مقارنة بعام 1978. فقال أكثر من 80% منهم إنها كانت أفضل، في حين أشار أقل من 5% منهم إلى أنها كانت أسوأ. أعتقد أن هذه الإجابة تتفق مع واقع الصين، لأن الحرية بالنسبة لمعظم الناس تعني أنهم يستطيعون قول ما يحلو لهم والتعبير عن تطلعاتهم، طالما أنهم لا يعارضون الحكومة أو ينظمون أي حركة مؤيدة للديمقراطية. أما أولئك الذين يهزون عمدًا زورق الحزب الشيوعي الصيني فلن يتشاركوا مثل هذا الرأي. ولكن إذا أخبرتِ الأمريكيين أن أقل من 5% من الصينيين يعتقدون أن حرية التعبير أسوأ، سيميلون إلى الرد بتعليقات مثل: «كيف يمكن أن يكون هذا ممكنًا؟» و«الصين مجرد سجن كبير». فحتى إذا كانت لديك بيانات بحثية، فلا يزال من الصعب للغاية إقناع البعض.

مايا: إن إخفاقك في إقناعهم بنتائج بحث تجريبي يدل بوضوح على الفهم المحدود لدى الأمريكيين بالصين.

شي تيانجيان: يختلف الأمريكيون عن الصينيين جدًّا من نواحٍ كثيرة. على سبيل المثال، عند حساب المصالح، يقيس الشعب الصيني في معظم الحالات المجموعة كوحدة واحدة، بينما يولي الأمريكيون وزنًا للفرد. في عام 1998، ناقش الأكاديميون الأمريكيون ما إذا كانت عملية إصلاح الصين ستنجح أم لا. بعد ذلك، اعتقد الكثير من الناس أن هذا لن يحدث، لأنهم يعتقدون أن إصلاح الشركات المملوكة للدولة، الذي سيؤدي إلى تسريح ملايين العمال، كان أصعب شيء يمكن فعله. لكن ذلك قد تحقق الآن دون أي شك. وبطبيعة الحال، حدثت اضطرابات في هذه العملية، خاصة في الأعوام 2004 و2005 و2006، إذ كان هناك أكثر من 80 ألف حادث جماعي كل عام. بعد ذلك، خلُص باحثون أمريكيون إلى أن الصين ستغرق في الفوضى. لكن رأيي هو أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى ما هو أبعد من 80 ألف حادث جماعي لمعرفة ما إذا كانت المهمة السياسية قد اكتملت. تسريح من عشرين إلى ثلاثين مليون عامل، ووقوع 80 ألف حادث جماعي، هل هذا يمثل نجاحًا أو فشلًا للحزب الشيوعي الصيني؟ أعتقد أن هذا يمثل نجاحًا.

لماذا لم يسبب عدة ملايين من العمال المسرحين سوى 80 ألف حادث جماعي؟ أجرينا تحقيقًا حينها، وسألنا العمال المعنيين عما إذا كان ينبغي تسريحهم. فأجاب البعض بنعم، لأنه يخدم الاحتياجات الوطنية، في حين أجاب آخرون أنهم كانوا ضحايا. لكن بشكل عام، أجاب الكثيرون بأنهم كانوا ضحايا، لكن تسريحهم يخدم الاحتياجات الوطنية، ولم يتمكنوا من التفكير في مصالحهم الخاصة. هذا المنطق لا يمكن تصوره بالنسبة للأمريكيين: كيف يمكن أن يكون لديك مثل هؤلاء الناس؟ فهم إما حمقى أو لا يجرؤون على قول الحقيقة.

ولكن في رأيي أن شعبنا لديه روح جماعية تجلّت في جهود الإغاثة بعد زلزال ونتشوان عام 2008. وهذا ما يسمى التوجه المدني في الغرب. بالنسبة للغربيين، يتمسك كل شخص بالفردية، لكن النخبة يجب أن تمتلك التوجه المدني، حتى يتمكن النظام الديمقراطي من السير بسلاسة. لكن في الصين، غرست الثقافة التقليدية في الجميع روحًا جماعية، وتعلمنا منذ الطفولة ألا نكون أنانيين ونركز على مصالحنا في التفكير والتعامل مع العلاقات. بطبيعة الحال هناك درجة من الأنا. هل نفكر في المصلحة الذاتية في أعمالنا؟ بكل تأكيد نعم. هل نضع مصلحتنا الذاتية فوق كل شيء آخر؟ لا.

بعد زلزال ونتشوان، أدرك العديد من الصينيين أن الروح الجماعية هي مصدر قوتنا، وأن التخلي عن التفكير في كل شيء أو لا شيء، والفردية هي إما شيء جيد أو سيئ. ثم كيف يمكننا دمج هذه الروح الجماعية في تصميم نظامنا المستقبلي؟ وكيف يمكننا أن نضعها موضع التنفيذ الكامل في عملية التحول الديمقراطي؟ هذا يستحق دراسة جادة.

مايا: ما رأي الأميركيين في تطورات الديمقراطية الصينية الآن؟ عندما انهار الاتحاد السوفياتي، هللوا وتوقعوا أن تلحق به الصين سريعًا. إنهم ليسوا متفائلين الآن، أليس كذلك؟

شي تيانجيان: تتباين آراء الأميركيين. فالبعض متشائم، ويعتقد أن النبوءة لن تتحقق، وأن الصين قد تصبح سنغافورة أخرى. ستكون هذه الـ «سنغافورة» مزعجة لأنها قد تكون مثالًا يُحتذى. في السياسة، أسوأ نتيجة هي وجود بديل معقول. طالما كان ذلك متاحًا، فقد يسأل الناس أنفسهم: «ماذا لو كان هذا البديل أفضل؟» بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كان أول من عبر عن رأيه هو فرانسيس فوكوياما، مشيرًا إلى أن هذا الحدث هو «نهاية التاريخ» – ليس هناك بديل سوى الديمقراطية. ولكن تبين فيما بعد أن الصين، دون اعتناق الديمقراطية الغربية، كانت تعمل على تطوير اقتصادها على نحو جيد، وأصبحت نموذجًا أساسيًا آخر للتنمية مقارنة بالدول التي تمر بمرحلة انتقالية في الموجة الثالثة من الديمقراطية. يشكل وجود هذا النموذج تحديًا كبيرًا لأسس الأيديولوجيا الأمريكية. إن وجود ونجاح نموذج الصين يخبر العالم بأنه قد يكون هناك خيارات أخرى إلى جانب الديمقراطية الغربية. من ناحية، يقدم هذا مثالًا لبلدان أخرى، ومن ناحية أخرى، هذا يجعل الغربيين يدركون أن الصين ليست من المحتمل أن تكون «التالية».

مايا: هل يسود هذا الرأي المتشائم في الأوساط الأكاديمية؟

شي تيانجيان: لا، بل يسود في كل من الأوساط الأكاديمية والسياسية.

مايا: يتميز النموذج الغربي بالسوق بالإضافة إلى الديمقراطية، وفي نظرهم، يتميز النموذج الصيني بالسوق بالإضافة إلى القوة. يمثل صعود «سنغافورة» الضخم هذا تحديا لتفوق النظام الغربي، لذلك يقولون إننا نمثل تهديدًا.

شي تيانجيان: إنه تحد كبير لأيديولوجيتهم. لقد اعتادوا إخبار الجميع بأن هناك طريقًا واحدًا فقط، وإذا كنتم ترغبون في التطور والازدهار، فهذا هو الطريق الوحيد. ولكن الآن تظهر تجربة

الصين للجميع بأن هناك بديلًا.

في الواقع، فإن نموذج «السوق الحرة بالإضافة إلى الديمقراطية» يخضع للنزاع. يشير روبرت لين في كتابه «فقدان السعادة في ديمقراطيات السوق» إلى أنه لما كانت الديمقراطية والسوق الحرة جيدتان على حد سواء، فإن أولئك الذين يعيشون في ديمقراطية السوق يجب أن يكونوا الأسعد في العالم. لكن الدراسات التجريبية تبين أن هؤلاء هم الأقل سعادة. لماذا؟ لديه نظريتان لشرح ذلك: أولًا، نظرية تناقص الغلّة. لماذا لا تستطيع الحضارة المادية التي توفرها السوق أن تجعل الناس سعداء؟ لأنه عندما يكون لديك ثلاثة ليانغ (وحدة قياس صينية تكافئ الأونصة تقريبًا) فقط من النفط، وعُرض عليك خمسة أخرى، فستكون أكثر سعادة. ولكن كلما زاد ما لديك، قلَّت قيمته، مما سيجعلك أقل سعادة. يمكن للسوق أن يضمن وفرة المواد، لكن عندما تتراكم إلى ما بعد مستوى معين، لا يمكن لأي قدر من ذلك أن يجعلك سعيدًا.

النظرية الثانية هي أن الحاجة إلى الحصول على معلومات جديدة باستمرار من أجل التصويت، ومواجهة العديد من الخيارات عندما تعيش في ديمقراطية، تستنزفك ببساطة. إن هذا الكتاب مثير للتفكير لأنه يناقش مسألة ما هو أكثر أهمية، السعادة أم السوق الحرة والديمقراطية.

## وضع واقع الصين في الحسبان أثناء الترويج للديمقراطية

مايا: مع أنك تدرّس في أميركا منذ مدة طويلة، إلا أن تفكيرك مختلف تمامًا عن الأميركيين. هل حدث أي تغيير في معتقداتك السياسية بعد تعرضك لسنوات عديدة إلى «غسيل دماغ» منذ ذهابك إلى الولايات المتحدة في الثمانينيات؟

شي تيانجيان: عندما وصلتُ أول مرة، اعتقدت أن الحرية والديمقراطية هما القيمتان العالميتان اللتان يجب السعي لتحقيقهما. لكن بعد ذلك، بعد أن رأيت الكثير منها، ومن خلال بحثي المستمر، بدأت استنتج أنه سيكون من السذاجة زرع الديمقراطية الغربية في الصين، لأن لدينا الكثير من المشكلات التي يجب حلها في هذه العملية.

مايا: هل قدّست القيم الغربية لمّا كنت تحت تأثيرها، مثلما يفعل العديد من الطلاب الصينيين الشباب؟

شي تيانجيان: نعم. لكن أدركتُ لاحقًا أن العديد من المشكلات لا يمكن حلها بهذه السهولة. فحتى لو كنا نريد الحرية والديمقراطية، يجب أن نجمعها بواقع الصين. مثلما ينبغي الجمع بين الماركسية والواقع الصيني، فكذا هو الحال بالنسبة للديمقراطية. كان التغيير في تفكيري كما يلي: في البداية اعتقدت ببساطة أن الحرية والديمقراطية يمكن أن تحلّا كل المشكلات في الصين، لكنني أعتقد الآن أنه ينبغي علينا، كما قال هو شي ذات مرة، أن نواصل العمل بثبات، وأن نتحدث أقل عن «العقيدة» ونركز أكثر على المشكلات. إذ لن تحل مشكلات الصين الحالية من خلال مناقشة «العقيدة».

مايا: ما رأيك في التغييرات في الثقافة السياسية الصينية أو القيم السياسية للشعب وفقًا لبحثك؟

شي تيانجيان: هل ستمر الثقافة السياسية بمرحلة انتقالية، وما مدى سرعة سير العملية؟ وفقًا لبحثي، بدءًا من أوائل التسعينيات، لم تشهد الثقافة السياسية الصينية أي تغييرات كبيرة. ولكن خلال المدة نفسها، مرت الصين بتغييرات جذرية في مجتمعها واقتصادها وسياستها.

إن بعض المؤيدين للديمقراطية في بلدنا يعتقدون دائمًا أنه إذا أدخلنا هذا النظام على البلد وتمكّن الشعب من التصويت، فسيستخدم الجميع هذا الحق لمتابعة مصالحهم. لكن لنلقِ نظرة على مناطقنا الريفية، فقد اختفت السلطة مع تفكك المجتمعات المحلية بعد عملية الإصلاح والانفتاح. فماذا يجب أن نفعل حينها؟ اعتقد بعض الأشخاص الأذكياء الذين قرأوا الكثير من أعمال هنتنغتون أن مشكلات الصين يمكن حلها عن طريق الانتخابات. لذا، أدخلوا الأنظمة الانتخابية على القواعد الشعبية الريفية، معتقدين أن سكان الريف سيتبنون هذا النظام لحل مشاكلهم. لكن بعد عقود، أثبتنا أن هذه الانتخابات لم تنجح بكفاءة في العديد من الأماكن، ولم تستطع حل المشكلات العملية للأشخاص.

مثلًا، يمثل الري في الأراضي الزراعية مسألة فائدة عامة تتعلق بمصالح الجميع. إذا أدخلت الآن نظامًا جديدًا لمطالبة القرويين بالتصويت لصالح زعيم ما، فإننا نفترض أن هذا القائد يتمتع بالسلطة، وينبغي تلبية حاجته إلى المال لبناء مرافق الري؛ طالما أنه ليس فاسدًا، وينفقه على نحو

صحيح من أجل الصالح العام، فإن سكان القرية سيصوتون له في المرة القادمة. لكن الحقائق تتعارض مع توقعاتنا. على سبيل المثال، استطلعنا الآراء في إحدى القرى، ليتبين أن السكان غير راضين عن رئيس القرية السابق، لذلك انتخبوا غيره. طلب هذا الزعيم الجديد عشرة يوان من كل أسرة للري، لكن أسرتين منها رفضتا الدفع. لذا، ومن أجل مصلحة القرية بأكملها دفع الزعيم حصتهما بنفسه واستمر الري.

لكن في العام التالي، رفضت 20 أسرة أخرى الدفع، لأنها أيضًا ظنّت أن الري يمكن أن يستمر حتى بدون مدفوعاتها. هذه المرة، رفض الزعيم الدفع وفسدت المحاصيل بسبب الجفاف. في العام التالي، صوت القرويون لصالح زعيم قوي أجبر كل أسرة على الدفع، وإلا ستجري معاقبتها. حينها أُنجز كل شيء.

هناك مشكلة أخرى: حتى إذا كان هناك نظام سياسي جديد، فلا يزال الناس يعتمدون على النظام القديم لحل المشكلات. على سبيل المثال، في نظام العشيرة، يلجأ الناس إلى زعيم العشيرة لحل مشكلاتهم. وطالما أن النظام القديم يعمل بكفاءة، فلن يتكبد أحد عناء التصويت.

توضح دراستنا أن هناك حاجة إلى لعبة مؤلمة وطويلة للانتقال من نظام تقليدي ومترسخ إلى نظام ديمقراطي جديد. وما قد نجده في النهاية هو أن ثقافتنا السياسية سوف تتجه نحو نموذج مرتكز على الديمقراطية. لكن هذه ليست مهمة يجري إنجازها في غضون يوم أو يومين، ولا في غضون سنة أو سنتين، ولكن على مدار عقود طويلة.

مايا: إن أكبر صعوبة واجهها الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية كانت تغيير الثقافة السياسية. قال بعض علماء السياسة الغربيين في ذلك الوقت إن الدستور يمكن إنجازه في غضون ستة أشهر، لكن تغيير الثقافة السياسية ربما لن يكتمل حتى بعد 60 عامًا.

شي تيانجيان: إذن حتى لو كنا نريد الترويج للديمقراطية في الصين، نحتاج إلى تحديد نوع الديمقراطية التي نريدها وكيفية فعل ذلك، لأن الفكر الذي يركز على الناس هو إلى حد ما نوع من الديمقراطية في أذهان الشعب الصيني. فلماذا لا نطور ونحسن فكرنا وتقاليدنا التي تركز على الناس؟

مايا: ما هو توقعك لمستقبل الديمقراطية في الصين؟

شي تيانجيان: بناءً على الوضع الحالي، أعتقد أنه خلال السنوات العشر القادمة، من غير المرجح أن تحدث تغييرات سياسية كبرى. والسبب بسيط، إذ إن النظام الحالي مقبول لدى معظم الناس، فلماذا يجب أن يكون لدينا أي تغيير أساسي؟

مايا: إذن أنت تعتقد أن النظام الحالي مناسب؟

شي تيانجيان: بالتأكيد، إنه يحل مشكلات الصين. ويتصدى على نحو جيد لجميع المشكلات التي تواجهه. سيفكر الناس عند تغيير هذا النظام: هل سنعيش أفضل مما نحن عليه الآن؟ إذا كان هذا النظام مقبولًا الآن، فعلى الأقل يمكنني أن أتوقع أن يتحسن مستوى المعيشة بشكل مطرد.

مايا: إذن أنا في حيرة: لماذا يفكر بعض المفكرين الليبراليين المزعومين بطريقة سطحية معتقدين أن جميع مشكلات الصين ترجع إلى افتقارها إلى الديمقراطية، ويمكن حل كل مشكلة عن طريق نسخ الديمقراطية الغربية؟

شي تيانجيان: عند الإمعان في مشكلات الصين، يميل كثير من الناس إلى تبني مقاربة ثنائية بسيطة: وهي أن كل مشكلات الصين ناتجة عن انعدام الديمقراطية، وبمجرد الديمقراطية الغربية، يمكننا حل معظم المشكلات التي نواجهها اليوم. أعتقد أنهم لا يبذلون الجهد المطلوب للدراسة أو التفكير بجدية في هذه المشكلات. هل يمكن حل مشكلات الصين ببساطة عن طريق إدخال الديمقراطية الغربية؟ ولماذا يجب أن نعتقد أن الديمقراطية الغربية يمكن أن تحل مشكلات الصين؟ يعتقد الكثير من المثقفين الليبراليين، الذين تعلموا بعض مبادئها الأساسية، أن الليبرالية قابلة للتطبيق عالميًا. لقد انحازوا ظاهريًا إلى الحقيقة، ولكن الأمر مختلف في تطبيق نظريتهم على واقع الصين. لنرسلهم إلى المناطق الريفية لإلقاء نظرة وإجراء بعض الأبحاث هناك، وقد تتبدل آراؤهم تمامًا.

مايا: غالبًا ما يقال إن شيئًا ما سيحدث في الصين، ربما حتى الفوضى. هل أنت متفائل بشأن مستقبل التنمية المستقبلية في الصين؟

شي تيانجيان: أنا متفائل. وفقًا لبحثنا، لن تحدث فوضى لأن معظم الناس راضون. في الوقت الحاضر، قلة من الناس فقط يعانون من الجوع في الصين، والشخص العادي راضٍ للغاية عن حياته، فما الداعي لتفجر الفوضى؟ الأهم من ذلك، أن الحكومة الحالية لم تفقد «تفويض السماء»، والتمرد ليس شائعًا في الصين، لأن ثقافتها لا تولّد المتمردين.

**كتب في بكين في مارس 2009**

**وروجع في بكين في مايو 2014**

**إن أولئك الذين هم على دراية بتاريخ الصين الحديث والمهتمين بمصير الأمة يتفقون مع الحلم الصيني؛ حلم التجديد الكبير للأمة الصينية. ونظرًا لأننا نتفهم بوضوح الحالة المتخلفة للصين في الفترة الحديثة، ولحرصنا على اللحاق بالركب، فإننا نعلق آمالًا كبيرة على النجاح. على عكس الحلم الأمريكي، هذا مفهوم صيني فريد يتمتع بشعبية فقط في الصين. إنه متجذر في هذه التجربة التاريخية: الانحدار الهائل لأمة كانت عظيمة في يوم من الأيام بسبب استغلال الغرب لها في العصر الحديث، مما دفعها إلى بذل كل جهد ممكن لوضع حد لبؤس الفقر والضعف، وتحقيق الازدهار وتقوية نفسها في أسرع وقت ممكن، ومنافسة القوى الغربية. أصبح الحلم الذي يعود إلى قرن من الزمان راية روحية تلهمنا في السعي إلى التجديد الوطني.**

# البحث عن التجديد منذ قرن من الزمان
# المسار التطوري للحزب الشيوعي الصينيومهمته التاريخية

**تساو جين تشينغ**

تساو جين تشينغ هو أستاذ بكلية الإدارة الاجتماعية والعامة بجامعة شرق الصين للعلوم والتكنولوجيا. تشمل أعماله الرئيسية الصين على طول النهر الأصفر: تأملات في المجتمع الريفي، والتغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة في المناطق الريفية في شمال تشجيانغ وكيفية دراسة الصين.

**التاريخ: أبريل 2013**

**المكان: شنغهاي**

## نهج ثوري تاريخي

مايا: في أول خطاب له بعد انتخابه رئيسًا للصين في 17 مارس من عام 2013، قدم تساو جين تشينغ وصفًا مفصلًا للحلم الصيني؛ حلم التجديد الشامل للأمة. كيف تستقرئ هذا المفهوم في سياق سردية الحزب الشيوعي الصيني؟

تساو جين تشينغ: من خلال اقتراح هذا المفهوم، أعاد الحزب الشيوعي الصيني النظر في سردية السعي وراء الاستقلال والحداثة منذ قرن من الزمان. إن الحلم الصيني يعني إنجاز بناء مجتمع مزدهر ومعتدل من جميع النواحي بالتزامن مع احتفال الحزب الشيوعي الصيني بعيده المئوي، وتحويل الصين إلى دولة اشتراكية حديثة ومزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافيًا ومتناغمة بالتزامن مع الذكرى المئوية لإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية. يعتمد الهدفان على سرد تاريخي مختلف عن السرد التقليدي للحزب الشيوعي الصيني. إذ يناشد السرد الجديد جميع أولئك الذين يظلون ملتزمين بالسعي إلى التجديد الوطني، بما في ذلك الشعب الصيني في البر الرئيسي وفي هونج كونج وماكاو وتايوان وكذلك الصينيون المغتربون.

مايا: كيف يختلف السرد الجديد عن السابق؟ وكيف برر السرد السابق وضع الحزب الشيوعي الصيني الحاكم؟

تساو جين تشينغ: كان السرد السابق ماركسيًّا لينينيًّا. وكان بمنزلة السرد التقليدي للحزب الشيوعي الصيني. توفر رؤية الحزب للتاريخ الصيني وجهة نظر أيديولوجية مهمة يمكن من خلالها شرح شرعية قوته السياسية. كان نشر مقال الزعيم ماو تسي تونغ «حول الديمقراطية الجديدة» في عام 1940 بمثابة تدشين لرؤية الحزب التقليدية. أجاب المقال على أسئلة حول ماضي الصين وحاضرها ومستقبلها بالمصطلحات الماركسية: فقد سارت الصين عبر مراحل المجتمع البدائي، ومجتمع العبيد والمجتمع الإقطاعي مثل الدول الأخرى. ولولا غزو القوى الإمبريالية، لكانت الصين

قد تطورت لتصبح مجتمعًا رأسماليًا. كانت حرب الأفيون (1840–1842) قد أنهت مسارها الروتيني للتنمية، وحولت البلاد إلى مجتمع شبه استعماري وشبه إقطاعي. وكان فقر الصين وتدهورها السبب في الغزو الإمبريالي والإقطاعي. وفي ظل هذه الظروف، أضحى القتال ضد الإمبريالية والإقطاع أولوية قصوى للأمة الصينية. ومنذ تلك اللحظة، ستختبر الصين بدورها مجتمعًا ديمقراطيًّا جديدًا، ومجتمعًا اشتراكيًّا، وأخيرًا مجتمعًا شيوعيًّا.

أعادت النظرية تعريف تاريخ الأمة الصينية، مما أدى إلى ظهور رؤية جديدة شاملة للتاريخ. كانت هذه الرؤية، التي طبقت فلسفة التاريخ الماركسي المادي على الصين، واحدة من أهم أسباب نجاح الحزب الشيوعي الصيني. ولما كانت تلبي احتياجاتهم الروحية، فقد جذبت العديد من المفكرين المحبطين اليائسين إلى يانان، التي احتضنت المقر الرئيسي للحزب الشيوعي الصيني في وقت ما، مما جعل المدينة الصغيرة على طول النهر الأصفر مكان تجمع لأفضل المواهب في الصين. أحد الأسباب الرئيسية لفوز الحزب الشيوعي الصيني على حزب الكومينتانغ في الحرب الأهلية هو أن الأول انتصر في المعركة الأيديولوجية. لقد فعل ذلك بالتحديد من خلال تأسيس رؤية جديدة للتاريخ. وتمشيا مع هذه الرؤية، قاد ماو الأمة الصينية في التقدم نحو الاشتراكية. وقد مارس السلطة السياسية بثقة لاعتقاده أن الحقيقة في صفه.

مايا: لماذا تعد وجهة النظر التاريخية مهمة للغاية؟ وكيف يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المثقفين الصينيين؟

تساو جين تشينغ: السبب في هذا هو أن الصين أمة مشبعة بوعي تاريخي قوي. ليس لدى الصين دين أو فلسفة على الطراز الغربي. لكن دور التاريخ في الصين يعادل دور التاريخ والفلسفة والمعتقدات الدينية مجتمعة في الغرب. يحافظ التاريخ على الهوية الثقافية للأمة الصينية. وقد أشار مؤرخ سلالة تشينغ – تشانغ شويشنغ (1738–1801) – إلى نقطة جيدة عندما قال: «إن كل الكلاسيكيات الستة تعود إلى التاريخ».

يضع التاريخ أساس الثقافة الصينية. عندما كانت الصين مجتمعًا زراعيًّا تقليديًّا، عاش الصينيون في عشائر. وكان لكل عشيرة تاريخها، مما ساعدها على التطور من خلال الاعتماد على الإنجازات السابقة. بينما كان الناس العاديون مرتبطين بعشائرهم. اهتم المسؤولون بإقطاعياتهم والمملكة بأكملها، التي كان لها تاريخ أيضًا. ولطالما أدرك الصينيون قيمة رؤى التاريخ. وقد مكّنتنا

الأعمال الكلاسيكية لسجلات الربيع والخريف وسجلات المؤرخ الكبير من التعرف إلى هوية سلفنا المشترك هوانغدي، وتاريخنا المشترك أيضًا. تقع رؤى التاريخ في قلب الثقافة الصينية. وهي تمثل كحد أدنى الهوية الثقافية المشتركة لمجموعة هان العرقية.

بعد أن وضعت حرب الأفيون أوزارها، وهو ما يمثل بداية العصر الحديث في الصين، ركز المثقفون الصينيون على إعادة تشكيل رؤية الصين للتاريخ مثلما تعلموا من الغرب لتعزيز الانتقال الاقتصادي والسياسي والثقافي للبلاد. وقد نُظر إلى عملية إنشاء رؤية جديدة للتاريخ كمهمة محورية لأولئك الذين يطمحون إلى حكم الدولة. كان الرائد في هذا المجال كانغ يوي (1858–1927)، وهو مفكر سياسي ومصلح اعتنق الفلسفة التطورية الغربية للتاريخ. وبعد حركة الرابع من مايو، وهي حركة سياسية معادية للإمبريالية والإقطاعية اندلعت منذ عام 1919، تحولت مجموعة من المثقفين المتطرفين إلى الماركسية اللينينية. وأعتقدُ أن الجزء الأقوى من هذه النظرية هو رؤيتها للتاريخ، إذ أعاد الحزب الشيوعي الصيني صياغة تاريخ الصين بناءً على المراحل التاريخية للغرب.

إن التاريخين التراجعي والدوري هما رؤيتان صينيتان تقليديتان للتاريخ. تبرر نظرية التاريخ الدوري، إلى جانب تفويض السماء، استبدال سلالة قديمة بأخرى جديدة وحكم إمبراطور جديد. وقد عدل الحزب الشيوعي الصيني هذه الرواية التقليدية وأعاد سردها باللغة الماركسية. لكن الفكرة الأساسية ظلت كما هي: من سيحصل على دعم شعبي سيكسب سلطة الدولة؛ وأولئك الذين يفقدون الدعم الشعبي سيفقدون سلطة الدولة. السرد الثوري للحزب الشيوعي الصيني يتماشى مع النظرة الكونفوشيوسية للثورة: لقد أطاح الحزب، الذي كان يمثل إرادة الناس، بنظام خسر «تفويض السماء». وأعلن أيضًا نهاية الإقطاع وظهور عصر من الثورة الاشتراكية البروليتارية. في رواية الحزب الشيوعي الصيني، استُبدل مفهوم «تفويض السماء» بـ «قواعد التطور التاريخي». وسرعان ما قبل المفكرون الصينيون هذا السرد، أولئك الذين كانوا في ذلك الوقت في حالة من عدم اليقين في ما يتعلق بمستقبل الصين. كما شجع هذا أولئك الذين كانوا يطالبون بالثورة وتغيير الوضع الراهن على الانضمام إلى الحزب.

## إعادة تفسير الاشتراكية

مايا: كيف تكيف الحزب الشيوعي الصيني مع التحول من السرد الماركسي اللينيني إلى مفهوم «المرحلة الأساسية للاشتراكية» التي قُدمت بعد بدء سياسة الإصلاح والانفتاح في أواخر سبعينيات القرن الماضي؟

تساو جين تشينغ: بعد أن تبنت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح، أعاد الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ تفسير الاشتراكية من خلال الإشارة إلى أن تخطيط الدولة والسوق هما أداتان اقتصاديتان ومستقلتان عن طبيعة المجتمع. فاقتصاد السوق الاشتراكي هو نظام يجمع بين الملكية العامة والسوق. وقد أرست المرحلة الأساسية للاشتراكية، وهي فكرة اقتُرحت في المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 1987، الأساس النظري لإعادة تفسير دنغ شياو بينغ. لم تحل هذه الفكرة محل السرد التاريخي التقليدي للحزب الشيوعي الصيني وكانت متسقة مع نظرية ماو، التي بموجبها ستنتقل الصين من مجتمع شبه استعماري وشبه إقطاعي إلى مجتمع اشتراكي ومجتمع شيوعي عبر مجتمع ديمقراطي جديد. وبعد التفسير الأساسي الأول للاشتراكية الصينية الذي قدمه ماو، مثلت إعادة التفسير بواسطة دنغ شياو بينغ التفسير الثاني. اعتقد دنغ شياو بينغ أن الصين كانت في المرحلة الأولى من الاشتراكية، التي ستستمر قرابة 100 عام. كانت التنمية الاقتصادية المهمة المحورية خلال هذه الحقبة. وبالتالي، يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات، الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء، لتطوير القوى المنتجة في البلاد.

ومع ذلك، في عام 1996، وجدت الصين أن هناك عدم توافق بين اقتصاد السوق والملكية العامة. فكانت بحاجة إما إلى تقييد السوق للحفاظ على الملكية العامة أو إصلاح شركات القطاع العام لتكييفها مع اقتصاد السوق. ولما كان من المستحيل إغلاق السوق، تبنت الصين الخيار الأخير في ذلك العام باسم «مواكبة العصر».

مايا: بعبارة أخرى، غيرت الصين هيكل الملكية لتناسب اقتصاد السوق.

تساو جين تشينغ: ظهر جدل في منتصف الثمانينيات حول ما إذا كان يمكن الحفاظ على القطاع العام مع توسع اقتصاد السوق. وفي ظل «نظرية قفص الطيور» الشائعة آنذاك، تعين وضع السوق ضمن إطار تخطيط الدولة الأوسع نطاقًا القابل للسيطرة. ومع ذلك، دعا دنغ شياو بينغ إلى هدم القفص حتى يتسنى لاقتصاد السوق التوسع والترسخ.

مع توسع السوق، لم تعد الملكية العامة هي النوع الوحيد للملكية في الصين. وقد أصبح القطاع الخاص جزءًا مهمًّا من الاقتصاد الاشتراكي. ونتيجة لذلك، لم تعد «لكل حسب عمله» الطريقة الوحيدة لتوزيع الدخل. في الشركات الخاصة، شارك رأس المال في توزيع الأرباح، مما أدى إلى التوزيع وفقًا لرأس المال. وفي وقت لاحق، أصبحت المعرفة والإدارة أيضًا عوامل تؤثر على التوزيع. وأولئك الذين ساهموا في هذه العوامل يمكن أن يجنوا فوائد أكثر من أولئك الذين ساهموا في عملهم. في المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1997، أوضح الحزب أن الصين ستتبنى نظامًا لتوزيع الدخل يكون فيه التوزيع حسب العمل هو النوع الرئيسي، إلى جانب أنواع التوزيع الأخرى.

يتوافق هذا النظام مع النظام الاقتصادي الأساسي في الصين، الذي تشكل فيه الملكية العامة الدعامة الأساسية للاقتصاد، وتتطور فيه الكيانات الاقتصادية ذات الملكية المتنوعة معًا. وهذا يدل على أن الصين قد قبلت النظرية الاقتصادية السائدة في الغرب. في اقتصاد السوق، يجب توزيع الدخل فقط وفقًا لمساهمة عوامل الإنتاج المختلفة.

طالما حددنا دور السوق، فسيختار نوع الملكية الخاص به، لأن السوق أهم من هيكل الملكية. بمجرد قيامك بتأسيس السوق كوسيلة أساسية لتخصيص الموارد، ستخصص الآلية القوية الموارد بناءً على عوامل الإنتاج – العمالة ورأس المال والمعرفة – بالإضافة إلى العرض والطلب في السوق. بالإضافة إلى ذلك، لدينا عاملان آخران هما الأرض والسلطة.

مايا: لا تولد الأرض والسلطة دخلًا مباشرًا. فلماذا يعتبران من عوامل الإنتاج؟

تساو جين تشينغ: كيف يمكن للأرض توليد الدخل كعامل للإنتاج؟ ومن الذي يتلقى الدخل؟ ومن يجب أن يستفيد من تقدير الأرض؟ لا تضع القوانين واللوائح الحالية أي أحكام بشأن هذه القضايا. وفقًا لقانون إدارة الأراضي لعام 1988، لا يمكن استخدام الأراضي الريفية، التي يمتلكها المزارعون جماعيًّا، لأغراض غير زراعية إلا بعد الاستيلاء عليها بواسطة الدولة. في الواقع، يخول القانون الحكومات المحلية أن تكون ملاك الأراضي الرسميين. إن استخدام الأراضي لأغراض غير زراعية يمكن أن يولد عائدات. والمسؤولون عن الأراضي المحلية هم المسؤولون عن استئجار الأراضي للمطورين. نتيجة لذلك، أصبحت السلطة عاملًا في توزيع الثروة. ونظرًا

لأن الأرض تخضع لسيطرة أولئك الموجودين في السلطة ويمكن لرأس المال الحصول على الأراضي من الحكومة المحلية فقط، فإن شراء السلطة بالمال أمر لا مفر منه تقريبًا.

مايا: وهكذا يحدث الفساد.

تساو جين تشينغ: أصبح الفساد متفشيًا في الصين بعد عام 1990. وأدى تفكك الاتحاد السوفياتي والتغيرات الجذرية في أوروبا الشرقية، التي حدثت بعد فترة وجيزة من احتجاجات عام 1989، إلى صدمة مفاجئة بين بعض كبار المسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني من ذوي الرتب المتوسطة والعالية. لاعتقادهم بأن الحزب الشيوعي الصيني كان على وشك الانهيار، حسبوا أنه من الأفضل أن يكونوا مسؤولين فاسدين في ذلك الوقت وأثرياء في المستقبل، بدلًا من أن يكونوا نظيفي اليد في ذلك الوقت وفقراء في المستقبل. وقد لجأ الكثير منهم إلى هذا الخيار.

مايا: استبدل هؤلاء المسؤولون عقيدتهم الشيوعية بأفكار «نهاية العالم»، التي انحرفوا بسببها عن الطريق القويم واتجهوا لاختلاس الأموال العامة.

تساو جين تشينغ: أعطت تصريحات دنغ شياو بينغ خلال رحلته إلى جنوب الصين عام 1992 زخمًا لتنمية اقتصاد السوق. في هذا السياق، شعر البعض بوجود فرصة لتحقيق مكاسب غير قانونية. ونظرًا لأن الأرض هي أهم مورد، فقد بدأوا في الاستيلاء على الأراضي. وقد انضم أيضًا الأطفال وأقارب المسؤولين رفيعي المستوى إلى هذه الرحلة. خسر معظم المسؤولين الفاسدين نزاهتهم بالاستيلاء على الأراضي. واكتسب الفساد قوته بسرعة حتى أصبح مديرو الشركات المملوكة للدولة بحلول عام 1996 لصوصًا للملكية العامة. وفي مواجهة مثل هذه السرقة الجامحة، اقترح البعض بيع هذه الشركات للمستثمرين من القطاع الخاص.

في عام 1991، قال أناتولي تشوبايس، الأب الروحي للخصخصة في روسيا، إنه إذا كان من غير الممكن تجنب السرقة، فالخيار الوحيد هو جعل اللصوص رأسماليين. عندما فكر في العملية بعد عقد من الزمان، قال إنه لم يخطر بباله أن اللصوص سيغتنون من خلال الاستمرار في السرقة بدلًا من أن يصبحوا رأسماليين. كان هذا ما حدث في روسيا والصين. يشير ما يسمى بـ «خسائر ممتلكات الدولة» في الصين إلى الاستيلاء على ممتلكات الدولة بواسطة أولئك الذين كلفوا برعايتها من داخل دائرة السلطة.

مايا: لم يتوقع دنغ شياو بينغ هذا أيضًا.

تساو جين تشينغ: قال دنغ شياو بينغ إن الفقر ليس ميزة اشتراكية. ودعا إلى جعل الكعكة أكبر حتى يتعرف الناس دائمًا إلى الحزب الشيوعي الصيني باعتباره الحزب الحاكم في الصين. لكن الانتقال إلى اقتصاد السوق يمكن أن تكون له عواقب أيديولوجية سلبية. إذ ينتج عن اقتصاد السوق ملكية خاصة تقسم الأمة إلى أفراد ذوي اهتمامات متنوعة. وإذا سعى مسؤولو الحزب الحاكم، الذين من المفترض أن يكونوا حماة لمصالح الأمة بأكملها، إلى تعظيم مصالحهم الفردية، فسوف يفقدون النزاهة.

في اقتصاد السوق، يؤدي المال دورًا رئيسيًّا في إعادة تحديد الوضع الاجتماعي للشخص. إنه يشوه مختلف قطاعات المجتمع قبل إعادة تجميعها بناءً على حيازتهم للثروة. وهذا وضع لم يسبق للحزب الشيوعي الصيني مواجهته من قبل، وهو ما يفسر فشل العديد من المسؤولين في الحفاظ على نزاهتهم. إن التعهد «بخدمة الشعب» لا يكفي لضمان التزام المسؤول بالمبادئ الأخلاقية. فقد يشعر بالحاجة إلى كسب المال في وقت تطلق فيه عبادة المال، التي تتوافق مع الطبيعة الإنسانية، رغبات كانت مكبوتة في السابق. ويتعين على الحزب والحكومة مواجهة الظهور غير المتوقع لاقتصاد موجه نحو المال وعالم تتحكم فيه الأموال. بناءً على هذه الخلفية، يكاد يكون من المستحيل منع الفساد.

مايا: منذ توليه منصبه، كثف شي جين بينغ جهود الصين لمكافحة الفساد من خلال اعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى بناء حكومة نظيفة. إذا بقي الفساد دون رادع، فقد يواجه الحزب الشيوعي الصيني التدمير الذاتي والفشل في وقت يعد فيه الوضع العام للصين واعدًا أكثر من أي وقت مضى.

تساو جين تشينغ: هذا الاحتمال قائم. سيخون أعضاء الحزب الذين يشغلون مناصب في السلطة «تفويض السماء» إذا استسلموا لإغراء الحصول على فوائد مادية من خلال سلطتهم، ورغبوا في تعظيم هذه المزايا وقصرها عليهم، والتخلي عن الالتزامات التي تعهدوا بها سابقًا للحزب الشيوعي الصيني والاشتراكية، ووضع مصالحهم الشخصية فوق مصالح الأمة.

ولما كانت الأمة الصينية قد اختارت الحزب الشيوعي الصيني، فإن الحزب ملزم بتحمل مسؤولياته. ومع ذلك، قد يرفض البعض القيام بهذا. ومع أن كلًّا من أسرتي تشين (221 ق.م. – 206 ق.م.) سوي (581–618) كان لديهما تفويض السماء، إلا أن حكامهم فشلوا في الوفاء به. منحت السماء أسرة سوي الحق في الحكم عندما تأسست بعد ثلاثة قرون من التشرذم والفوضى في السلالات الجنوبية والشمالية (386–589). كانت الأسرة قوية في عهد الإمبراطور ويندي، أول إمبراطور لها. ومع ذلك، فقد سقطت تحت حكم خليفته، الإمبراطور يانجدي، الذي استنفد موارد البلاد في انتهاك لتفويض السماء. لقد أصبحت الصين دولة قوية منذ أن حل الحزب الشيوعي الصيني محل حزب الكومينتانغ كحزب حاكم منذ أكثر من 60 عامًا. إن إدراك الحلم القديم المتمثل في التجديد الوطني منذ قرن من الزمن ليس بعيد المنال. في هذا المنعطف، كيف يمكن للحزب الشيوعي الصيني أن يحيد عن الالتزام بالتفويض الممنوح له؟

مايا: بهذا المعنى، فإن إدارة الحزب بانضباط صارم ومحاربة الفساد متى وأينما حدث، هي شروط مسبقة لتحقيق الحلم الصيني.